# حِكَمُ لُقْمَانْ، ومَواعِظُهُ، ووصَايَاهُ

# في كُتُبِ المُفَسِّرِين

## إعداد


د / أحمد وفيق السَّيِّد شاهين

مُدَرِّس بِقِسْمِ اللُغَةِ العَرَبِيَّةِ

في كُلِّيَّةِ الآدَابِ- جَامِعَةِ المنيا



١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

# حِكَمُ لُقْمَان، ومَواعِظُهُ، ووصَاياهُ في كُتُبِ المُفَسِّرين

**د. أحمد وفيق السَّيِّد شاهين**

مُدَرِّس بِقِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ- كُلِّيَّةِ الآدَابِ- جَامِعَةِ المنيا- جُمْهورِيَّةِ مِصر العَرَبِيَّة.

البريد الإلكتروني:

**Ahmed.wafik@mu.edu.eg**

## ملخص البحث:

لمَّا كانَ القُرْآنُ الكَريمُ مُتَضَمِّنًا لِكُلِّ مَا تَحْتَاجُهُ النَّفْسُ البَشَرِيَّةُ مِنْ أَوَامِر ونَواهِيَ مِنْ شَأْنِها التَّرْبِيَةُ، والإصْلاحِ، والتَّهذيبُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ؛ فَقَدْ حَرَصَ مِنَ العُلَمَاءِ المُفَسِّرينَ للقُرْآنِ الكَريمِ عَلَىَ تَنَاوُلِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَريمِ بِالشَّرْحِ والتَّفسِيرِ؛ لِبيَانِ مَا فيهَا مِنْ حِكَمٍ ومواعِظَ، ووصايا، مِنْ شَأْنِها الإسْهَامُ في بِناءِ شَخْصِيَّةٍ سَوِيَّةٍ يَحْظَىَ بِهَا كُل مُسْلِم.

وتُعَدُّ حِكَمُ لَقْمَان الحَكِيم، ومواعِظُهُ، ووصَايَاهُ مِنْ أهَمِّ نَمَاذِجِ أصولِ التَّرْبِيَةِ والتَّنْشِئَةِ الحَسَنَةِ المُسْتَقيمَةِ؛ تِلْكَ الوَصَايا التي انْتَشَرَتْ بَيْنَ أبْنَاءِ الأُمَّةِ العَرَبِيَّةِ عَبْرَ العُصورِ المُخْتَلِفَةِ؛ و هي التي وَرَدَتْ في الآيَاتِ (١٢:١٩) من سورة لقمان.

وقَدْ أفْرَدَ البَاحِثُ دِرَاسَتَهُ هَذِهِ للكَشْفِ عَنْ مَنَاهِجِ بعضًا من أشْهَرِ مُفَسِّرِي القُرْآنِ الكَريمِ في بَيانِ مَا تَضَمَّنَتْهُ حِكَمُ لُقْمَان ومواعِظِهِ، ووصَايَاهُ، مِنْ أَوَامِرَ ونواهِيَ، وذلك مع الاسْتِشْهَادِ و التَّمْثيلِ لِكُلِّ رَأْيٍ عَرَضَ لهُ البَاحِثُ، دُونَ السَّعْيِ لِحَصْرِ آرَاءِ كُلِّ مِنْ فَسَّروا القُرْآنَ الكَريم، مِمَّا دَارَ حَوْلَ حِكَمِ لُقْمَان الحَكيم ووصَايَاه، مُسْتَخْدِمًا في نَهْجِهِ هَذَا السَّبيلِ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ، والمَنْهَجَ الاسْتِقْرَائِيَّ، والمَنْهَجَ التَّحْلِيلِيَّ. ولِتَحْقيقِ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ تَقْسِيمُ هَذِهِ

الدِّرَاسَةِ إلىٰ: مُقَدِّمَةٍ، ومَبْحَثَيْنِ، وخَاتِمَةٍ، وثَبَتٍ بِالمَصَادِرِ والمَرَاجِعِ التي اسْتَعَانَ بِهَا البَاحِثُ في دراسته.

أَمَّا المَبْحَثُ الأَوَّلُ؛ فَقَدْ تَحَدَّثُ فِيهِ البَاحِثُ عن شَخْصِيَّةِ لُقْمان، وكذا عن شَخْصِيَّةِ ابنهِ، وذَلِكَ مَعَ التَّعْرِيفِ بِحِكْمَةِ لُقْمَان، وماهِيَّتِهَا.

وأَمَّا المَبْحَثُ الثَّانِي؛ فَقَدْ تَحَدَّثُ فِيهِ البَاحِثُ عَنْ حِكَمِ لُقْمَان، ومواعِظِهِ، ووصاياه، واجْتَهَدَ في بَيانِ مَوَاقِفِ المُفَسِّرينَ المُخْتَلِفَةِ مِنْهَا.

**الكلمات المفتاحية :** حِكَمُ لَقْمَان الحَكِيم ومواعِظُهُ، ووصاياه، نماذِجُ أصولِ التَّرْبِيَةِ والتَّنْشِئَةِ الحَسَنَةِ المُسْتَقيمَةِ، مَوَاقِفُ المُفَسِّرينَ المُخْتَلِفَةِ مِنْ حِكَمِ لُقْمَان.

**The wisdom of Luqman, his exhortations, and his commandments in the books of the Explainers.**

Dr. Ahmed Wafiq Al-Sayed Shaheen
Teacher in the Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Minya University - Arab Republic of Egypt.
E-mail: : Ahmed.wafik@mu.edu.eg

**Abstract:**

When the holy Qur'an includes all that the human soul needs from the orders and intentions of its affairs of education, reform, forgiveness, and disbelief; So the scholars who interpreted the holy Qur'an were keen to address the verses of the holy Qur'an with explanation and explanation; To demonstrate the wisdom and the commandments they have in it, they would contribute to building a normal personality that every Muslim will have.

The rule of the wise man's rulings and his commandments are among the most important models of the principles of good and upright education; Those are the commandments that spread among the sons of the Arab nation through the different eras; It is what was mentioned in the verses (12:19) of Surat Luqman.

The researcher singled out of this study to reveal the exponents of the Quran curricula in the statement of the contents of the rule of Luqman and commandments of orders and prohibitions, and with the citation and representation of each opinion show him the researcher, without seeking to limit the views of both interpreted the Qur'an, which revolved around the rule Luqman al-Hakim and his commandments are used in his approach to the descriptive approach, the inductive approach, and the dissolving approach. In order to achieve this, this study has been divided into: Introduction, Researchers, and

Conclusion, and it is confirmed by the sources of the source of this source.

As for the first researcher, So the researcher spoke of him about the character of Luqman, as well as about the personality of his son, and this is with the identification of the rule of Luqman.

As for the second researcher, The researcher talked about the rule of Luqman, and worked hard to explain the positions of the various interpreters.

**Key words:** the rule of Luqman and commandments of orders and prohibitions, explain the positions of the various interpreters from of the rule of Luqman.

**مُقَدِّمَةُ :**

الحَمْدُ للهِ الْكَرِيمِ الوَهَّابِ، هَازِمِ الأحْزَابِ، ومُفَتِّحِ الأبْوَابِ، ومُنْشِئِ السَّحَابِ، ومُرْسِي الهِضَابِ، ومُنَزِّلِ الكِتَابِ، فِي حَوَادِثَ مُخْتَلِفَةِ الأسْبَابِ. أَنْزَلَهُ مُفَرَّقًا نُجُومًا، وأوْدَعَهُ أحْكَامًا وعُلُومًا؛ قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾[1]، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ عَلَىٰ خَيْرِ الأنَامِ؛ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ الكِرَامِ،، أما بعد :

إنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ هُوَ دُسْتورُ المُسْلِمِينَ الخَالِدُ، المُنَزَّلُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبينٍ، بِوَحْيٍ مِنَ اللهِ- عَزَّ وجَلَّ- عَلَىٰ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ بن عَبْدِ اللهِ-ﷺ- لِيُنَظِّمَ عِلاقَةَ المُسْلِمينَ بِاللهِ- عَزَّ وجَلَّ- مِنْ نَاحِيَةٍ، وعِلاقَاتِهِم بِبَعْضٍ وعِلاقَاتِهِم بِغَيْرِهِم مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَىٰ؛ وذلك من خِلالِ تَحْديدِ الوَاجِبَاتِ والمَسْؤولِيَّاتِ المُتَعَلِّقَةِ بِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أفْرَادِ الأُمَّةِ الإسْلامِيَّةِ.

ولمَّا كَانَ القُرْآنُ الكَرِيمُ مُتَضَمِّنًا لِكُلِّ مَا تَحْتَاجُهُ النَّفْسُ البَشَرِيَّةُ مِنْ أوَامِرِ ونواهِيَ مِنْ شَأْنِها التَّرْبِيَةُ مع الإصْلاحِ، والتَّهذيبُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ؛ فقد حَرَصَ الكَثيرُ مِنَ العُلَمَاءِ المُفَسِّرينَ للقُرْآنِ الكَرِيمِ عَلَىٰ تَنَاوُلِ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ بِالشَّرْحِ والتَّفسِيرِ؛ لِبيَانِ مَا فيهَا مِنْ حِكَمٍ ووَصَايا، مِنْ شَأْنِها الإسْهَامُ في بِناءِ شَخْصِيَّةٍ سَوِيَّةٍ يَحْظَىٰ بِهَا كُل مُسْلِمٍ؛ وذَلِكَ بِغَرَضِ بِنَاءِ أُسْرَةٍ مُتَرَابِطَةٍ لَدَيْهَا القُدْرَةُ عَلَىٰ الإسْهَامِ في اسْتِقْرَارِ المُجْتَمَعِ الإسْلامِيِّ، ونُمُوِّهِ، وازْدِهَارِهِ. وقد كان ذلك السَّعْيُ مِنْ قِبَلِ أولَئِكَ المُفَسِّرين؛ تحقيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾.[2]

وتُعَدُّ حِكَمُ لَقْمَان الحَكِيم، ومواعظُهُ، ووصَايَاهُ مِنْ أَهَمِّ نَمَاذِجِ أصولِ التَّرْبِيَةِ والتَّنْشِئَةِ الحَسَنَةِ المُسْتَقيمَةِ؛ تلك التي انْتَشَرَتْ بَيْنَ أَبْنَاءِ الأُمَّةِ العَرَبِيَّةِ عَبْرَ العُصورِ المُخْتَلِفَةِ؛ وهي التي وردت في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿١٦﴾ يَٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٧﴾ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾..[٣]

هذا، ولم يجد البَاحِثُ- فيما اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنْ مصادر- دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً اهْتَمَّتْ بِبَيَانِ مَنَاهِجِ مُفَسِّرِي القُرْآنِ الكَرِيمِ- عَلَىٰ اخْتِلافِ مَشَارِبِهِم، واخْتِلافِ اتِّجَاهَاتِهِم التَّفْسِيرِيَّةِ- في بَيَانِ مَا تَضَمَّنَتْهُ حِكَمُ لُقْمَان ومواعظه ووصَايَاهُ مِنْ أَوَامِرَ ونَواهِيَ، مِنْ شَأْنِهَا الإِسْهَامُ في بِنَاءِ شَخْصِيَّةٍ مُسْلِمَةٍ صَحيحَةٌ عَقيدَتُهَا، قَويمَةٌ أَخْلاقُهَا، وجُلَّ مَا وَجَدَهُ البَاحِثُ تَمَثَّلَ في دِرَاسَتَيْنِ

فَقَط؛ وقد لاحظ الباحِثُ أنَّ الحَديثَ فِيهِمَا قَدْ اقْتَصَرَ عَلَىٰ بَيانِ مَعَالِمِ أُصُولِ التَّرْبِيَةِ الإِسْلامِيَّةِ مِنْ خِلالِ الحَديثِ عَنْ حِكَمِ لُقْمَان[٤]، دُونَ الحَديثِ عَنْ الكَيْفِيَّةِ التي تَنَاوَلَ بِهَا المُفَسِّرونَ تِلْكَ الحكم والمواعظ والوَصَايا في كُتُبِهِم، وهو ما رَغِبَ البَاحِثُ في الكَشْفِ عَنْهُ في هَذِهِ الدِّرَاسَةِ.

هذا، وسَوْفَ يَسْتَخْدِم البَاحِثُ- خِلالَ دِرَاسَتِهِ- المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ، والمَنْهَجَ الاسْتِقْرَائِيَّ، والمَنْهَجَ التَّحْلِيلِيَّ؛ وذلك في سبيلِ الكَشْفِ عَنْ مَنَاهِجِ المُفَسِّرينَ المُخْتَلِفَةِ في عَرْضِهِمْ لِحِكَمِ لُقْمَان ومواعِظِهِ ووصَايَاه خِلال رَحَلاتِهِم التَّفْسِيرِيَّةِ لِكِتَابِ اللهِ العَزيزِ، وذلك مع الاسْتِشْهَادِ لِكُلِّ رَأْيٍ يَعْرِضُ لَهُ البَاحِثُ، دُونَ السَّعْيِ لِحَصْرِ آرَاءِ كُلِّ مِنْ فَسَّروا القُرْآنَ الكَريمَ؛ فَذَلِكَ يَحْتَاجُ لِمُجَلَّدَاتٍ لا يَسَعُهَا مَجَالُ البَحْثِ في هَذِهْ الدِّراسَةِ.

**وقَدْ تَمَّ تَقْسِيمُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ إلى**: مُقَدِّمَةٍ، ومَبْحَثَيْنِ، وخَاتِمَةٍ، وثَبَتٍ بِالمَصَادِرِ والمَرَاجِعِ التي اسْتَعَانَ بِهَا البَاحِثُ. **أمَّا المَبْحَثُ الأَوَّلُ**؛ فَسَوْفَ يَتَحَدَّثُ فِيهِ البَاحِثُ عَنْ شَخْصِيَّةِ لُقْمان، وكَذَا عَنْ شَخْصِيَّةِ ابنِهِ، وذَلِكَ مَعَ التَّعْرِيفِ بِحِكْمَةِ لُقْمَان، وماهِيَّتِهَا. **وأمَّا المَبْحَثُ الثَّانِي**؛ فَسَوْفَ يَتَحَدَّثُ فِيهِ البَاحِثُ عَنْ حِكَمِ لُقْمَان ومواعظِهِ ووصاياه، وعَنْ مَوْقِفِ المُفَسِّرينَ مِنْهَا. ويأتي ذلك تفصيلاً فيما يأتي :

## المَبْحَثُ الأَوَّلُ :

### شَخْصِيَّةُ لُقْمَان، وشَخْصِيَّةُ ابنه، والتَّعْرِيفُ بِحِكْمَتِه:

**اسْمُ لُقْمَان الحَكِيم هُوَ:** لُقْمَان بن عَنْقَاء بْن سَدون، ويُقَالُ: لُقْمَان بْن ثَاران. كَان عَبْدًا حَبَشِيًّا أَسْوَدَ قَصِيرًا، أَفْطَس. وقِيلَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا غَلِيظَ الشَّفَتَيْنِ، مُصَفَح الْقَدَمَيْنِ، قاضِيًا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وقِيلَ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ أَوْلادِ آزَر. وقِيلَ أَنَّهُ عَاشَ أَلْفَ سَنَةٍ، وأَنَّ نَبِيَّ اللهِ دَاود- عَلَيْهِ السَّلام- أَدْرَكَهُ، وأَخَذَ عَنْهُ العِلمَ. ولقد أحبَّ لُقْمانُ رَبَّهُ؛ فأحبَّهُ رَبَّهُ، وآتاهُ الحِكْمَةَ، وعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَم. وقد كان لُقْمَان رَجُلاً صَالِحًا مُكْرِمًا للْجَارِ، غَاضًّا للْبَصَرِ، عَفيفَ المَطْعَمِ، عَابِدًا للهِ، مُوفِّيًا بِعَهْدِهِ أمينًا، حَافِظًا للِّسَانِ، وكَانَ يَتْرُكُ ما لا يَعْنيه، كَمَا كَانَ عَميقَ النَّظَرِ في الأمورِ؛ يُطيلُ السُّكوت، ولا يَتَحَدَّثَ إلا بالحِكْمَة.(٥)

**"ولُقْمانَ:** اسْمُ عَلَمٍ مَادَّتُهُ مَادَّةٌ عَرَبِيَّةٌ مُشْتَقٌّ مِنَ اللَّقْمِ، والْأَظْهَرُ أَنَّ العَرَبَ عَرَّبُوهُ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ مِنْ أَلفَاظِ لُغَتِهِمْ عَلَىٰ عَادَتِهِمْ، كَمَا عَرَّبُوا (شَاوُلَ) بِاسْمِ (طَالُوتَ)، وهو مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِزِيَادَةِ الْأَلِفِ والنُّونِ، لَا لِلْعُجْمَةِ".(٦)

**أمَّا ابْنُ لُقْمَان:** فَيُمْكِنُ أَنْ يُكْتَفَىٰ فِي تَعْرِيفِهِ بِمَا أَوْرَدَهُ الإمامُ القُرْطُبِيُّ (ت:٦٧١هـ) عَنْهُ فِي تَفْسِيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ (الجَامِعِ لأَحْكَامِ القُرْآنِ)؛ حَيْثُ قَالَ: "قَالَ السُّهَيْلِيُّ: اسْمُ ابنِهِ ثَارَانُ، فِي قَوْلِ الطَّبَرِيِّ والقُتَبِيِّ. وقَالَ الْكَلْبِيُّ: مُشْكِمٌ. وقِيلَ أَنْعَمُ، حَكَاهُ النَّقَّاشُ. وذَكَرَ القُشَيْرِيُّ أَنَّ ابْنَهُ وامْرَأَتَهُ كَانَا كَافِرَيْنِ، فما زالَ يَعِظُهُمَا، حَتَّىٰ أَسْلَمَا. قُلْتُ: ودَلَّ عَلَىٰ هَذَا قَوْلُهُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾".(٧)

**وقد اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي لُقْمَان، وتساءلوا:** هَلْ كَانَ نَبِيًّا، أَمْ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا صَالِحًا مِنْ غَيْرِ نُبُوَّةٍ؟. وقد كَثُرَتْ الآثَارُ الوَارِدَةُ فِي بَيانِ ذَلِكَ؛ فَكَانَ مِنْهَا مَا هُوَ مُصرَّح فِيهِ بِنَفْيِ كَوْنِهِ نَبِيًّا، وكَان مِنْهَا مَا هُوَ مُشْعِرٌ بِذَلِكَ؛ لأَنَّ كَوْنَهُ عَبْدًا قَدْ مَسَّه الرِّقُّ يُنَافِي كَوْنَهُ نَبِيًّا؛ والرُّسُلَ إنَّمَا كَانَتْ تُبْعَثُ فِي أَشْرَفِ قَوْمِهَا وأَعْلاهُمْ حَسَبًا؛ ولهذا كان جُمْهُورُ السَّلَفِ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وإِنَّمَا يُنْقَلُ كَوْنُهُ نَبِيًّا عَنْ عِكْرِمَةَ- إِنْ صَحَّ السَّنَدُ إِلَيْهِ- فإِنَّهُ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم مِنْ حَدِيثِ وَكِيع عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ لُقْمَانُ نَبِيًّا. وجابر هذا هو ابنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ، وهو ضَعِيفٌ، واللهُ أَعْلَمُ".[٨]

**ويكفي ابنُ لُقْمان شَرَفًا،** ما وَرَدَ عَن النَّبِيِّ -ﷺ- فِي مِثْلِ شَأْنِهِ؛ حَيْثُ قَال: {إِنَّ الْحِكْمَةَ تَزِيدُ الشَّرِيفَ شَرَفًا وتُرْفَعُ العَبْدَ الْمَمْلُوكَ حَتَّىٰ تُجْلِسَهُ مَجَالِسَ المُلُوكِ}.[٩]

وقد جاء في مُعْجَمِ البُلْدانِ أنَّ قَبْرَ لُقْمَان يَقَعُ شَرْقَي بُحَيْرَةِ طَبَرِيَة، كما أنَّ لَهُ بِاليَمَنِ قَبْر آخَر، واللهُ أَعْلَمُ بِالصَّحيحِ مِنْهُما.[١٠]

هذا، وقَدْ نُسِجَت حِكَاياتٌ وأساطِيرٌ كَثيرَةٌ حَوْلَ حِكْمَةِ لُقْمَان؛ وكان مِمَّا نُسِجَ مَا فيه مُبَالَغَةٌ تَخَطَّتْ حُدودَ العَقْلِ البَشَرِيِّ. وقد عَمَدَ العَديدُ مِنْ مُفَسِّري القُرْآنِ بالأَثَرِ إلىٰ الاكْتِفَاءِ بِحَصْرِ كُلِّ مَا وَرَدَ مِنْ رِوَايَاتٍ تَخُصُّ شَأْنَ حِكْمَةِ لُقْمَان في تفاسيرِهِم، وذلك دونَ تَدَخُّلٍ مِنْ جَانِبِهِم بِالتَّرجيحِ بين الآراءِ المُتَخَالِفَةِ[١١]، بَيْنَمَا ظَهَرَ التَّرْجيحُ في كُتُبِ مُفَسِّري القُرْآنِ بالرَّأيِ إلىٰ جَانِبِ حَصْرِ الآراءِ واضِحًا.[١٢]

**والحِكَمَةُ في اللغة:** "وِزَانُ قَصَبَةٍ لِلدَّابَّةِ. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لأنها تُذَللها لِرَاكِبِهَا؛ حَتَّىٰ تَمْنَعَهَا الجِمَاحَ، وَنَحْوَهُ، ومنه اشْتِقَاقُ الحِكْمَةِ؛ لأنها تَمْنَعُ

صَاحِبَهَا مِنْ أَخْلَاقِ الْأَرْذَالِ. وحَكَّمْتُ الرَّجُلَ (بِالتَّشْدِيدِ): فَوَّضْتُ الْحُكْمَ إِلَيْهِ، وتَحَكَّمَ فِي كَذَا: فَعَلَ مَا رَآهُ. وأَحْكَمْتُ الشَّيْءَ بِالْأَلِفِ: أَتقَنْتُهُ، فاسْتَحْكَمَ هُوَ، صَارَ كَذَلِكَ".(١٣)

" ولمَّا كانت الحَكَمَةُ تأْخُذُ بِفَمِ الدَّابَّةِ، وكان الحَنَكُ متَّصلًا بالرأْس؛ جَعَلَهَا تَمْنَعُ مَنْ هِيَ فِي رأْسه، كما تَمْنَعُ الحَكَمَةُ الدَّابَّةَ. وحَكَمَ الفرسَ حَكْمًا وأَحْكَمَهُ بالحَكَمَةِ: جَعَلَ لِلجَامِهِ حَكَمَةً."(١٤)

وقد وَرَدَت عِدَّةُ تَعْرِيفَاتٍ اصْطِلاحِيَّةٍ لِلْحِكْمَةِ(١٥)، إلا أنَّ البَاحِثَ يَميلُ إلىٰ ذلك التَّعْرِيفِ الذي تَخَيَّرَهُ الفَخْرُ الرَّازِي في تَفْسِيرِهِ؛ حَيْثُ عَرَّفَهَا بِأَنَّهَا: "إِتْقَانُ الْعِلْمِ، وإِجراءُ الفِعْلِ علىٰ وَفْقِ ذَلِكَ الْعِلْمِ"(١٦)؛ "فلذلك قيل: نَزَلَت الحِكمَةُ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ، وعُقُولِ الْيُونَانِ، وأيدي الصِّينِيِّينَ. وهيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الحُكْمِ- وهو المَنْعُ- لأنها تَمْنَعُ صَاحِبَهَا من الوقوعِ في الغَلَطِ والضَّلَالِ".(١٧)

"والمُهِمُّ من الحِكْمَةِ في نَظَرِ الدِّينِ أربَعَةُ فُصُولٍ؛ أَحَدُهَا: مَعْرِفَةُ اللهِ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ؛ وهو عِلْمُ الِاعْتِقَادِ الحَقِّ، ويُسَمَّىٰ عند اليونان العِلْمُ الإلهِيُّ، أو مَا وراء الطَّبِيعَة. الثَّاني: ما يَصْدُرُ عن العِلْمِ بِهِ كَمَالُ نَفْسِيَّةِ الإنسانِ؛ وهو عِلْمُ الأخلاق. الثَّالِثُ: تَهْذِيبُ العائلةِ؛ وهو المُسَمَّىٰ عند اليونان(عِلَمُ تَدْبِيرِ المَنْزِلِ). الرَّابِعُ: تَقْوِيمُ الأمة، وإصلاح شؤونها؛ وهو المُسَمَّىٰ(عِلْمُ السِّيَاسَةِ الْمَدَنِيَّةِ)، وهو مُنْدَرِجٌ في أَحْكَامِ الإمامةِ، والأحكامِ السُّلْطَانِيَّة. ودعوةُ الإسلامِ في أُصُولِهِ وفُرُوعِهِ لا تخلو مِنْ شُعْبَةٍ مِنْ شُعَبِ هَذِهِ الحِكْمَةِ".(١٨)

وبذلك؛ فالإنسانُ الحَكيمُ هو الذي يَعْتَصِمُ مِنَ الْوُقُوعِ في الغلط والضَّلَالِ، بِمِقْدَارِ مَبْلَغِ حِكْمَتِهِ؛ وفي ذلِكَ يَقولُ الطَّاهِرُ بن عَاشور:"وعُلُومُ

الحِكْمَةِ هي مجموعُ مَا أَرْشَدَ إِلَيْهِ هُدَىٰ الهُدَاةِ مِنْ أَهْلِ الوَحْيِ الإِلَهِيِّ، الذِي هو أَصْلُ إِصْلَاحِ عُقُولِ الْبَشَرِ، فكان مَبْدَأُ ظُهُورِ الحِكْمَةِ فِي الأديانِ، ثُمَّ أُلْحِقَ بها ما أَنْتَجَهُ ذكاءُ أَهْلِ العُقُولِ مِنْ أنظَارِهِمُ المُتَفَرِّعَةِ علىٰ أُصولِ الهدي الأوَّلِ. وقد مَهَّدَ قُدَمَاءُ الحُكَمَاءِ طَرَائِقَ مِنَ الحِكْمَةِ، فَنَبَعَتْ يَنَابِيعُ الحِكْمَةِ فِي عُصُورٍ مُتَقَارِبَةٍ، كانت فيها مَخْلُوطَةً بالأَوْهَامِ، والتَّخَيُّلَاتِ، والضَّلالاتِ، وكان ذلك بَيْنَ الكَلْدَانِيِّينَ والمِصْرِيِّينَ والهُنُودِ والصِّينِ، ثُمَّ دَرَسَهَا حُكَمَاءُ اليُونَانِ؛ فهَذَّبُوا، وأبدَعُوا، ومَيَّزُوا عِلْمَ الحِكْمَةِ عَنْ غَيْرِهِ، وتَوَخَّوُا الحَقَّ مَا اسْتَطَاعُوا؛ فأزَالُوا أَوْهَامًا عَظِيمَةً، وأَبْقَوا كثيرًا".[١٩]

وحِكَمُ لُقْمَانَ مأثورَةٌ فِي أَقْوَالِهِ النَّاطِقَةِ عَنْ حَقَائِقِ الْأَحْوَالِ، والمُقَرِّبَةِ للْخَفِيَّاتِ بِأَحْسَنِ الأَمْثَالِ، وقد عُنِيَ بِهَا أَهْلُ التَّرْبِيَةِ، وأَهْلُ الخَيْرِ، وذَكَرَ القُرْآنُ مِنْهَا مَا فِي وَرَدَ فِي سُورَةِ لُقْمَان، وذَكَرَ مِنْهَا مَالِك فِي المُوَطَّأِ فِي كِتَابِ الجَامِعِ، وذَكَرَ حِكْمَةً لهُ فِي كِتَابِ جَامِعِ العَتَبِيَّةِ[٢٠]، وذَكَرَ مِنْهَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ[٢١]، ولا يَعْرِفُ البَاحِثُ- فِيمَا رَجِعَ إليه مِنْ مَصَادِرَ- كتَابًا جَمَعَ حِكْمَ لُقْمَانَ.

وقد اسْتَعْمَلَ لُقْمَانُ الحَكيمُ أسلوبَ الوَعْظِ؛ وسِيلَةً مِنْ وسَائِلِ نَشْرِ حِكَمِهِ ومواعظه ووصَايَاه التي اشْتَهَرَ بِها، وهو أسْلوبٌ يَتَمَثَّلُ فِي التَّذكيرِ بوجوهِ الخَيْرِ، والزَّجْرِ المُقْتَرِنِ بالتَّخْويفِ مِنْ وجوهِ الشَّرِّ، وذَلِكَ بِأسْلوبٍ رَقيقٍ تَغْمُرُهُ الرَّحْمَةُ، يُشْعِرُ المَوعوظَ بِخَوْفِ الوَاعِظِ، وكذا إشْفَاقِهِ عَلَيْهِ؛ رَحْمَةً بِهِ، فَتَلْمُسُ المَوْعِظَةُ شِغَافَ قَلْبِ المَوْعوظِ، وتَسْتَقِرُّ فِي وِجْدَانِهِ؛ لِذَلِكَ يُعَدُّ هَذَا الأُسْلُوبُ مِنْ أَفْضَلِ وأَحْكَمِ الأَسَاليبِ التي تُسْتَخْدَمُ فِي التَّوْجيهِ والإرْشادِ، قَديمًا وحَدِيثًا؛ لأَنَّ الإنسَانَ- خاصَّةً الصَّغيرَ- إذا أَحَسَّ بِوجودِ

حِرْصٍ وإشْفَاقٍ مِنْ غَيْرِهِ، تَمَسَّكَ بمواعِظِهِ وتوجِيهَاتِهِ، بِحَيْثُ تُصْبِح اتِّجَاهًا من اتِّجَاهَاتِهِ، وعَادَةً مِنْ عَادَاتِه.

وقد أوصَىٰ لُقْمَانُ الحَكيمُ ابْنَهُ بِحكمٍ، ومواعظ، ووصايا، جَمَعَتْ بَيْنَ أُصولِ العَقِيدَةِ، والأعْمَالِ، وأدَبِ المُعَامَلَةِ مَعَ النَّاسِ، والتَّخَلُّقِ بِمَا كَانَ محمودًا من الصِّفَاتِ؛ وذلك من خلالِ حَثِّهِ علىٰ تقديرِ الخَالِقِ- عَزَّ وجَلَّ- وتأديبِ النَّفْسِ، وإقامَةِ الصَّلاةِ، والأمْرِ بالمَعْروفِ، والنَّهْيِ عن المُنْكَرِ، والصَّبْرِ علىٰ ما قد يَنْزِل به مِنْ مَصَائِب، والاتِّصَاف بلِينِ الجَانِبِ، والابْتِعَادِ عَن التَّكبُّرِ، والتَّحَدُّثِ إلىٰ النَّاسِ بِلُطْفٍ، مع خَفْضِ الصَّوْتِ، والابتعَادِ عن الغِلْظَةِ في الكلام.

وقد تباينت طُرُقُ السَّلَفِ مِنْ عُلَمَاءِ التَّفسيرِ في تناولِهِم بيان المعاني المُتَضَمَّنَةِ في حِكَمِ لُقْمَان وو مواعِظِهِ ووصَاياه، تلك التي وَرَدَت في سُورَةِ لُقْمَان؛ فكان مِنْ هؤلاءِ المُفَسِّرين مَنْ اهتَمَّ في تفسيرِهِ بتفصيلِ حِكَايَةِ لُقْمَان، وبيانِ ما فيها مِنْ أحْدَاثٍ وحِكَمٍ ومواعظ ووصايا أُجْمِلَ ذِكْرُهَا في القُرْآنِ الكَريم، وكان منهم مَنْ بَالَغَ في الأمْرِ باجْتِهَادِهِ في حَصْرِ كُلِّ ما وَقَعَتْ عَلَيْهِ عَيْنَيْهِ مِنْ تِلْكَ الحِكَمِ والمواعظ والوَصَايا، مِمَّا لمْ يَرِدْ عَنْهُ حَديثٌ في القُرْآنِ الكَريم أو السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّريفَة[٢٢]. وكان منهم مَنْ مَرَّ علىٰ قِصَّةِ لُقْمَان مُرورًا سريعًا؛ لَمْ يَتَعَرَّضْ خلاله للحَديثِ عَنْها بأيِّ شَكْلٍ مِنَ الأشْكَالِ؛ إمَّا رَغْبَةً مِنْهُ في الاخْتِصَارِ في تَفْسيرِهِ بِتَجَنُّبِ تِكْرارِعَرْضِ ما وَرَدَ في تفاسيرِ السَّابقين؛ مِنْ سَرْدٍ لأحْدَاثِ قِصَّةِ ذلك الحَكيم، وإمَّا رَغْبَةً منه في الابْتِعَادِ عَن حَشْوِ تَفْسيرِهِ بما ارْتأىٰ أنَّهُ خَالٍ مِنَ الفائِدَةِ؛ واعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَىٰ وضوحِ المعاني الظَّاهِرَةِ مِنَ

العِبَارَاتِ المُتَضَّمَنَةِ لِقِصَّةِ لُقْمَان، وهذا الصِّنْف الأخير مِنْ عُلَمَاءِ التَّفسيرِ لَمْ يَشْغَل ذِهْنَ البَاحِثَ؛ لِخُلُوِّهِ مِنَ الفَائِدَةِ المُراد الكَشْف عَنْها في هِذَهِ الدِّرَاسَة.

ومن المُفَسِّرين الذين أفاضوا في الحديثِ عَنْ حِكَمِ لُقْمَان ومواعظِهِ ووصاياه، وتناولوها بالشَّرْحِ والتَّحليلِ؛ كانَ الطَّاهِرُ بن عَاشور(ت:١٣٩٣ هـ)، في تفسيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ (التَّحريرُ والتَّنْوير)؛ فقد ذَكَرَ في مَوْضِعِ تفسيرِه لِقِصَّةِ لُقْمَان الوَارِدَةِ في القُرْآنِ، ما نَصُّه: "وقَد انتهىٰ إليَّ حتىٰ حِينَ كِتَابَةِ هَذَا التَّفْسِيرِ مِنْ حِكَمِ لُقْمَانَ ومواعظِهِ ووصاياه الْمَأْثُورَةِ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ حِكْمَةً، غَيْرَ ما ذُكِرَ فِي هذه الآيَةِ، وسَنَذْكُرُهَا عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَاتِ".[٢٣]

وقَدْ لَفَتَ نَظَرَ البَاحِثِ أنَّ الإمامَ القُرْطُبِيَّ (ت:٦٧١هـ) قد أظْهَرَ بَرَاعَةً في حديثِهِ عَنْ حِكَمِ لُقْمَان ومواعِظِهِ ووصاياه في تَفْسِيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ (الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآن)؛ وقد تَمَثَّلَ ذلك في حَصْرِهِ لِكُلِّ الرِّوايَاتِ والأقَاويلِ التي ارْتَأىٰ فِيها فَائِدَةً للْبَشَرِ، مِمَّا دَارَ حَوْلَ قِصَّةِ لُقْمَان وحِكَمِهِ؛ وبذلك، فقد أغْنَىٰ القُرْطُبِيُّ قَارِئَ تَفْسِيرِهِ عَن الرُّجوعِ إلىٰ غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ تَفسيرِ القُرْآنِ الكَريمِ، وكان ذلك في توسُّطٍ بَيْنَ الإطَالَةِ بِمَا لا فَائِدَةَ فِيهِ، والتَّقْصيرِ بِمَا فيه إخْلال.

**وقد لاحظ البَاحِثُ أنَّ الإمامَ القُرْطُبِيَّ**- في عَرْضِهِ لِحِكَمِ لُقْمَان في تَفْسيرِهِ- قَدْ انْتَهَجَ مَنْهَجًا تَرْبَوِيًّا؛ فَنَرَاه في مَعْرِضِ تَفْسيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾﴾[٢٤]؛ يُورِدُ ما نَصَّه:" قال خالِدٌ الرَّبَعِيُّ: كان نَجَّارًا، فقال له سَيِّدُهُ: اذْبَحْ لِي شاة، وائتني بأطْيَبِهَا مُضْغَتَيْنِ، فَأَتَاهُ بِاللِّسَانِ والقلبِ، فقال له: ما كان فيها شَيْءٌ أطْيَبُ مِنْ هَذَيْنِ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ أمَرَهُ بِذَبْحِ

شَاةٍ أُخْرَىٰ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَلْقِ أَخْبَثَهَا مُضْغَتَيْنِ، فَأَلْقَىٰ اللِّسَانَ والقلبَ، فقال له: أَمَرْتُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِأَطْيَبِ مُضْغَتَيْنِ، فَأَتَيْتَنِي بِاللِّسَانِ والقلبِ، وأَمَرْتُكَ أَنْ تُلْقِيَ أَخْبَثَهَا، فَأَلَقَيْتَ اللِّسَانَ والقلبَ؟! فقال له: إنَّه لَيْسَ شَيءٌ أَطْيَبَ مِنْهُما إذا طَابا، ولا أَخْبَثَ مِنْهُمَا إذَا خَبُثَا. قُلْتُ: هَذَا مَعْنَاهُ مَرْفُوعٌ فِي غَيْرِ ما حَدِيثٍ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ-ﷺ-:{ألا وإنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ؛ صَلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ؛ ألا وهِيَ القَلْبُ}(٢٥).

وجاء فِي اللِّسَانِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ وشَهِيرَةٌ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ- عَلَيْهِ السَّلَامُ:{مَنْ وَقَاهُ اللهِ شَرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الجَنَّةَ، ما بَيْنَ لحْيَيْهِ ورِجْلَيْهِ}".(٢٦)

فالمُلاحَظُ أنَّ الإمَامَ القُرْطُبِيَّ قَدْ بَدَأَ تَفْسيرَ الآيَةِ الكَريمَةِ بإيرادِ حِكَايَةٍ تُؤَكِّدُ علىٰ صِحَّةِ القَوْلِ بإيتاءِ لُقْمَان الحِكْمَة مِنْ قِبَلِ اللهِ- عَزَّ وجَلَّ- كما أَثْبَتَ فِي تَفْسِيرِهِ- فِي المَوْضِعِ ذَاتِهِ- دَليلاً علىٰ صِحَّةِ ما ذَهَبَ إليه بِمَا ثَبُتَت صِحَّتُه مِنْ حَديثِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي إطارِ حَصْرِ كُلِّ ما وَرَدَ مِنْ حِكَمِ لُقْمَان الحَكيم، مع المُحَافَظَةِ علىٰ الاخْتِصَارِ غَيْرِ المُخِلِّ؛ أَثْبَتَ الإمامُ القُرْطُبِيُّ مَوْسوعِيَّةً مِنْ جَانِبِهِ؛ تَمَثَّلَتْ فِي الإشَارَةِ إلىٰ مَصَادِرِ اسْتِقَاءِ تِلْكَ الحِكَمِ، سَواءٌ فِي ذَلِكَ ما كانَ مَأْثورًا منها عَنْ مُسْلمي أَهْلِ الكِتَابِ، وما كان مُخَرَّجًا فِي كُتُبِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّريفَة. ولعلَّ الإمَامَ القُرْطُبِيَّ- بِنَهْجِهِ هذا- قد أَثْبَتَ أنَّ القُرآنَ الكريمَ ليسَ بِكِتابِ تَاريخٍ؛ مِنْ شَأْنِهِ حَصْر كُلِّ ما ورد حَوْلَ قَصَصِ الأوَّلين وسِيَرِهِم؛ فَالقُرْآنُ يُمَثِّلُ دُسْتورًا عَامًّا للمُسْلِمين، فهو يُنَظِّمُ عِلاقَةَ المُسْلِمين بِخالِقِهِم- عَزَّ وجَلَّ- مِنْ نَاحِيَةٍ، وعلاقَاتِهِم بِالبَشَرِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرىٰ؛ وفي ذلك قال الإمامُ القُرْطُبِيُّ :

"وحِكَمُ لُقْمَانَ كَثِيرَةٌ مَأْثُورَةٌ؛ هذا منها: وقِيلَ لهُ: أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قَالَ: الذِي لا يُبَالِي أنْ رَآهُ النَّاسُ مُسِيئًا. قُلْتُ: وهذا أيضًا مَرْفُوعٌ مَعْنًىٰ، قالَ- ﷺ:{كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًىٰ إلا المُجَاهِرون، وإنَّ مِنَ المُجَاهَرَةِ أنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ باللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحُ وقَدْ سَتَرَهُ اللهُ، فَيَقُولُ يا فُلَانُ، عَمِلْتُ البَارِحَةَ كَذَا وكَذَا، وقَد بات يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، ويُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللهِ عَنْهُ}.[٢٧]رواهُ أبو هُرَيْرَةَ، وخَرَّجَهُ البُخَارِيُّ . وقَال وَهْبُ بْن مُنَبِّه: قَرَأْتُ مِنْ حِكْمَةِ لُقْمَانَ أرْجَحَ مِنْ عَشَرَةِ آلافِ بَابٍ".[٢٨]

وللتَّمْثِيلِ لأُولئكَ المُفَسِّرين الذين استوفوا الحَديثَ عَنْ قِصَّةِ لُقْمَان الحَكيم في تفاسيرِهِم، مع حَصْرِ كُلِّ ما وَرَدَ مِنْ أقْوالٍ مَأثورَةٍ حَوْلَ حِكَمِهِ ووصاياه، مِمَّا وَرَدَ مِنْها في القُرْآنِ والسُّنَّةِ، ومِمَّا لم يَرِد؛ نَجِدُ الإمامَ جَلالَ الدِّينِ السُّيوطِيَ(ت:٩١١هـ) قد خَصَّصَ في تَفْسيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ(الدُّرّ المَنْثور) جُزءاً كَبيرًا للحديثِ عَنْ حِكَمِ لُقْمان- والتي تَنَوَّعَتْ أهْدَافُها- وذلك تحْقيقًا لِهَدَفِهِ الذي قَصَدَ تَحْقيقَهُ عِنْدَ تأليفِهِ لِذَلِكَ الكِتابِ؛ وهو ما تَمَثَّلَ في حَصْرِ كُلِّ الآثارِ الوَارِدَةِ حَوْلَ آياتِ القُرْآنِ الكَريم.

وعلىٰ الرَّغْمِ مِنْ أنَّ السُّيوطِيَّ قَدْ يبدو لِغَيْرِ المُتَمَعِّنين مُجَرَّد ناقِل للأقْوالِ والآراءِ، حَاشِد للرِّوايَاتِ، فقَدْ لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ السُّيوطِيَّ كان له في مُعَالَجَةِ قِصَّةِ لُقْمَان في القُرْآنِ مَنْهَجًا مُمَيَّزًا؛ تَمَثَّلَ في تَخَيُّرِهِ لآرَاءٍ بِعَيْنِهَا مِنْ بَيْنِ مَا أوْرَدَ مِنْ رِواياتٍ، ودَعَمَ رَوَايَاتِها، عامِلاً علىٰ توجيهِ قَارِئ تَفْسِيرِهِ لِتَخَيُّرِ الآراءِ- ذَاتِها- مُوهِمًا ذَلِكَ القَارِئ بِأنَّ مَا تَخَيَّرَ مِنْ آراءٍ إنَّمَا كانَ نَابِعًا مِنْ ذَاتِهِ هو، لا مِنْ تَأَثُّرٍ بالرَّأيِ الذي تَبَنَّاهُ السُّيوطِيُّ؛ وهو الأمْرُ الذي تَمَثَّلَ في ابْتداءِ السُّيوطِيِّ بإيرَادِهِ قَوْلَيْنِ مُتخالِفَيْنِ في وَصْفِ حَالِ لُقْمان، وبيانِ ما إذا كان نَبِيًّا أم حَكيمًا؛

فَقَدْ تَضَمَّنَ أَحَدُ هَذيْنِ القَوْلَيْنِ الرَّأيَ القَائِلَ بِنُبُوَّةِ لُقْمان، وتَضَمَّنَ الآخَرُ الرَّأْيَ القَائِلَ بأنَّ لُقْمَانَ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وإنَّمَا كانَ رَجُلاً آتاهُ اللهِ الحِكْمَةَ دُونَ النُّبُوَّة؛ وفي حِينِ أوْرَدَ السُّيوطِيُّ رِوَايَةً واحِدَةً تَضَمَّنَت ذَلِكَ الرَّأْيَ القَائِلَ بأنَّ لُقْمَان كانَ نَبِيًّا، فَقَدْ أوْرَدَ العَديدَ مِن الرِّواياتِ التي أكَّدَتْ عَلَىٰ أنَّهُ كانَ حَكِيمًا ولَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وذلك إضَافَةً إلىٰ تَعْضيدِ رَأيِهِ بِمَا كانَ مَأْثورًا مِنْ حَديثِ النَّبِيِّ -ﷺ- فيما يَخُصُّ ذَلِكَ الشَّأنَ؛ وقَدْ كانَ ذَلِكَ كُلُّهُ فيما نَصُّه:

•"أخْرَجَ ابْنُ أبي حَاتِم عَن لَيْث- رضِيَ اللهُ تَعَالىٰ عَنهُ- قال: كانت حِكْمَة لُقْمَان- عَلَيْهِ السَّلَام- نُبُوَّة.

•وأخْرَجَ ابْنُ جَريرٍ عَنْ مُجَاهِد- رضِيَ اللهُ تعالىٰ عَنهُ- قَال: كَانَ لُقْمَان- عَلَيْهِ السَّلَام- رَجُلاً صَالِحًا، ولمْ يَكُنْ نَبِيًّا.

•وأخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ، والرَّامَهَرْمُزِيُّ فِي الْأَمْثَالِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَن أبي أُمَامَة- رَضِي اللهُ تعالىٰ عَنهُ- قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- إنَّ لُقْمَانَ- عَلَيْهِ السَّلَامُ- قَال لابنهِ: يَا بُنَيَّ عَلَيْكَ بِمَجَالِسِ العُلَمَاءِ، واسْتَمِعْ كَلَامَ الْحُكَمَاءِ، فَإِنَّ اللهَ يُحْي القَلْبَ الْمَيِّتَ بِنورِ الحِكْمَةِ كما تحيا الأرضُ الْمَيتَةُ بِوابِلِ المَطَر.

•وأخرج ابْنُ أبي حاتِم عن أبي الدَّرْدَاءِ- رَضِي اللهُ عَنهُ- أنَّهُ ذَكَرَ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ؛ فقال: ما أُوتِيَ مَا أُوتِيَ عَنْ أهْلٍ، ولا مَالٍ، ولا حَسَبٍ، ولا خِصَالٍ، ولكِنَّهُ كان رَجْلاً صمْصَامَةً سَكيتًا، طَوِيلَ التَّفَكُّرِ، عَميقَ النَّظَرِ، لَمْ يَنَمْ نَهَارًا قَط، ولَمْ يَرَهُ أحَدٌ يَبْزُقُ، ولا يَتَنَحَّخُ، ولا يَبُولُ، ولا يَتَغَوَّطُ، ولا يَغْتَسِلُ، ولا يَعْبَثُ، ولا يَضْحَكُ، كانَ لا يُعِيدُ مَنْطِقًا نَطَقَهُ إلا أنْ يَقُولَ حِكْمَةً يَسْتَعيدها إيَّاه، وكانَ قَدْ تَزَوَّجَ، ووُلِدَ لهُ أوْلَادٌ، فمَاتوا، فلَمْ يَبْكِ عليْهِم، وكانَ يَغْشَىٰ السُّلْطَانَ، ويأْتِي الْحُكَمَاءَ؛ لِيَنْظُر، ويَتَفَكَّر، ويَعْتَبِر، فبِذَلِكَ أُوتِيَ مَا أُوتِيَ.

•وأخرجَ ابْنُ أبي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الصَّمْتِ، وابْنُ جَريرٍ عنْ عُمَر بن قَيسٍ- رضِيَ اللهُ عَنْهُ- قال: مَرَّ رَجُلٌ بِلُقْمَان- علَيْهِ السَّلَام- والنَّاسُ عِنْدَهُ، فقال: أَلَسْتَ عَبْد بني فُلان، قال: بلىٰ. قال: أَلَسْت الَّذِي كنت تَرْعَىٰ عِنْدَ جَبَلِ كذَا وكَذَا، قال: بلىٰ. قال: فمَا الذي بَلَغَ بِكَ ما أَرَىٰ، قَالَ: تَقْوىٰ اللهِ، وصِدْق الحَدِيثِ، وأداء الأَمَانَةِ، وطول السُّكُوتِ عمَّا لا يَعْنيني...

•وأخرجَ أحمد، والحَكيمُ التِّرْمِذِيُّ، والحَاكِمُ فِي الكُنَىٰ، والبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الإيمانِ، عن ابن عُمَر- رَضِيَ اللهُ عنْهُما- عن النَّبِيِّ -ﷺ- قال: إنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ كان يَقُول: إنَّ اللهَ إذا اسْتَوْدَعَ شَيْئًا حَفِظَه". (٢٩)

وحِكَمُ لُقْمَان ومواعِظُهُ ووصايَاهُ التي ورَدَتْ فِي القُرْآنِ، وعَدَدُها تِسْع- كمَا تَبيَّنَ للبَاحِثِ- جَمَعْنَ فِي طَيَّاتِها جَميعَ مَظَاهِر التَّرْبِيَةِ، كمَا أنَّ كُلَّ واحِدَةٍ منْها تَتَضَمَّنُ أَصْلاً مِنْ الأصولِ التَّرْبَوِيَّةِ التي يَجِبُ أنْ يكتسبها الأولاد، وهي- ذاتها- التي إذا أَخَلَّ المُرَبِّيُّ بواحِدَةٍ منْها، ولم يكْتَسِبْها الصَّبِيُّ اخْتَلَّ ميزانُ التَّرْبِيَةِ عِنْدَ ذَلِكَ الصَّبِيِّ، وبانَ تَأثيرُها علَيْهِ، بِحَيْثُ يُلاحَظُ علَيْهِ هذا النَّقْصُ؛ فالمَوْلَىٰ- تَبَارَكَ وتعَالَىٰ- لَمْ يُهيِّئ لها سُوْرَةً مِنْ سوَرِ القُرْآنِ، ولمْ يُقَدِّم لقَائِلِها هَذِهِ التَّقْدِمَة فِي السُّورَةِ سُدًى.

ومِنْ هؤلاءِ المُفَسِّرين الذينَ قَصَدوا حَصْرَ حِكَم لُقْمَان ومواعظه ووصاياه في تفاسِيرِهِم، بإيرادِ كُلِّ ما وَرَدَ مِنْ أَقْوالٍ مأْثورَةٍ، تَضَمَّنَتْ كثيرًا مِمَّا لمْ يَرِدْ فيه نَصٌّ مِنْ القُرْآنِ أو السُّنَّةِ؛ وذلك بِغَرَضِ نَفْعِ النَّاسِ؛ كان الخطيبُ الشِّربينِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت:٩٧٧هـ) فِي كِتَابِهِ المُسَمَّىٰ بـ (السِّراج المُنير في الإعَانَةِ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ بَعْضِ معاني كلامِ رَبِّنا الحَكيم الخَبيرِ)؛ فبَعْد أنْ أَوْرَدَ مجْموعَةً مُتَّصِلَةً مِنَ الحِكَمِ المَأثورَةِ عَنْ لُقْمَان، مِمَّا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ نَصٌّ في الكِتابِ أو

السُّنَّةِ- دونَ ذِكْرِ طُرُقِ أخْذِ ما أوْرَدَ مِنْ حِكَمٍ-[٣٠]، نَجِدُهُ يقول: "وإنَّما أكْثَرْتُ مِنْ ذلِكَ؛ لعَلَّ اللهِ ينْفَعُنىٰ، ومَنْ طالَعَهُ بذَلِكَ...واقْتَصَرْتُ عَلَىٰ هذا القَدْرِ، وإلا فمَواعِظُهُ لابنهِ، لو أرادَ شَخْصٌ الإكْثَار منْها، لجَعَلَ منْها مُجَلَّدات".[٣١]

**الحِكْمَةُ الأولَى:** كان أوَّلُ ما لقَّنَهُ لُقْمَانُ مِنَ الْحِكْمَةِ هو الحِكْمَةُ فِي نفْسِهِ؛ وهو ما تَمَثَّلَ في أمْرِ اللهِ- جَلَّ شَأْنُهُ- للُقْمَان بِشُكْرِهِ عَلَىٰ ما هو مَحْفُوف بِهِ مِنْ نِعَمٍ مَنَّ اللهُ بِهَا عَلَيْهِ؛ ومِنْهَا نِعْمَةُ الاصْطِفَاءِ؛ لإعْطَائِهِ الحِكْمَة، وإعْدَادِهِ لذَلِكَ بقَابِلِيَّتِهِ لهَا.

وقد انْفَرَدَ الطَّاهِرُ بن عاشور بين أقْرَانِهِ مِن المُفَسِّرين بِبَيَانِ ما في تلك الحِكْمَةِ بِطَرِيقَةٍ فَلْسَفِيَّةٍ مُمَيَّزَةٍ، مُسْتَعِينًا- في نَهْجِهِ هَذَا- بِمَا تَسَلَّحَ بِه مِنْ أدَواتِ اللُغَةِ، والنَّحْوِ، وعلومِ البلاغَةِ؛ وذَلِكَ كَانَ فيمَا نَصُّهُ :

"وهَذَا رَأْسُ الْحِكْمَةِ؛ لِتَضَمُّنِهِ النَّظَر فِي دَلَائِلِ نَفْسِهِ، وحَقِيقَتِهِ قَبْلَ النَّظَر فِي حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ، وقَبْلَ التَّصَدِّي لِإِرْشَادِ غَيْرِهِ، وأنَّ أَهَمَّ النَّظَرِ فِي حَقِيقَتِهِ هُوَ الشُّعُورُ بوُجُودِهِ علىٰ حَالَةٍ كَامِلَةٍ، والشُّعُورُ بِمُوجِدِهِ، ومَفِيضِ الْكَمَالِ عليه، وذلك كُلُّهُ مُقْتَضٍ لِشُكْرِ مُوجِدِهِ علىٰ ذلك. وأيضًا؛ فَإِنَّ شُكْرَ اللهِ مِنَ الْحِكْمَةِ؛ إذ الْحِكْمَةُ تَدْعُو إلىٰ مَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الأَشْيَاءِ عَلَىٰ مَا هِيَ عَلَيْهِ، لِقَصْدِ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَىٰ العِلْمِ، فالحَكِيمُ يَبُثُّ فِي النَّاسِ تِلْكَ الْحَقَائِقَ عَلَىٰ حَسَبِ قَابِلِيَّاتِهِمْ بِطَرِيقَةِ التَّشْرِيعِ تَارَةً، والمَوْعِظَةِ تَارَةً أُخْرَىٰ، والتَّعْلِيمُ لِقَابِلِيهِ مَعَ حَمْلِهِمْ عَلَىٰ العَمَلِ بِما عَلِمُوهُ مِنْ ذَلِكَ، وذلك العَمَلُ منَ الشُّكْرِ؛ إذِ الشُّكْرُ قد عُرِفَ بأَنَّهُ صَرْفُ العَبْدِ جَمِيعَ مَا أنْعَمَ اللهِ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ مَوَاهِبَ، ونِعَمٍ فِيمَا خَلَقَ لِأَجْلِهِ، فَكَانَ شُكْرُ اللهِ هو الأهَمُّ فِي الأعْمَالِ المُسْتَقِيمَةِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ

رَأْسُ الحِكْمَةِ؛ لأنَّ مِنَ الحِكْمَةِ تَقْدِيمَ العِلْمِ بالْأَنْفَعِ علىٰ العِلْمِ بمَا هو دُونَهُ، فالشُّكْرُ هو مبْدَأ الكَمَالَاتِ عِلْمًا، وغايَتُهَا عَمَلاً.

وللتَّنْبِيهِ علىٰ هذا المَعْنَىٰ، أعْقَبَ الله الشُّكْرَ المَأْمُورَ بِهِ؛ بِبَيَانِ أنَّ فائِدَتَهُ لِنَفْسِ الشَّاكِرِ، لا للْمَشْكُورِ بقولِهِ: ﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ﴾ ؛ لأنَّ آثَارَ شُكْرِ اللهِ كَمَالَاتٌ حَاصِلَةٌ لِلشَّاكِرِ، ولا تَنْفَعُ المَشْكُورَ شَيْئًا؛ لِغِنَاهُ- سُبْحَانَهُ- عَنْ شُكرِ الشَّاكِرِينَ، ولذلك جِيءَ بِهِ فِي صُورَةِ الشَّرْطِ؛ لِتَحْقِيقِ التَّعَلُّقِ بَيْنَ مَضْمُونِ الشَّرْطِ ومَضْمُونِ الْجَزَاءِ، فإنَّ الشَّرْطَ أدَلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ مِنَ الإخْبَارِ. وجِيءَ بِصِيغَةِ حَصْرِ نَفْعِ الشُّكْرِ فِي الثُّبُوتِ لِلشَّاكِرِ بِقَوْلِهِ: ﴿ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ﴾ ؛ أي: ما يَشْكُرُ إلا لفَائِدَةِ نَفْسِهِ، ولامُ التَّعْلِيلِ مُؤْذِنَةٌ بالفائِدَةِ. وزِيدَ ذلك؛ تَبَيُّنًا بِعَطْفِ ضِدِّهِ، بِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ لإفادَةِ أنَّ الإعْرَاضَ عن الشُّكْرِ بَعْدَ اسْتِشْعَارِهِ كُفْر لِلنِّعْمَةِ، وأنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْ شُكْرِهِ، بخِلافِ شَأْنِ المَخْلُوقَاتِ؛ إذْ يُكْسِبُهُمُ الشُّكْرُ فَوَائِدَ بيْنَ بني جِنْسِهِمْ تَجُرُّ إليْهِمْ مَنَافِعَ الطَّاعَةِ، أو الإعَانَةِ، أو الإغْنَاءِ، أو غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدِ الشُّكْرِ لِلْمَشْكُورِينَ عَلَىٰ تَفَاوُتِ مَقَامَاتِهِمْ، واللهُ غَنِيٌّ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وهو حَمِيدٌ؛ أيْ: كَثِيرُ المَحْمُودِيَّةِ بِلِسَانِ حَالِ الكَائِنَاتِ كُلِّهَا، حتَّىٰ حَالِ الكَافِرِ بِهِ، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا﴾.(٣٢)

ومِنْ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ، وبديعِ إيجَازِهِ أنْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾ جَامِعًا لِمَبْدَأِ الحِكْمَةِ التي أُوتِيَهَا لُقْمَانُ، ولأمرِهِ بالشُّكْرِ علىٰ ذلك؛ فقد جَمَعَ قَوْلُهُ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾ الإرشَادَ إلىٰ الشُّكْرِ، مع الشُّرُوعِ فِي الأمْرِ المَشْكُورِ عليهِ؛ تَنْبِيهًا علىٰ المُبَادَرَةِ بالشُّكْرِ عِنْدَ حُصُولِ النِّعْمَة. وإنَّمَا قُوبِلَ الإعْرَاضُ عَن

الشُّكْرِ بوَصْفِ اللهِ بأَنَّهُ حَمِيدٌ؛ لأنَّ الحَمْدَ والشُّكْرَ مُتَقَارِبَانِ، وفي الحَدِيثِ: {الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ}(٣٣)، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي أَسْمَاءِ اللهِ- تعَالَىٰ- اسْمٌ مِنْ مادَّةِ الشُّكْرِ إلا اسْمه (الشَّكُورَ)- وهو بمعنىٰ: شَاكِرٍ؛ أيْ: شَاكِرٌ لِعِبَادِهِ عِبَادَتَهُمْ إيَّاهُ- عُبِّرَ هُنَا باسْمِهِ (حَمِيدٌ). وجِيءَ في فِعْلِ (يَشْكُرْ) بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ؛ للإيمَاءِ إلىٰ جَدَارَةِ الشُّكْرِ بالتَّجْدِيدِ.

واللامُ في قوْلِهِ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى﴾(٣٤) دَاخِلَةٌ عَلَىٰ مَفْعُولِ الشُّكْرِ، وهي لامٌ مُلْتَزِمٌ زِيَادَتُهَا مع مَادَّةِ الشُّكْرِ؛ للتَّأْكِيدِ والتَّقْوِيَةِ".(٣٥)

**الحِكْمَةُ الثَّانِيَةُ**؛ وهي مُتَعَلِّقَةٌ بأصولِ العَقيدَةِ؛ لما فيها مِنْ دَعْوَةٍ للتَّوحيدِ؛ حَيْثُ أمَرَ لُقْمَانُ الحَكيمُ ابْنَهُ بِعِبَادَةِ اللهِ- عَزَّ وجَلَّ- وحْدَهُ، ونهَاهُ عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِهِ، وأخبرَهُ أنَّ الشِّرْكَ ظُلْمٌ عَظيمٌ؛ فهُوَ شِرْكٌ: لِمَا فِيهِ مِنْ وَضْعٍ للشَّيءِ في غَيْرِ مَكانِهِ، وعَظيمٌ: لما فيه من التَّسْوِيَةِ بَيْنَ المُدبِّرِ لِكُلِّ شَيءٍ، ومَنْ لا يَمْلُكُ نَفْعًا ولا ضَرًّا؛ وفي ذَلِكَ قَالَ المَوْلَىٰ- عَزَّ وجَلَّ- علىٰ لِسَانِ لُقمان الحَكيمِ: ﴿يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.(٣٦)

فعبادَةُ اللهِ- عَزَّ وجَلَّ- هي الأوْلَىٰ والأهمُّ بَيْنَ أوْلَوِيَّاتِ المُرَبِّي الرَّاشِدِ العَاقِلِ، وهي الغَايَةُ التي لها خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ أجْلِها؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.(٣٧) وبذلك فَمَنْ نَشَأَ عَلَىٰ عِبَادَةٍ غَيْرِ عِبَادَةِ اللهِ- عَزَّ وجَلَّ- فَقَدْ خَسِرَ دُنْياه، فَضْلاً عَنْ خُسَارَتِهِ لآخِرَتِهِ؛ وفي ذلك قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.(٣٨)

لذلك أكَّدَ لُقْمَانُ الحَكيمُ عَلَىٰ ضَرورَةِ الأخْذِ بِوَصِيَّتِهِ- تِلْكَ- بِعِدَّةِ مُؤكِّداتٍ؛ لِيُشْعِر ابْنَهُ بأهَمِّيَّتِها وخُطورَتِها؛ فَنَراهُ يَقولُ لَهُ: {يَٰبُنَيَّ}؛ وذلك مِنْ بَابِ الاسْتِرْقَاقِ والاسْتِعْطَافِ لابنِهِ؛ لِجَذْبِ انْتِبَاهِهِ لما سَيُلْقَىٰ عَلَيْهِ، وذلك فضلاً عَنْ تَقديمِ النَّهْيِ وتصَدُّرِهِ للوَصِيَّةِ، وفَصْلِ أدَاتِهِ، وكَذا اسْتِخْدامِ أدَاةِ التَّوكيدِ {إِنَّ}، واسْتِخْدَامِ حَرْفِ اللامِ في قَوْلِهِ: ﴿لَظُلْمٌ﴾، مَعَ حِرْصِهِ عَلَىٰ إيرادِ سَبَبِ النَّهْيِ وعِلَّتِهِ، وتَعْظِيمِ النَّهْيِ وتَهْويلِهِ، وقَد كانَ ذلك كُلُّهُ بِسَبَبِ مَا عَلِمَهُ لُقْمَانُ الحَكيمُ ذو النَّظَرِ الثَّاقِبِ مِنْ خُطورَةِ الشِّرْكِ باللهِ- جَلَّ شَأْنُه.

وعلىٰ الرَّغْمِ مِنْ اكْتِفَاءِ بَعْضِ المُفَسِّرين بِالقَوْلِ بوجودِ تَصغيرٍ في لَفْظَةِ (بُنَيَّ) الوَارِدَةِ في نِداءِ لُقْمَان الحَكيمِ لابنِهِ، وأنَّ ذَلِكَ كان بِغَرَضِ التَّعبيرِ عَن الإشْفَاقِ(٣٩)؛ فَقَدْ وُجِدَ مِنَ المُفَسِّرين مَنْ أجْهَدَ نَفْسَهُ في إثْباتِ موافَقَةِ رأْيِهِ لِرَأْيٍ قالَ بِهِ الجُمهورُ في بيانِهِم المَعَاني المُتَضَمَّنَة في حِكْمَةٍ مِنْ حِكَمِ لُقْمَان؛ وهو الأمْرُ الذي يُمَثِّلُ لَهُ تِلْكَ الطَّريقَةُ التي انْتَهَجَهَا الطَّاهِرُ بن عاشور في تَفْسيرِهِ؛ فَقَدْ أجْهَدَ نَفْسَهُ في إثْباتِ تَصغيرٍ في لَفْظَةِ (بُنَيَّ)، وبَالَغَ في اسْتِخْدَامِ عِلْمِ الصَّرْفِ؛ لِيَصَلِ إلىٰ المَعْنَىٰ المُراد إيصَاله- وهو ذاته الذي أجْمَعَ عَلَيْه جُمهورُ العُلَمَاءِ مِنَ المُفَسِّرين، دُونَ إظْهارِ تَكَلُّفٍ الْتَزَمَهُ الطَّاهِرُ بن عاشور في تَفْسيرِهِ؛ فيما كان نصه:

"و{بُنَيَّ} تَصْغِيرُ (ابْنٍ)، مُضَافًا إلىٰ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَلِذَلِكَ كُسِرَتِ اليَاءُ. وقَرَأَهُ الْجُمْهُورُ بِكَسْرِ يَاءِ (بُنَيَّ) مُشَدَّدَةً. وأَصْلُهُ: (يَا بنييي)، بِثَلَاث يَاءَاتٍ، إذْ أَصْلُهُ الأصِيلُ (يَا بُنَيْوِي)؛ لأنَّ كَلِمَةَ (ابْنٍ) واوِيَّةُ اللَّامِ الْمُلْتَزِمَةِ، حَذْفُهَا، فَلَمَّا صُغِرَّ، رُدَّ إلىٰ أَصْلِهِ، ثُمَّ لمَّا الْتَقَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ سَاكِنَةً قَبْلَ وَاوِ الكَلِمَةِ

المُتَحَرِّكَةِ بِحَرَكَةِ الإعْرَابِ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِتَقَارُبِهِمَا، وأُدْغِمَتَا، ولمَّا نُودِيَ وهُوَ مُضَافٌ إلىٰ يَاءِ المُتَكَلِّمِ، حُذِفَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِجَوَازِ حَذْفِهَا فِي النِّدَاءِ، وكَرَاهِيَةِ تَكَرُّرِ الأَمْثَالِ، وأُشِيرَ إلىٰ اليَاءِ المَحْذُوفَةِ بِإلْزَامِهِ الكَسْرَ فِي أَحْوَالِ الإعْرَابِ الثَّلَاثَةِ؛ لأنَّ الكَسْرَةَ دَلِيلٌ عَلَىٰ يَاءِ المُتَكَلِّمِ...والتَّصْغِيرُ فِيهِ لِتَنْزِيلِ المُخَاطَبِ الكَبِيرِ مَنْزِلَةَ الصَّغِيرِ كِنَايَةً عَنِ الشَّفَقَةِ بِهِ، والتَّحَبُّبِ لهُ، وهو فِي مَقَامِ الْمَوْعِظَةِ والنَّصِيحَةِ إيمَاءٌ وكِنَايَةٌ عَنْ إمْحَاضِ النُّصْحِ، وحُبِّ الْخَيْرِ، ففِيهِ حَثٌّ عَلَىٰ الامْتِثَالِ للمَوْعِظَة".(٤٠)

وفي مَسْلِك آخَرٍ، نَجِدُ مِنَ العُلَمَاءِ المُفَسِّرينَ مَنْ خَالَفَ رَأْيَ الجُمهورِ في قَوْلِهِم بِوجودِ تَصْغِيرٍ في كَلِمَةِ (بُنَيَّ)؛ ويُمَثِّلُ لِذَلِكَ الإمِامُ القُرْطُبِيُّ؛ فَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَىٰ القَوْلِ بوجودِ تَصْغيرٍ في تلك اللفْظَةِ القُرْآنِيَّةِ؛ وذلك حيث يقول:" وقَوْلُهُ: {يَا بُنَيّ} لَيْسَ هُوَ عَلَىٰ حَقِيقَةِ التَّصْغِيرِ- وإنْ كَانَ عَلَىٰ لَفْظِهِ- وإنَّمَا هُوَ عَلَىٰ وَجْهِ التَّرْقِيقِ؛ كَمَا يُقَالُ لِلرَّجُلِ: (يا أُخَيَّ)، وللصَّبِيِّ: (هُوَ كُوَيِّس)".(٤١)

وقَدْ لاحظَ البَاحِثُ أنَّ الإمَامَ القُرْطُبِيَّ قد أعْلَنَ عَنْ التِزَامِهِ بالمَنْهَجِ الأَثَرِيِّ في تَفْسيرِهِ للقُرْآنِ في حَالِ وجودِ نُصوصٍ صَحيحَةٍ مَأثورَةٍ عَنْ النَّبِيِّ- ﷺ- وقد اسْتَوْفَتْ المَعَانِيَ المُتَضَمَّنَة في آيَةٍ من آيَاتِ القُرْآنِ الكَريم. والقُرْطُبِيُّ- في نَهْجِهِ هذا- قَدْ اسْتَعَانَ بما لديه مِنْ أدواتِ اللغَةِ والنَّحْوِ لإثْبَاتِ ما تَخَيَّرَهُ مِنْ آرَاءٍ؛ ويَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ خِلالِ الطَّريقَةِ التي فَسَّرَ بها قَوْلَهُ تَعَالىٰ: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾؛ فَقَدْ أوْرَدَ في تَفْسيرِهِ ما نَصَّهُ:

" فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وغَيْرِهِ: عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[٤٢]؛ شَقَّ ذَلِكَ عَلَىٰ أَصْحَابِ رَسولِ اللهِ -ﷺ- وقَالُوا: أَيُّنَا لَا يَظْلِمْ نَفْسِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ: لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لابنهِ: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٤٣]. واخْتُلِفَ فِي قَوْلِهِ:﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾؛ فَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ لُقْمَانَ. وقِيلَ: هُوَ خَبَرٌ مِنَ اللهِ- تَعَالَىٰ- مُنْقَطِعًا مِنْ كَلَامِ لُقْمَانَ، مُتَّصِلاً بِهِ فِي تَأْكِيدِ المَعْنَىٰ، ويُؤَيِّدُ هَذَا الحَدِيثُ المَأْثُورُ؛ أَنَّهُ لمَّا نَزَلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾؛ أَشْفَقَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ-ﷺ- وقالوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ؛ فَأَنْزَلَ اللهِ- تَعَالَىٰ-:﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾؛ فَسَكَنَ إِشْفَاقُهُمْ، وإِنَّمَا يَسْكُنُ إِشْفَاقُهُمْ بأَنْ يَكُونَ خَبَرًا مِنَ اللهِ- تعالىٰ- وقَدْ يَسْكُنُ الإِشْفَاقُ بِأَنْ يَذْكُرَ الله ذلك عَنْ عَبْدٍ قَدْ وَصَفَهُ بالحِكْمَةِ والسَّدَادِ. و( إِذْ ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَعْنَىٰ اذكر".[٤٤]

ويَجْدُرُ بالذِّكْرِ فِي هَذَا المَوْضِعِ القَوْل بأَنَّ الطَّاهِرَ بن عَاشور قَدْ أَثْبَتَ مَوْسُوعِيَّةً فِي تَفْسيرِهِ للقُرْآنِ الكَرِيم، وتَمَكُّنًا فِي مُحَاوَرَةِ العَقْلِ وإِفْهَامِهِ مَا قَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مِنْ مَعَانٍ تَضَمَّنَتْهَا آيَةٌ مِنْ آيَاتِ القُرْآنِ، وذلك مع تَأْكِيدِهِ عَلَىٰ ضَرورَةِ الانْصِياعِ لِجُمْهورِ العُلَمَاءِ والإِقْرارِ بِصِحَّةِ آرَائِهِم فِيمَا لَيْسَ فيهِ مَجَالٌ للجِدَالِ؛ وقد تَكَشَّفَ ذَلِكَ فِي الطَّرِيقَةِ التي أَثْبَتَ بِها أَنَّ ابْنَ لُقْمَان الحَكِيم كانَ مُشْرِكًا قَبْلَ أَنْ يَعِظَهُ والِدهُ- وهو اخْتِيارُ جُمْهورِ العُلَمَاءِ- وذلك بِمُحَاوَرَةِ العَقْلِ وإِفْهَامِهِ الأَسْبَاب التي دَعَتْ لِقَوْلِ ذَلِك. وقد اسْتَعَانَ الطَّاهِرُ بْن عاشور فِي تَعْضيدِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بمَا وَرَدَ مِنْ آيَاتٍ وَرَدَتْ فِي مَوْضِعٍ آخَر فِي القُرْآنِ

الكَرِيمِ، وذلك مع إعْرَاضٍ ظَهَرَ مِنْ جَانِبِه- رَحِمَهُ اللهِ- عَن الاهْتِمَامِ بِتَفْصيلِ الحَديثِ عَن اسْمِ ابن لُقْمَان- كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ مِن المُفَسِّرينَ- لِكَوْنِ ذَلِكَ- كمَا ظَهَرَ للبَاحِثِ- مِمَّا لا فَائِدَة في العِلْمِ بِهِ، ولا ضَرَر مِنَ الجَهْلِ به؛ وقد كَانَ ذلك فيما نصه:

" وفَائِدَةُ ذِكْرِ الْحَالِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ يَعِظُهُۥ﴾؛ الإشَارَةُ إِلَىٰ أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا كَانَ لِتَلَبُّسِ ابنِهِ بالإشْرَاكِ، وقد قال جُمْهُورُ المُفَسِّرِينَ: إنَّ ابْنَ لُقْمَانَ كَانَ مُشْرِكًا، فَلَمْ يَزَلْ لُقْمَانُ يَعِظُهُ حَتَّىٰ آمَنَ بِاللهِ وَحْدَهُ، فإنَّ الوَعْظَ زَجْرٌ مُقْتَرِنٌ بِتَخْوِيفٍ؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾(٤٥). ويُعْرَفُ المَزْجُورُ عَنْهُ بِمُتَعَلِّقِ فِعْلِ الْمَوْعِظَةِ؛ فَتَعَيَّنَ أنَّ الزَّجْرَ هُنَا عَنِ الْإِشْرَاكِ بِاللهِ. ولعَلَّ ابْنَ لُقْمَانَ كَانَ يَدِينُ بِدِينِ قَوْمِهِ مِنَ السُّودَانِ، فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَىٰ لُقْمَانَ بالحِكْمَةِ والتَّوْحِيدِ أَبَىٰ ابْنُهُ مُتَابَعَتَهُ؛ فَأَخَذَ يَعِظُهُ حتَّىٰ دَانَ بالتَّوْحِيدِ، وليْسَ اسْتِيطَانُ لُقْمَانَ بِمَدِينَةِ دَاوُدَ مُقْتَضِيًا أنْ تَكُونَ عَائِلَتُهُ تَدِينُ بِدِينِ الْيَهُودِيَّةِ. وأصْلُ النَّهْيِ عن الشَّيْءِ أنْ يَكُونَ حِينَ التَّلَبُّسِ بِالشَّيْءِ المَنْهِيِّ عَنْهُ، أو عِنْدَ مُقَارَبَةِ التَّلَبُّسِ بِهِ، والأصْلُ أنْ لَا يَنْهَىٰ عَنْ شَيْءٍ مُنْتَفٍ عن المَنْهِيِّ. وقد ذَكَرَ المُفَسِّرُونَ اخْتِلَافًا فِي اسْمِ ابن لُقْمَانَ، فلا دَاعِيَ إِلَيْهِ".(٤٦)

وقد لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ الطَاهِرَ بن عَاشور- في مَوْضِعِ حَديثِهِ عَنْ حِكْمَةِ لُقْمَان التي تَضَمَّنَت إقْنَاعَهُ بِوَحْدَانِيَّةِ اللهِ- تعالىٰ- وتَحْذِيرَهُ مِن الشِّرْكِ بِهِ- قَدْ كَشَفَ عَنْ مَوسوعِيَّةٍ تَمَثَّلَتْ في تَبَحُّرِهِ في عُلومِ الحَديثِ، وعِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ، وعُلومِ العَرَبِيَّةِ، وغَيْرِ ذَلِكَ مِن العلومِ التي يَلْزَمُ لِكُلِّ مُفَسِّرٍ أنْ يكونَ عَالِمًا بِها،

وقد ظَهَرَ ذَلِكَ خِلالَ كَشْفِهِ النِّقَاب عَمَّا تَضَمَّنَتْهُ الآيَةُ- مَحَلُّ الحَديثِ- مِنْ مَعَانٍ جَليلَةٍ؛ حَيْثُ ظَهَرَتْ بَرَاعَتُهُ فِي مُحَاوَرَةِ العَقْلِ البَشَرِيِّ، وإفْهَامِهِ ما قَدْ يَنْغَلِقُ عَلَيْهِ مِنْ مَعَانٍ تَضَمَّنَتْها آيَاتُ القُرْآنِ الكَريمِ؛ وذلك مَا تَمَثَّلَ فِيمَا نَصُّه:

" ابتَدَأَ لُقْمَانُ مَوْعِظَةَ ابنهِ بِطَلَبِ إِقْلَاعِهِ عَنِ الشِّرْكِ بِاللهِ؛ لأَنَّ النَّفْسَ الْمُعَرَّضَةَ لِلتَّزْكِيَةِ والكَمَالِ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّمَ لها قَبلَ ذَلِكَ تَخَلِّيَتُهَا عَنْ مَبَادِئِ الفَسَادِ والضَّلَالِ، فإنَّ إصْلَاحَ الاعْتِقَادِ أَصْلٌ لإصْلَاحِ العَمَلِ. وكان أَصْلُ فَسَادِ الاعْتِقَادِ أَحَدَ أَمْرَيْنِ؛ هُمَا: الدَّهْرِيَّةُ، والإشْرَاكُ، فكَانَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ يُفِيدُ إثْبَاتَ وُجُودِ إلَهٍ، وإبْطَالَ أَنْ يكُونَ لهُ شَرِيكٌ فِي إلَهِيَّتِهِ. وقَرَأَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ فِي المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: {يَا بُنَيَّ} بِفَتْحِ اليَاءِ مُشَدَّدَةً؛ عَلَىٰ تَقْدِيرِ: {يَا بُنَيًّا} بِالألِفِ، وهِيَ اللُّغَةُ الخَامِسَةُ فِي المُنَادَىٰ المُضَافِ إِلَىٰ يَاءِ المُتكَلِّمِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الألِفُ، واكْتُفِيَ بِالفَتْحَةِ عَنْهَا، وهذا سَمَاعٌ.

وجُمْلَةُ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وتَهْوِيلٌ لأمْرِهِ، فَإِنَّهُ ظُلْمٌ لِحُقُوقِ الخَالِقِ، وظُلْمُ المَرْءِ لِنَفْسِهِ؛ إذْ يَضَعُ نَفْسَهُ فِي حَضِيضِ العُبُودِيَّةِ لأخَسِّ الجَمَادَاتِ، وظُلْمٌ لأهْلِ الإيمَانِ الحَقِّ؛ إذْ يَبْعَثُ عَلَىٰ اضْطِهَادِهِمْ، وأذَاهُمْ، وظُلْمٌ لِحَقَائِقِ الأشْيَاءِ بِقَلْبِهَا، وإفْسَادِ تَعَلُّقِهَا. وهذا مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِ لُقْمَانَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ، ودَلَّ عَلَيْهِ الحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مَسْعُودٍ، قَالَ: لمَّا نَزَلَتِ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[٤٧]؛ شَقَّ ذَلِكَ عَلَىٰ أصْحَابِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- وقَالُوا: أَيُّنَا لَا

يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ-ﷺ-: لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لابنهِ: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾". (٤٨)

**الحِكْمَةُ الثَّالِثَةُ**: وقَدْ تَضَمَّنَتْ أُمورًا تَرْبَوِيَّةً؛ تَمَثَّلَتْ فِي الحَثِّ عَلَىٰ التَّمَسُّكِ بِبِرِّ الوالِدَيْنِ، وهُوَ ما يَرْتَبِطُ ارْتِبَاطًا شَدِيدًا بِإِرْضَاءِ اللهِ- تَعَالَىٰ- حَيْثُ قَالَ: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ﴾. (٤٩) وحَيْثُ قَالَ- جَلَّ شَأْنُهُ-: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾. (٥٠)

قَالَ الإِمَامُ القُرْطُبِيُّ فِي بَيانِ ذَلِكَ مُوجِزًا:" قَوْلُهُ تَعَالَىٰ:﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ﴾هَاتَانِ الآيَتَانِ اعْتِرَاضٌ بَيِّنٌ أَثْنَاءَ وَصِيَّةِ لُقْمَانَ. وقِيلَ: إِنَّ هَذَا مِمَّا أَوْصَىٰ بِهِ لُقْمَانُ ابْنَهُ، أَخْبَرَ اللهِ بِهِ عَنْهُ، أيْ: قَالَ لُقْمَانُ لابنهِ: لا تُشْرِكْ بِاللهِ، ولا تُطِعْ فِي الشِّرْكِ وَالِدَيْكَ؛ فَإِنَّ اللهِ وَصَّىٰ بِهِمَا فِي طَاعَتِهِمَا مِمَّا لا يَكُونُ شِرْكًا ومَعْصِيَةً للهِ- تَعَالَىٰ. وقِيلَ: أيْ: وإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابنهِ، فَقُلْنَا لِلُقْمَانَ- فِيمَا آتَيْنَاهُ مِنَ الْحِكْمَةِ:﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ﴾، أيْ: قُلْنَا لَهُ: اشْكُرْ للهِ، وقُلْنَا لَهُ: :﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾.

وقِيلَ: وإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابنهِ: لا تُشْرِكْ، ونَحْنُ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا، وأَمَرْنَا النَّاسَ بِهَذَا، وأَمَرَ لُقْمَانُ بِهِ ابْنَهُ. ذَكَرَ هَذِهِ الأَقْوَالَ القُشَيْرِيُّ(٥١). والصَّحِيحُ أَنَّ هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ نَزَلَتَا فِي شَأْنِ سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ...وعَلَيْهِ جَمَاعَةُ المُفَسِّرين". (٥٢)

وفي سَبيلِ كَشْفِ النِّقَابِ عَن المَعَاني الوَارِدَة إجْمَالاً في حِكْمَةِ لُقْمان المُتَعَلِّقَة بِالحَثِّ عَلَىٰ بِرِّ الوالِدين؛ وَجَدَ البَاحِثُ أنَّ مِن العُلَمَاءِ مَنْ أبْدَعَ في كَشْفِ النِّقَابِ عَن تَلْكَ المَعَاني، مُتَّخِذًا مِنْ بَيانِ الأوْجُهِ التَّفْسِيرِيَّةِ التي تَحْتَمِلُها الآيَةُ القرآنية وَسيلَةً لِتَحْقِيقِ هَدَفِهِم؛ يُمَثِّلُ لِذَلِكَ ما أوْرَدَهُ الطَّاهِرُ بن عاشور في تفسيره المُسَمَّىٰ بـ (التَّحرير والتَّنوير)؛ حَيْثُ قَال:

" إذَا دَرَجْنَا عَلَىٰ أَنَّ لُقْمَانَ لمْ يَكُنْ نَبِيًّا مُبَلِّغًا عن اللهِ، وإنَّمَا كَانَ حَكِيمًا مُرْشِدًا؛ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ اعْتِرَاضًا بَيْنَ كَلَامَيْ لُقْمَانَ؛ لأَنَّ صِيغَةَ هَذَا الْكَلَامِ مَصُوغَةٌ عَلَىٰ أُسْلُوبِ الإبْلَاغِ والحِكَايَةِ لِقَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ اللهِ. والضَّمَائِرُ- ضَمَائِرُ العَظَمَةِ- جَرَّتْهُ مُنَاسِبَةُ حِكَايَةِ نَهْيِ لُقْمَانَ لابنهِ عَنِ الْإِشْرَاكِ، وتَفْظِيعِهِ بِأَنَّهُ ظُلْمٌ عَظِيمٌ. فَذَكَرَ اللهُ هَذَا لتَأْكِيدِ مَا فِي وصِيَّةِ لُقْمَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ؛ بِتَعْمِيمِ النَّهْيِ فِي الْأَشْخَاصِ، والأحْوَالِ؛ لئلا يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بابن لُقْمَانَ، أوْ بِبَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَحَكَىٰ اللهِ أنَّ اللهِ أوْصَىٰ بِذَلِكَ كُلَّ إنسَانٍ، وأنْ لا هَوَادَةَ فِيهِ- ولو في أحْرَجِ الأحْوَالِ- وهي حَالُ مُجَاهَدَةِ الوالِدَيْنِ أولادَهُمْ عَلَىٰ الإشْرَاكِ. وأحْسَنُ مِنْ هَذِهِ المُنَاسَبَةِ: أنْ تَجْعَلَ مُنَاسَبَةَ هَذَا الكَلَام؛ أَنَّهُ لمَّا حَكَىٰ وِصَايَةَ لقْمَانَ لابنهِ بِمَا هُوَ شُكْرُ اللهِ بِتَنْزِيهِهِ عَنِ الشِّرْكِ في الإلهِيَّةِ، بَيَّنَ اللهِ أَنَّهُ- تَعَالَىٰ- أسْبَقُ مِنَّةً عَلَىٰ عِبَادِهِ؛ إذْ أوْصَىٰ الأبْنَاءَ بِبِرِّ الآبَاءِ، فَدَخَلَ في العُمُومِ المِنَّةُ عَلَىٰ لُقْمَانَ؛ جَزَاءً عَلَىٰ رَعْيِهِ لِحَقِّ اللهِ فِي ابْتِدَاءِ مَوْعِظَةِ ابنهِ، فاللهِ أسْبَقُ بالإحْسَانِ إلىٰ الذِينَ أحْسَنُوا بِرَعْيِ حَقِّهِ. ويُقَوِّي هَذَا التَّفْسِيرَ اقْتِرَانُ شُكْرِ اللهِ، وشُكْرِ الوَالِدَيْنِ فِي الأمْرِ.

وإذا دَرَجْنَا عَلَىٰ أَنَّ لُقْمَانَ كان نَبِيًّا؛ فهذا الكلامُ مِمَّا أبْلَغَهُ لُقْمَانُ لابنهِ، وهو مِمَّا أوتِيَهُ مِنَ الوَحْيِ، ويكون قد حُكِيَ بِالأُسْلُوبِ الذِي أُوْحِيَ بِهِ إليْهِ

عَلَىٰ نَحْوِ أُسْلُوبِ قَوْلِهِ: أَنِ اشْكُرْ للهِ ، وهذا الاحْتِمَالُ أَنْسَبُ بِسِيَاقِ الكَلَامِ".(٥٣)

مِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لنَا أَنَّ الطَّاهِرَ بن عَاشور قد عَرَضَ لِرَأْيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ احْتَمَلَتْهُ الجُمْلَةُ القُرْآنِيَّةُ، ثُمَّ عَمَدَ إلىٰ الفَصْلِ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ المُتَخَالِفَيْنِ؛ بِتَخَيُّرِه للمَعْنىٰ الذي ارْتَآه أَقْرَبُ لأَلْفَاظِ تِلْكَ الجُمْلَةِ القُرْآنِيَّةِ؛ بِسَبَبِ مُنَاسَبَتِهِ لِسِياقِ الكَلامِ، حَتَّىٰ وإنْ كانَ ذَلِكَ المَعْنَىٰ يُخَالِفُ رَأْيًا قَالَ بِهِ جُمْهورُ المُفَسِّرين تَضَمَّنَ القَوْلَ بِأَنَّ لُقْمَانَ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا.

وفي المقامِ- ذَاتِهِ- نَجِدُ الخَطيبَ الشِّرْبينِيَّ قَدْ فَسَّرَ حِكْمَةَ لُقْمانَ- مَحَلَّ الحَديثِ- بِشَكْلٍ تَفْصِيلِيٍّ؛ وقد تَفَرَّدَ بَيْنَ نُظَرَائِهِ- مِمَّنْ تَنَاوَلوا حِكَمَ لُقْمَانَ الحَكيم ومواعِظَهُ ووصاياهُ بالشَّرْحِ والتَّحْليلِ- بِبَيَانِ سَبَبِ تَقْديمِ الأُمِّ عَلَىٰ الأَبِّ في وجوبِ رِعَايَةِ الأَبْنَاءِ للوالِدَيْنِ، مُسْتَخْدِمًا الحَديثَ النَّبَويَّ الشَّريفَ مُعَاضِدًا لَهُ فيما ذَهَبَ إلَيْهِ؛ وذلك كَانَ فيمَا نَصُّهُ:

":﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ﴾ أي: أَمَرْنَاهُ أنْ يَبَرَّهُمَا، ويُطِيعَهُمَا، ويَقومَ بِهِمَا، ثُمَّ بَيَّنَ- تعالىٰ- السَّبَبَ في ذلك بقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا﴾ أي: حَال كَوْنِهَا ذَاتَ وَهْنٍ بِحَمْلِهِ، وبَالَغَ في جَعْلِهَا نَفْس الفِعْلِ، دَلالَةٌ علىٰ شِدَّة ذَلِكَ الضَّعْفِ. ﴿عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ أي: ضَعْفُ الحَمْلِ، وضَعْفُ الطَّلْقِ، وضَعْفُ الوِلادَةِ، ثُمَّ أَشَارَ إلَىٰ ما لها عَلَيْهِ مِنَ المِنَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالشَّفَقَةِ، وحُسْنِ الكَفَالَةِ، وهو لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: {وفِصَالُهُ} أي: فِطَامُهُ مِن الرَّضَاعَةِ بَعْدَ وَضْعِهِ. ﴿فِي عَامَيْنِ﴾: تُقَاسِي فيهما في مَنَامِهِ، وقِيامِهِ مَا لا يَعْلَمُهُ حَقَّ عِلْمِهِ إلا اللهِ- تَعَالَىٰ- فَإنْ قيلَ: وَصَّىٰ اللهِ- تَعَالَىٰ- بِالوَالِدَيْنِ، وذَكَرَ

السَّبَبَ في حَقِّ الأُمِّ، مَعَ أنَّ الأَبَّ وَجَدَ مِنْهُ أكثَرَ مِنَ الأُمِّ؛ لأَنَّهُ حَمَلَهُ في صُلْبِهِ سِنين، ورَبَّاهُ بِكَسْبِهِ سنين، فَهُوَ أَبْلَغ؟ أُجيب بِأَنَّ المَشَقَّةَ الحَاصِلَةَ للأُمِّ أعْظَم؛ فإنَّ الأبَّ حَمَلَهُ خَفِيفًا؛ لِكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ جَسَدِهِ، والأُمُّ حَمَلَتْهُ ثَقِيلاً آدَمِيًّا مُوَدَعًا فيها، وبَعْدَ وَضْعِهِ وتَرْبِيَتِهِ لَيلاً ونَهَارًا، وبَيْنَهُما مَا لا يَخْفَىٰ مِن المَشَقَّةِ، ومِنْ ثَمَّ قَالَ- ﷺ- لِمَنْ قَالَ لَهُ: مَنْ أَبَرُّ؟: {أُمَّكْ، ثُمَّ أُمَّكْ، ثُمَّ أُمَّكْ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ثُمَّ أَبَاك}(٥٤). وقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى﴾؛ لأَنَّي المُنْعِم في الحَقيقَةِ. ﴿وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ أي: لِكَوْني جَعَلْتُهُما سَبَبًا لِوجودِكَ، والإحْسَانُ بِتَرْبِيَتِكَ، تَفْسِيرٌ لِوَصَّيْنَا أو عِدَّةٌ لَهُ، ثمَّ عَلَّلَ الأمْرَ بِالشُّكْرِ مُحَذِّرًا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:﴿ إِلَىَّ﴾لا إلَىٰ غَيْرِي. :﴿ ٱلْمَصِيرُ ﴾فَأُحَاسِبُكَ عَلَىٰ شِرْكِكَ ومَعَاصِيك، وعَن القِيامِ بِحُقوقِهِما؛ قَالَ سُفيانُ بن عُيَيْنَة في هَذِهِ الآيَة: مَنْ صَلَّىَ الصَّلَواتِ الخَمْس؛ فَقَدْ شَكَرَ للهِ، ومَنْ دَعَا لوالِدَيْهِ في أدْبَارِ الصَّلَواتِ الخَمْسِ؛ فَقَدْ شَكَرَ للوالِدَيْن".(٥٥)

وبمزيدٍ مِنَ الاهْتِمَامِ والتَّنْويعِ في اسْتِخْدَامِ الأدَواتِ التي تُحَاوْرُ العُقولَ، وتَعْمَلُ علىٰ إفْهَامِهَا ما قد يَخْفَىٰ مِنْ مَعَانٍ مُتَضَمَّنَةٍ في حِكْمَةِ لُقْمَان- مَحَلِّ الحَديثِ- تَابَعَ الطَّاهِرُ بْن عَاشور بَيَانَ سَبَبِ تَقْديمِ الشَّرَائِعِ السَّمَاوِيَّةِ للأُمِّ علىٰ الأَبِّ؛ مُتَسَلِّحًا- في مَذْهَبِهِ هذا- بمَا تَبَحَّرَ فيهِ مِنْ عُلومِ العَرَبِيَّةِ، وبِمَعَارِفِهِ التي اسْتَقَاها مِنْ كُتُبِ الأُقَدمين؛ وهو ما كان فيما نصُّهُ:

" و(الْوَهْنُ)- بِسُكُونِ الْهَاءِ- مَصْدَرُ (وَهَنَ) يَهِنُ، مِنْ بَابِ (ضَرَبَ). ويُقَالُ: وَهَنٌ- بِفَتْحِ الهَاءِ- عَلَىٰ أَنَّهُ مَصْدَرُ وَهَنَ، يُوهِنُ؛ كَوَجِلَ يَوْجَلُ. وهو: الضَّعْفُ، وقِلَّةُ الطَّاقَةِ عَلَىٰ تَحَمُّلِ شَيْءٍ. وانْتَصَبَ :﴿ وَهْنًا﴾عَلَىٰ الحَالِ مِنْ

أُمُّهُ؛ مُبَالَغَةً فِي ضَعْفِهَا، حَتَّىٰ كَأَنَّهَا نَفْسُ الوَهْنِ، أيْ: واهِنَةً فِي حَمْلِهِ، و﴿عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ صِفَةٌ لِـ﴿وَهْنًا﴾ أَيْ: وَهْنًا واقِعًا عَلَىٰ وَهْنٍ، كَمَا يُقَالُ: رَجَعَ عَوْدًا عَلَىٰ بَدْءٍ، إذَا اسْتَأْنَفَ عَمَلاً فَرَغَ مِنْهُ، فَرَجَعَ إليهِ، أيْ: بَعْدَ بَدْءٍ، أو علىٰ؛ بمَعْنَىٰ (مَعَ) كَمَا فِي قَوْلِ الأحْوَصِ:

إِنِّي عَلَىٰ مَا قَدْ عَلِمْتَ مُحَسَّدٌ ... أَنْمِي عَلَىٰ الْبَغْضَاءِ والشَّنَآنِ[٥٦]

فإنَّ حَمْلَ الْمَرْأَةِ يُقَارِنُهُ التَّعَبُ مَنْ ثِقَلِ الجَنِينِ فِي البَطْنِ، والضُّعْفُ مِن انْعِكَاسِ دَمِّهَا إلىٰ تَغْذِيَةِ الجَنِينِ، ولا يزالُ ذَلِكَ الضَّعْفُ يَتَزَايَدُ بامْتِدَادِ زَمَنِ الحَمْلِ؛ فلا جَرَمَ أَنَّهُ وَهْنٌ عَلَىٰ وَهْنٍ. وجُمْلَةُ ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ؛ للوِصَايَةِ بالوَالِدَيْنِ قَصْدًا لِتَأْكِيدِ تِلْكَ الوِصَايَةِ؛ لأَنَّ تَعْلِيلَ الحُكْمِ يُفِيدُهُ تَأْكِيدًا، ولأنَّ فِي مَضْمُونِ هَذِهِ الجُمْلَةِ مَا يُثِيرُ البَاعِثَ فِي نَفْسِ الوَلَدِ عَلَىٰ أنْ يَبَرَّ بِأُمِّهِ، ويَسْتَتْبِعَ البِرَّ بِأبِيهِ. وإنَّما وَقَعَ تَعْلِيلُ الوِصَايَةِ بِالوَالِدَيْنِ بِذِكْرِ أحْوَالٍ خَاصَّةٍ بِأحَدِهِمَا- وهِيَ الأُمُّ- اكتِفَاءً بأنَّ تلك الحَالَةَ تَقْتَضِي الوِصَايَةَ بالأبِ أيْضًا لِلْقِيَاسِ؛ فإنَّ الأبَ يُلاقِي مَشَاقَّ، وتعَبًا فِي القِيَامِ عَلَىٰ الأُمِّ؛ لِتَتَمَكَّنَ مِنَ الشُّغْلِ بالطِّفْلِ فِي مُدَّةِ حَضَانَتِهِ، ثُمَّ هُوَ يَتَوَلَّىٰ تَرْبِيَتَهُ، والذَّبَّ عَنْهُ، حَتَّىٰ يَبْلُغَ أشُدَّهُ، ويَسْتَغْنِيَ عَن الإسْعَافِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [٥٧]، فَجَمَعَهُمَا فِي التَّرْبِيَةِ فِي حَالِ الصِّغَرِ، مِمَّا يَرْجِعُ إلىٰ حِفْظِهِ، وإكْمَالِ نَشْأَتِهِ، فَلَمَّا ذُكِرَتْ هُنَا الحَالَةُ التِي تَقْتَضِي البِرَّ بالأُمِّ مِنَ الحَمْلِ والإرْضَاعِ، كَانَتْ مُنَبِّهَةً إلىٰ ما للأبِ مِنْ حَالَةٍ تَقْتَضِي البِرَّ بِهِ عَلَىٰ حِسَابِ مَا تَقْتَضِيهِ تِلْكَ العِلَّةُ فِي كِلَيْهِمَا قُوَّةً وضَعْفًا. ولا يَقْدَحُ فِي القِيَاسِ التَّفَاوُتُ بَيْنَ المَقِيسِ والمَقِيسِ عليهِ فِي قُوَّةِ الوَصْفِ المُوجِبِ للإلحَاقِ. وقد

نَبَّهَ عَلَىٰ هَذَا القِيَاسِ تَشْرِيكُهُمَا فِي التَّحَكُّمِ عَقِبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾.

وأَمَّا رُجْحَانُ الأُمِّ فِي هَذَا البَابِ عِنْدَ التَّعَارُضِ فِي مُقْتَضَيَاتِ البُرُورِ تَعَارُضًا لا يُمْكِنُ مَعَهُ الجَمْعُ؛ فَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ فِي (تَفْسِيرِهِ)(٥٨): شَرَكَ اللهِ فِي هَذِهِ الآيَةِ الأُمَّ والأَبَ فِي رُتْبَةِ الوَصِيَّةِ بِهِمَا، ثُمَّ خَصَّصَ الأُمَّ بِذِكْرِ دَرَجَةِ الحَمْلِ ودَرَجَةِ الرَّضَاعِ؛ فَتَحْصُلُ لِلْأُمِّ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ، وللأبِ وَاحِدَةٌ، وأَشْبَهَ ذَلِكَ قَوْلَ الرَّسُولِ -ﷺ- حِينَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ. فَجُعِلَ له الرُّبْعُ مِنَ المَبَرَّةِ. وهذا كَلَامٌ مَنْسُوبٌ مِثْلُهُ لابْنِ بَطَّالٍ فِي شَرْحِ (صَحِيحِ البُخَارِيِّ)(٥٩).

ولا يَخْفَىٰ أَنَّ مَسَاقَ الحَدِيثِ لتَأْكِيدِ البِرِّ بالأُمِّ؛ إِذْ قَدْ يَقَعُ التَّفْرِيطُ فِي الوَفَاءِ بِالوَاجِبِ للأُمِّ مِنَ الابن؛ اعْتِمَادًا علىٰ ما يُلَاقِيهِ مِنَ اللِّينِ مِنْهَا، بِخِلَافِ جَانِبِ الأَبِ؛ فإِنَّهُ قَوِيٌّ، ولأبنَائِهِ تَوَقٍّ مِنْ شِدَّتِهِ عليهم. فهذا هو مَسَاقُ الحَدِيثِ، ولا مَعْنَىٰ لأَخْذِهِ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ؛ حَتَّىٰ نَذْهَبَ إِلىٰ تجْزِئَةِ البِرِّ بين الأُمِّ والأَبِ أَثْلَاثًا، أو أَرْبَاعًا، وهو ما اسْتَشْكَلَهُ القَرَافِيُّ فِي (فَائِدَةٍ مِنَ الفَرْقِ الثَّالِثِ والعِشْرِينَ)(٦٠)، وحَسْبُنَا نَظْمُ هَذِهِ الآيَةِ البَدِيعِ فِي هَذَا الشَّأنِ.

وأَمَّا لَفْظُ الحَدِيثِ؛ فهو مَسُوقٌ لتأْكِيدِ البِرِّ بالأُمِّ؛ خَشْيَةَ التَّفْرِيطِ فِيهِ. وليسَ معنىٰ {ثُمَّ} فِيهِ إلا مُحَاكَاةَ قَوْلِ السَّائِلِ: (ثُمَّ مَنْ) بِقَرِينَةِ أَنَّهُ عَطَفَ بِهَا لَفْظَ الأُمِّ فِي المَرَّتَيْنِ، ولَا معنىٰ لتَفْضِيلِ الأُمِّ علىٰ نَفْسِهَا فِي البِرِّ. وإِذْ كَانَ السِّيَاقُ مَسُوقًا للاهْتِمَامِ؛ تَعَيَّنَ أَنَّ عَطْفَ الأَبِ عَلَىٰ الأُمِّ فِي المَرَّةِ الثَّالِثَةِ عَطْفٌ فِي الاهْتِمَامِ، فَلَا يُنْتَزَعُ مِنْهُ تَرْجِيحٌ عِنْدَ التَّعَارُضِ. ولعَلَّ الرَّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

والسَّلَامُ- عَلِمَ مِنَ السَّائِلِ إِرَادَةَ التَّرْخِيصِ لهُ فِي عَدَمِ البِرِّ. وقد قَالَ مَالِكٌ لِرَجُلٍ سَأَلهُ أَنَّ أَبَاهُ فِي بَلَدِ السُّودَانِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْدَمَ عليه، وأَنَّ أُمَّهُ مَنَعَتْهُ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: أَطِعْ أَبَاكَ، ولا تَعْصِ أُمَّكَ. وهذا يَقْتَضِي إِعْرَاضَهُ عَنْ تَرْجِيحِ جَانِبِ أَحَدِ الأَبَوَيْنِ، وأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي هَذَا التَّعَارُضِ؛ لِيَحْمِلَ الابنَ عَلَىٰ تَرْضِيَةِ كِلَيْهِمَا. وقَال اللَّيْثُ: يُرَجَّحُ جَانِبُ الأُمِّ. وقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُرَجَّحُ جَانِبُ الأَبِ.

وجُمْلَةُ: ﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ ﴾عَطْفٌ عَلَىٰ جُمْلَةِ: {حَمَلَتْهُ أُمُّهُ... إِلَخْ}، فَهِيَ فِي مَوْقِعِ الحَالِ أَيْضًا. وفِي الجُمْلَةِ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ رَابِطٍ إِيَّاهَا بِصَاحِبِهَا؛ إِذْ التَّقْدِيرُ: (و فِصَالُهَا إِيَّاهُ)، فَلَمَّا أُضِيفَ الفِصَالُ إِلىٰ مَفْعُولِهِ؛ عُلِمَ أَنَّ فَاعِلَهُ هُوَ الأُمُّ.

والفِصَالُ: اسْمٌ لِلْفِطَامِ، فهو فَصْلٌ عَنِ الرَّضَاعَةِ...وذُكِرَ الفِصَالُ فِي مَعْرِضِ تَعْلِيلِ أَحَقِّيَّةِ الأُمِّ بالبَرِّ؛ لأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الإِرْضَاعَ مِنْ قَبْلِ الْفِصَالِ، وللإِشَارَةِ إِلىٰ مَا تَتَحَمَّلُهُ الأُمُّ مِنْ كَدَرِ الشَّفَقَةِ عَلَىٰ الرَّضِيعِ حِينَ فِصَالِهِ، وما تُشَاهِدُهُ مِنْ حُزْنِهِ، وأَلَمِهِ فِي مَبْدَأِ فِطَامِهِ. وذُكِرَ لِمُدَّةِ فِطَامِهِ أَقْصَاهَا- وهو عَامَانِ- لأَنَّ ذَلِكَ أَنْسَبُ بالتَّرْقِيقِ علىٰ الأُمِّ، وأُشِيرَ إِلىٰ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الفِطَامُ قَبْلَ العَامَيْنِ بِحَرْفِ الظَّرْفِيَّةِ؛ لأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ تَصْدُقُ مَعَ اسْتِيعَابِ المَظْرُوفِ جَمِيعَ الظَّرْفِ".(٦١)

ويَلْزَمُ الأَخْذُ بِهَذَا الأُسْلوب عِنْدَ مُخَاطَبَةِ الشَّبَابِ؛ لِمَا يُحْدِثهُ مِنْ نَتَائِج مُثْمِرَةٍ فِي نُفوسِهِم، فَالشَّابُ- وخَاصَّة المُرَاهِقُ- تُؤَثِّرُ فيه الانْفِعَالاتُ أَكْثَر مِن الأَوامِرِ، حَتَّىٰ ولو كَانَتْ مَصْحوبَةً بالدَّليلِ والحِجَّةِ، فَمِنَ الأَفْضَلِ مُخَاطَبَةُ قَلْبِهِ، لا عَقْلِهِ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾[٦٢]، أَنَّ شُكْرَ الوالِدَيْنِ المُنْعِمَيْنِ عَلَىٰ أبنائِهِم- والذينَ جَعَلَهُمَا اللهُ سَبَبًا في الحَياةِ والوُجودِ لَهُمْ- يأتي بَعْدَ شُكْرِ اللهِ- عَزَّ وجَلَّ- وهَذَا يُشْعِرُ بِتَرْتيبِ الوَاجِبَاتِ والحُقوقِ في أُمورِ العَقِيدَةِ.

وفي مَسْلَكٍ مُمَيَّزٍ مِنْ جَانِبِ الخَطيبِ الشِّرْبِينِيِّ، للتَّأكيدِ عَلَىٰ كَوْنِ الآيَةِ- مَحَلُّ الحديثِ- مُتَعَلِّقَةٌ بِأَصْلٍ مِنْ أُصولِ العَقِيدَةِ- ويَقْصُدُ البَاحِثُ بِذَلِكَ أَصْلَ التَّوْحيدِ- نَجِدهُ يَقول مُنَبِّهًا:

" **تَنْبيه:** في هَذَا حَثٌّ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ بِالحَقِّ، وأَمَرَ بِحَكِّ المَشَايِخِ وغَيْرِهِم علىٰ مَحَكِّ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ مُوافِقًا لَهُمَا؛ اتُّبِعَ، ومَنْ كَانَ عَمَلُهُ مُخَالِفًا لَهُمَا؛ اجْتُنِبَ. وإذا كَانَ مَرْجِعُ أُمورِهِم كُلّها إلَيْهِ في الدُّنْيا، فَفِي الآخِرَةِ كَذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: {ثُمَّ إِلَيَّ} أي: في الآخِرَةِ {مَرْجِعُكُمْ، فَأُنَبِّئُكُمْ} أي: أفْعَلُ فِعْلَ مَنْ يُبَالِغُ في التَّعْقيبِ، والاخْتِبَارِ عَقِب ذَلِكَ، وتَبْيينهُ؛ لأَنَّ ذَلِكَ أَنْسَبُ شَيءٍ لِلْحِكْمَةِ، وتَعَقُّب كُلِّ شَيءٍ بِحَسَبِ ما يَليقُ بِهِ. {بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون} أي: تُجيدونَ عَمَلَهُ مِنْ صَغيرٍ وكبيرٍ، وجَليلٍ وحَقيرٍ، فأُجَازي مَنْ أُريدُ، وأغْفِرُ لِمَنْ أُريدُ، فَأَعُدُّ لِذَلِكَ عُدَّتَهُ، ولا تَعْمَلْ عَمَلَ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَرْجِعٌ يُحَاسَبُ فيهِ، ويُجازىٰ علىٰ مَثاقيلِ الذَّرِّ مِنْ أعْمَالِه. والآيَتَانُ مُعْتَرِضَتَان في تَضَاعيفِ وَصِيَّةِ لُقْمَان؛ تأْكِيدًا لما فيها مِن النَّهْيِ عَن الشِّرْكِ، كأَنَّهُ قَالَ تَعَالَىٰ: وَصَّيْنَا بِمِثْلِ مَا وَصَّىٰ بِهِ. وذِكْرُ الوَالِدَيْنِ للمُبَالَغَةِ في ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمَا- مع أَنَّهُمَا تِلْو البَاري في اسْتِحْقَاقِ التَّعظيمِ والطَّاعَةِ- لا يَجوزُ أَنْ يُتَّبَعَا في الإشْرَاكِ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِغَيْرِهِمَا، ونُزُولِهِمَا في سَعْدِ بْن أبي وَقَّاص، وأُمُّهُ مَكَثَتْ لإسْلامِهِ

ثَلاثًا، لَمْ تَطْعَمْ فيها شَيْئًا، ولذلك قيل: مَنْ أَنَابَ إليَّ هو أبو بَكْر الصِّدِّيق– رَضِيَ اللهُ عَنْه– فإنَّ سَعْدًا أَسْلَمَ بِدَعْوَةِ أبي بَكْرٍ لَهُ". (٦٣)

وفي هَذا تَأْكيدٌ لِمَا يَنْبَغي أنْ يَكونَ عليه المُرَبِّي في تَوْجِيهَاتِهِ، وإرْشَادَاتِهِ مِنَ الدِّقَّةِ، والوضوحِ، وعَدَمِ التَّعْميمِ، فَمَيْدَانُ التَّرْبِيَةِ يَقْتَضي التَّفصيلِ والإيضَاحِ، وخَاصَّةً إذا كَانَ المَقْصودُ مَنْ هُمْ في مَرْحَلَةِ المُرَاهَقَةِ والرُّشْدِ.

وقد اخْتُتِمَتْ هَذِهِ الوَصِيَّةُ بِمَنْ تَنْبَغي مُصَاحَبَتُهُم، ومُعَاشَرَتُهُم، واتِّبَاعُهُم؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾(٦٤)؛ أي: إنَّ المُسْتَحِقِّينَ الاتِّبَاعِ هُمْ أُولئكَ الذينَ يَخُصُّونَ اللهَ بالعِبَادَةِ، ويُخْلِصونَ لَهُ في الطَّاعَاتِ وعَمَلِ الصَّالِحَاتِ؛ لأنَّ هؤلاء لا يَأْمُرونَ إلا بِمَعْروفٍ، ولا يَنْهونَ إلا عَن مُنكَرٍ، ففي اتِّبَاعِهِم الفَوْزُ بالدَّارَيْنِ، وهذا هُوَ هَدَفُ التَّرْبِيَةِ القُرْآنِيَّةِ.

ويَعْزي لُقْمَانُ بِهَذا التَّوْجِيهِ إلَىٰ خُطورَةِ الصَّدَاقَةِ، والاتِّبَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ المَرْحَلَةِ العُمْرِيَّةِ مِنْ حَياةِ الأوْلادِ؛ فَالمُرَاهِقُ بِخُروجِهِ مِنْ مَرْحَلَةِ الطُّفولَةِ، وما فيها مِنْ اتِّبَاعٍ، واعْتِمَادٍ– شْبُه كُلِّيٍّ– عَلَىٰ المُرَبِّين إلَىٰ مَرْحَلَةِ الرُّشْدِ، والانْخِرَاطِ في الأعْمَالِ، والاعْتِمَادِ علىٰ النَّفْسِ، يُحَاوِلُ التَّحَرُّرَ مِن القيودِ التي يَفْرِضُهَا عليه الكِبَارُ؛ فيَنخرِطُ في جَمَاعَةِ الرِّفَاقِ، فَيَتَّبِعُ ما تُمْليه عَلَيْهِ الجَمَاعَةُ مِنْ قِيَمٍ ومَعاييرٍ للحُكْمِ عَلَىٰ السُّلوكِ.

ومِنْ هُنَا يَجِبُ عَلَىٰ المُرَبِّينَ أنْ يَغْرِسوا، ويَبُثُّوا في أذْهَانِ وقُلوبِ أوْلادِهِم مَعاييرَ الحُكْمِ عَلَىٰ الأصْدِقَاءِ، مَعَ بَيانِ طُرُقِ اخْتيارِهِم؛ حَتَّىٰ لا يَنْخَرِطوا في جَمَاعَةٍ فَاسِدَةٍ؛ فَيَحْصُدوا مَا زَرَعَ المُرَبُّون مِنْ أُسُسٍ ومَبَادِئ تَرْبَوِيَّة.

**الحِكْمَةُ الرَّابِعَةُ :** تَكْمُنُ تِلْكَ الحِكْمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾.(٦٥)

لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ الإمَامَ القُرْطُبِيَّ قد أظْهَرَ تَفَرُّدًا بَيْنَ نُظَرائِهِ مِنَ المُفَسِّرينَ؛ وهو مَا تَمَثَّلَ في اسْتِعَانَتِهِ بالحَديثِ النَّبَوِيِّ الشَّريفِ، واسْتِخْدَامِهِ وسِيلَةً فَعَّالَةً، كَشَفَ بِها عَن المَعَانِي المُتَضَّمَنَة في حِكْمَةِ لُقْمَانَ، والوَارِدَةُ إجْمَالاً في الآيَةِ الكَريمَةِ مَحَلِّ الحَديثِ، وهو ما عَضَّدَهُ القُرْطُبِيُّ- نفسه- بالأدِلَّةِ والبَرَاهينِ التي اسْتَقَاها مِنْ تَبَحُّرِهِ في عِلْمِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّة، وذلك بِغَرَضِ مُحَاوَرَةِ العَقْلِ البَشَرِيِّ، وإفْهَامِهِ مَا قَدْ يَخْفَىٰ عَلَيْه مِنْ مَعَانٍ قُرْآنِيَّةٍ جَليلَةٍ؛ وهو ما كَانَ فِيمَا نَصُّهُ:

" المَعْنَىٰ: وقَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ: { يَٰبُنَيَّ }. وهَذَا القَوْلُ مِنْ لُقْمَانَ إنَّمَا قَصَدَ بِهِ إعْلَامَ ابْنِهِ بِقَدْرِ قُدْرَةِ اللهِ- تَعَالَىٰ. وهذه الغَايَةُ التِي أمْكَنَهُ أنْ يُفْهِمَهُ؛ لأنَّ الخَرْدَلَةَ يُقَالُ: إنَّ الحِسَّ لا يُدْرِكُ لهَا ثِقَلًا، إذْ لا تُرَجِّحُ مِيزَانًا. أيْ: لوْ كَانَ للإنْسَانِ رِزْقُ مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ، جَاءَ اللهُ بِهَا، حَتَّىٰ يَسُوقَهَا إلىٰ مَنْ هِيَ رِزْقُهُ، أيْ: لا تَهْتَمُّ للرِّزْقِ حَتَّىٰ تَشْتَغِلَ بِهِ عَنْ أدَاءِ الفَرَائِضِ، وعن اتِّبَاعِ سَبِيلِ مَنْ أنَابَ إليَّ. قُلْتُ: ومِنْ هَذَا المَعْنَىٰ قَوْلُ النَّبِيِّ- ﷺ- لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: **{لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ، مَا يُقَدَّرْ يَكُنْ، ومَا تُرْزَقْ يَأتِكَ}**(٦٦).

وقد نَطَقَتْ هَذِهِ الآيَةُ بأنَّ اللهَ- تَعَالَىٰ- قَدْ أحَاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلْمًا، وأحْصَىٰ كُلَّ شَيءٍ عَدَدًا، سُبْحَانَهُ لا شَرِيكَ لَهُ. ورُوِيَ أنَّ ابْنَ لُقْمَانَ سَأَلَ أبَاهُ عَنْ الحَبَّةِ تَقَعُ فِي سُفْلِ البَحْرِ؛ أيَعْلَمُهَا الله؟ فرَاجَعَهُ لُقْمَانُ بِهَذِهِ الآيَةِ. وقِيلَ:

المَعْنَىٰ أَنَّهُ أَرَادَ الأَعْمَالَ، المَعَاصِي، والطَّاعَاتِ، أَيْ: إِنْ تَكُ الحَسَنَةُ أو الخَطِيئَةُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ يَأتِ بِهَا الله؛ أَيْ: لا تَفُوتُ الإنسَانَ المُقَدَّرُ وُقُوعُهَا مِنْهُ. وبهذا المَعْنَىٰ يَتَحَصَّلُ فِي المَوْعِظَةِ تَرْجِيَةٌ وتَخْوِيفٌ مُضَافٌ إِلىٰ تَبْيِينِ قُدْرَةِ اللهِ- تَعَالَىٰ. وفِي القَوْلِ الأَوَّلِ: لَيْسَ فِيهِ تَرْجِيَةٌ ولا تَخْوِيفٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ عِبَارَةٌ تَصْلُحُ للجَوَاهِرِ؛ أَيْ قَدْرَ حَبَّةٍ، وتَصْلُحُ للأَعْمَالِ، أَيْ: ما يَزِنُهُ عَلَىٰ جِهَةِ المُمَاثَلَةِ قَدْرَ حَبَّةٍ. ومِمَّا يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ قال: (هِيَ مِنَ الجَوَاهِرِ): قِرَاءَةُ عَبْدِ الكَرِيمِ الجَزَرِيِّ: ﴿ فَتَكُنْ﴾ بكَسْرِ الكَافِ، وشَدِّ النُّونِ، مِن الكِنِّ الذي هُوَ الشَّيْءُ المُغَطَّىٰ. وقَرَأَ جُمْهُورُ القُرَّاءِ: ﴿ إِن تَكُ ﴾؛ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ﴿ مِثْقَالَ ﴾ بالنَّصْبِ عَلَىٰ خَبَرِ كَانَ، واسْمُهَا مُضْمَرٌ؛ تَقْدِيرُهُ: مَسْأَلَتُكَ، علىٰ مَا رُوِيَ، أو المَعْصِيَةُ والطَّاعَةُ عَلَىٰ القَوْلِ الثَّانِي، ويَدُلُّ عَلَىٰ صِحَّتِهِ قَوْلُ ابْنِ لُقْمَانَ لأَبِيهِ: يا أَبَتِ، إِنْ عَمِلْتُ الخَطِيئَةَ حَيْثُ لا يَرَانِي أَحَدٌ كَيْفَ يَعْلَمُهَا اللهُ؟ فَقَالَ لُقْمَانُ لَهُ: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ ﴾ الآيَةَ. فما زَالَ ابْنُهُ يَضْطَرِبُ حَتَّىٰ مَاتَ، قَالَهُ مُقَاتِلٌ. والضَّمِيرُ فِي (إِنَّها): ضَمِيرُ القِصَّةِ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّهَا هِنْدٌ قَائِمَةٌ، أَيْ: القِصَّةُ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ. والبَصْرِيُّونَ يُجِيزُونَ: إِنَّهَا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ؛ بِمَعْنَىٰ: إِنَّ القِصَّةَ. والكُوفِيُّونَ لا يُجِيزُونَ هَذَا إلا فِي المُؤَنَّثِ...وقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿مِثْقَالَ ﴾ بالرَّفْعِ، وعلىٰ هذا: (تَكُ) يَرْجِعُ إِلىٰ مَعْنَىٰ (خَرْدَلَةٍ)؛ أَيْ: إِنْ تَكُ حَبَّةً مِنْ خَرْدَلٍ. وقيل: أَسْنَدَ إِلَىٰ المِثْقَالِ فِعْلًا فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ مِنْ حَيْثُ انْضَافَ إِلىٰ مُؤَنَّثٍ هُوَ مِنْهُ؛ لأَنَّ مِثْقَالَ الحَبَّةِ مِنَ الخَرْدَلِ إِمَّا سَيِّئَةً أَوْ حَسَنَةً،

كَمَا قَالَ: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٦٧]؛ فأَنَّثَ وإنْ كَانَ المِثْلُ مُذَكَّرًا؛ لأَنَّهُ أَرَادَ الحَسَنَاتِ. وهذا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمُ [٦٨]

و" تَكُ" هَا هُنَا بمَعْنَىٰ: تَقَعُ، فَلَا تَقْتَضِي خَبَرًا".[٦٩]

فَبَعْدَ أنْ خَاطَبَ لُقْمَانُ وِجْدَانَ ابْنِهِ في الوَصِيَّةِ السَّابِقَةِ، اسْتَكْمَلَ هذا الخِطَابَ في هَذِهِ الوَصِيَّةِ، لِيَبْعَثَ في نَفْسِ ابْنِهِ الوَازِعَ علىٰ مُرَاقَبَةِ حُدودِ اللهِ، والوُقوفِ عِنْدَ زَواجِرِهِ والالتِزَامِ بأوامِرِهِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عن وجودِ رِقَابَةٍ خَارِجِيَّةٍ؛ سواء كانت مِنْ أفْرَادٍ، أوْ مِنْ قَوانين، أوْ مِنْ سُلْطَاتٍ. ومِن المَعْروفِ أَنَّهُ لا نَجَاحَ لأيِّ نِظَامٍ رِقَابِيٍّ لا يَرْعَىٰ تَنْمِيَةَ رِقَابَةِ الذَّاتِ، فَمَعَ وجودِ القَوانين واللوائِحَ تَحْدُثُ الجَرَائِمَ، ويكونُ مِنْ تِلْكَ الجَرائم ما يُكْشَفُ ويَفْتَضِحُ أمْرُهُ، ويَكونُ مِنْهَا مَا يَظَلُّ مَسْتورًا لا يَعْلَمُهُ إلا الله، فَلِكُلِّ فَرْدٍ خِلْواتٍ وانْفِرَادَاتٍ مَعَ نَفْسِهِ، يَسْتَطِيعُ من خِلالِهَا خَرْقَ الحُدودِ والقَوانِين، بحيث لا يَرْدَعه إلا اسْتِحْضَار رِقَابَةِ اللهِ لَه. ويجِبُ أنْ يَثْبُتُ هذا الوازِع مُنْذُ الطُّفولَةِ، ويُهْتَم بِتَنْمِيَةِ وتَوْضيحِ مَعَانِيهِ، والتَّصْريحِ بِهِ في سِنِّ المُرَاهَقَةِ، وهذا ما فَعَلَهُ لُقْمَانُ الحَكيم.

وإثْبَاتًا لِحِرْصِ العَديدِ مِن المُفَسِّرينَ عَلَىٰ تَتَبُّعِ حِكَمِ لُقْمَان، وحَصْرِهَا في تَفَاسِيرِهِم، بَعْدَ اعْتِبَارِها وَسيلَةً مُهِمَّةً مِنْ وَسَائِلِ إقْرَارِ أُصولِ العَقيدَةِ؛ أظْهَرَ الخَطيبُ الشِّرْبِينِيُّ في كِتَابِهِ (السِّراج المُنير) اهْتِمَامًا بإحْدَىٰ حِكَمِ لُقْمَان، والتي تَضَمَّنَتْ أصْلَ التَّوْحيدِ؛ باعْتِبَارِهِ أَحَدَ أُصولِ العَقيدَةِ؛ وقد كَانَ ذلك فيما نَصُّهُ:

" {إنَّ الله}؛ أيْ: المَلِكُ العَظيمُ {لَطِيفٌ} أيْ: نَافِذُ القُدْرَةِ، يَتَوَصَّلُ عِلْمُهُ إلَىٰ كُلِّ خَفِيٍّ عَالِمٍ بِكَنَهِهِ، وعن قَتَادَة: لَطيفٌ باسْتِخْرَاجِهَا. {خَبيرٌ} أيْ: عَالِمٌ ببَواطِنِ الأمورِ، فَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّها. رُوِيَ في بَعْضِ الكُتُبِ أنَّ هَذِهِ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بها لُقْمَانُ، فَانْشَقَّتْ مَرَارَتُهُ مِنْ هَيْبَتِها، فَمَاتَ. قَالَ الحَسَنُ: مَعْنَىٰ الآيَةِ هُوَ: الإحَاطَةُ بالأشْيَاءِ؛ صَغيرِها، وكَبيرِها، ولمَّا نَبَّهَ عَلَىٰ إحَاطَةِ عِلْمِهِ- سُبْحَانَهُ- وإقَامَتِهِ للحِسَابِ، أمَرَهُ بِمَا يَدَّخِرَهُ لِذَلِكَ؛ تَوَسُّلاً إلَيْه، وتَخَشُّعًا لدَيَهْ، وهو رَأْسُ مَا يَصْلُحُ بِهِ العَمَلُ، ويُصَحِّحُ التَّوْحِيدَ، ويُصَدِّقُهُ بِقَوْلِهِ:{يا بُنَيَّ} مُكَرَّرٌ للمُنَادَاةِ، تَنْبِيهًا عَلَىٰ فَرْطِ النَّصِيحَةِ لِفَرْطِ الشَّفَقَة".(٧٠)

**الحِكْمَةُ الخَامِسَةُ:** تَكْمُنُ تِلْكَ الحِكْمَةُ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٧١)؛ وفيها يُوجِّهُ لُقْمَانُ ابْنَهُ إلىٰ أدَاءِ العِبَاداتِ، وعَمَلِ الطَّاعَاتِ؛ وذَلِكَ بتَعْلِيمِهِ أُصولِ الأعْمَالِ الصَّالِحَةِ، بَعْدَ أنْ كانَ يُعَلِّمهُ أُصولَ العَقيدَةِ. وقد اخْتَصَّ لُقْمَانُ الصَّلاةَ دونَ سَائِرِ العِبَادَاتِ لأهَمِّيَّتِها في حَياةِ المُسْلِم، فَقَدْ فُرِضَتْ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ العِبَادَاتِ في السَّمَاءِ، دُونَ وَاسِطَة بَيْنَ الله- جَلَّ شَأْنُهُ- والنَّبِيِّ -ﷺ- لِكَوْنِها عِمَادَ الدِّينِ(٧٢)؛ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهَا العِبَادَة التي جَمَعَتْ كُلَّ أنْواعِ العِبَادَاتِ والطَّاعَاتِ؛ مِنْ صَوْمٍ، وحَجٍّ، وإحْسَانٍ، وغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَالمُصَلِّي يَقْصِدُ بُيوتَ اللهِ؛ لِيؤدِّي فيهِ فَرْضَ الله، كَمَا أنَّهُ يَمْتَنِعُ عَن الطَّعَامِ والشَّرَابِ أثْنَاءَ أداءِ تِلْكَ الفُروضِ، وما يَقومُ بِهِ مِنْ حَرَكَاتٍ أثْنَاءَ صَلاتِهِ يكونُ تَزْكِيَةً عَنْ نَفْسِهِ، وهي أكْثَرُ العِبَادَاتِ أداءً؛ فهي تُقامُ في شَريعَةِ الإسْلامِ خَمْسَ مَرَّاتٍ في اليَوْمِ والليلَةِ- باسْتِثْنَاءِ النَّوافِلِ- ولَيْسَ هُنَاكَ مِنْ عُذْرٍ لِتَرْكِهَا.

وقد لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ الخَطيبَ الشِّرْبِينِيَّ قَدْ قَصَدَ في تَفْسيرِهِ تَتَبُّعَ كُلِّ المَعَاني المُتَضَمَّنَةِ في حِكَمِ لُقْمَان، مِمَّا وَرَدَ مِنْهَا إجْمَالاً في القُرْآنِ الكَريم، وعَملَ علىٰ الكَشْفِ عَنْهَا بِمَا تَبَحَّرَ فيه مِنْ عُلومٍ، مُسْتَعِينًا في نَهْجِهِ هذا بأقْوَالِ مَنْ سَبقوهُ مِن العُلَمَاءِ، نَاسِبًا كُلَّ مَقولَةٍ لِصَاحِبِها، وبذلك فقد أثْبَتَ الخَطيبُ أنَّهُ أحَدَ العُلَمَاءِ المُفَسِّرينَ الذينَ أجْهَدوا أنْفُسَهُم في خِدْمَةِ كِتَابِ اللهِ العَزيزِ دونَ تَقْصيرٍ أو قُصورٍ؛ وقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فيمَا كَانَ نَصُّهُ:

" ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أيْ: بِجَميعِ حُدودِها وشُروطِها، ولا تَغْفَلْ عَنْها تَسَبُّبًا في نَجَاة نَفْسِكَ، وتَصْفِيَةِ سِرِّكَ؛ فإنَّ إقامَتَها- وهو الإتيانُ بها عَلَىٰ النَّحْوِ المُرضِي- مَانِعَةٌ مِن الخَلَلِ في العَمَلِ، إنَّ الصَّلاةَ تَنْهَىٰ عَن الفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ؛ لأنَّها الإقْبَالُ عَلَىٰ مَنْ وَحَّدْتَهُ، فاعْتَقَدتَ أنَّهُ الفَاعِلُ وَحْدَهُ، وأعْرَضتَ عَن كُلِّ ما سِواه؛ لأنَّهُ في التَّحقيقِ عَدَمٌ، ولِهَذا الإقْبالُ والإعْرَاضُ كانَت ثَابِتَةً للتَّوحيدِ؛ وبِهَذا يَعْلَمُ أنَّ الصَّلاةَ كانَت في سَائِرِ المِلَلِ، غَيْرَ أنَّ هَيآتِها اخْتَلَفَت، وتَرْكُ ذِكْرِ الزَّكَاةِ تَنْبيهًا عَلَىٰ أنَّهُ مِنْ حِكْمَتِهِ. والحِكْمَةُ تُخليه، وتُخلىٰ وَلَدَهُ مِن الدُّنيا حَتَّىٰ ما يَكْفيهم لِقُوَّتِهِم. ولَمَّا أمَرَهُ بِتكْمِيلِهِ في نَفْسِهِ، تَوْفِيَةً لِحَقِّ الحَقِّ، عَطَفَ عَلَىٰ ذَلِكَ تَكْمِيلَهُ لِغَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أيْ: كُلَّ مَنْ تَقْدِر عَلَىٰ أمْرِهِ، تَهْذيبًا لِغَيْرِكَ، وشَفَقَةً عَلَىٰ نَفْسِكَ؛ لِتَخْليصِ أبْنَاءِ جِنْسِكَ. ﴿وَٱنْهَ﴾ أيْ: كُلّ مَنْ قَدرت عَلَىٰ نَهْيِهِ ﴿عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ حُبًا لأخيكَ ما تُحِبُّ لِنَفْسِكَ؛ تَحقيقًا لِنَصِيحَتِكَ، وتَكْمِيلاً لِعِبَادَتِكَ، ومِنْ هَذا الطِّرازِ قَوْلُ أبي الأسْودِ- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

ابْدَأ بنَفْسِـــك فَـانْهَهَـا عَن غِيِّهَـا ... فـإنْ انْتَهَـتْ عَنْـهُ فَـأنْـتَ حَكيمٌ

لأَنَّهُ أَمَرَهُ أَوَّلاً بالمَعْروفِ؛ وهو الصَّلاةُ النَّاهِيَةُ عَن الفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ، فإذا أَمَرَ نَفْسَهُ ونَهَاهَا، نَاسَبَ أَنْ يَأْمُر غَيْرَهُ ويَنْهَاهُ، وهذا، وإِنْ كانَ مِنْ قَوْلِ لُقْمَان، إلا أَنَّهُ لمَّا كَانَ في سِياقِ المَدْحِ لَهُ، كُنَّا مُخَاطَبِينَ بِهِ، فإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَدَّمَ في وَصِيَّتِهِ لابْنِهِ الأَمْرَ بالمَعْروفِ عَلَىٰ النَّهْيِ عَن المُنْكَرِ، وحين أَمَرَ أَنَّهُ قَدَّمَ النَّهْيَ عَن المُنْكَرِ عَلَىٰ الأَمْرِ بالمَعْروفِ، فَقَالَ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؟ أُجيبَ بأَنَّهُ كَانَ يَعْلَم أَنَّ ابْنَهُ مُعْتَرِفٌ بِوجودِ الإِلَهِ، فَمَا أَمَرَهُ بِهَذا المَعْروفِ، بَلْ نَهَاهُ عَن المُنْكَرِ الذي تَرَتَّبَ علىٰ هذا المَعْروفِ، وأَمَّا ابْنهُ، فَأَمَرَهُ أَمْرًا مُطْلَقًا، والمَعْروفُ يُقَدَّمُ عَلَىٰ المُنْكَرِ)". (٧٣)

وفي توجيهِ لُقْمَان لابْنِهِ بِإِقَامَةِ الصَّلاةِ إِصْلاحٌ للنُّفوسِ، وتَهْذيبٌ للأَخْلاقِيَّاتِ؛ فالمُصلِّي يَشْعُرُ بالرَّاحَةِ والطُّمَأْنِينَةِ، مِنْ جَرَّاءِ الخُشوعِ والسُّكونِ المُصَاحِبُ لَهَا، فَضْلاً عَن أَنَّ تَعَاقُبَ الصَّلواتِ- الوَاحِدَةِ تِلْو الأُخْرَىٰ- تَنْمِيَةٌ وتَرْسِيخٌ للرِّقَابَةِ التي سَبَقَتْ الوَصِيَّةُ بِهَا، كَمَا أَنَّ المُصَلِّي لا يَسْتَطيعُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَسْتَحْوِذ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ يُجَدِّدُ العَهْدَ مَعَ الله في كُلِّ صَلاةٍ؛ مِن اسْتِعَاذَةٍ واسْتِغْفَارٍ، أَضِفْ إِلىٰ ذلك ما تُحْدِثُهُ صلاةُ الجَمَاعَةِ مِنْ تَرَابُطٍ وتَمَاسُكٍ اجْتَمَاعِيٍّ، فَضْلاً عَن إِسْهَامِهَا في تَكْوينِ عِلاقَاتٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ، قَائِمَةٍ عَلَىٰ الأُخوَّةِ الإِيمَانِيَّةِ، لا تَشُوبُهَا شَائِبَةٌ مِنْ شوائِبِ الدَّنيا ومَصَالِحِها، وغَيْر ذَلِكَ مِن الفَوائِد النَّفْسِيَّةِ والبَدَنِيَّةِ والاجْتِمَاعِيَّةِ، والتي لا يَسَعُهَا مَقَامُ الحَديثِ في هَذِهِ الدِّرَاسَةِ.

وقد اسْتَخْدَمَ بَعْضُ المُفَسِّرينَ عُلومَ العَرَبِيَّةِ بَعْدَ تَفْسيرِ القُرْآنِ بالقُرآنِ، للتَّدليلِ عَلَىٰ كَوْنِ التَّرتيبِ بَيْنَ وصَايا لُقْمَان لَمْ يَكُنْ تَرْتيبًا عَشْوائِيًّا، وإِنَّمَا كَانَ

بِقَصْدٍ مِنْ رَبِّ العِزَّةِ؛ ويَظْهَرُ مِثْلُ ذَلِكَ في تَفْسيرِ (السِّرَاج المُنير) للخَطيبِ الشِّرْبِينِيِّ؛ والذي اسْتَعَانَ فيهِ صَاحِبُهُ بالنَّحْوِ وعُلومِهِ؛ لِتَفْسيرِ سَبَبِ تَقْديمِ الصَّبْرِ عَلَىٰ الصَّلاةِ بَعْدَ اقْتِرانِهِمَا ببعض في وَصِيَّةِ لُقْمَان- مَحَلِّ الحَديثِ- وذلك فيما كان نَصُّهُ:" وقد بَدَأَ هَذِهِ الوَصِيَّة بِالصَّلاةِ، وخَتَمَهَا بِالصَّبْرِ؛ لأَنَّهُمَا مَلاكُ الاسْتِعَانَةِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾[٧٤]...ولَمَّا كَانَ مَا أَحْكَمَهُ لِوَلَدِهِ عَظيمُ الجَدْوَىٰ، وجَعَلَ خِتَامَهُ الصَّبْرَ، الذي هو مَلاكُ الأَعْمَالِ، نَبَّهَ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَىٰ سَبيلِ الاسْتِئْنَافِ، أو التَّعْليلِ: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ ﴾؛ أيْ: الأَمْرُ العَظيمُ الذي أُوصيكَ بِهِ، لا سِيَّمَا الصَّبْرُ عَلَىٰ المَصَائِبِ﴿ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ ؛ أي: مَعْزومَاتها؛ تَسْمِيَةً لاسْمِ المَفْعولِ أو الفَاعِلِ بِالمَصْدَرِ؛ أي: الأمورُ المَقْطوعُ بِهَا المَفْروضَةُ أو القَاطِعَةُ الجَازِمَةُ، وبِجَزْمِ فَاعِلِهَا ".[٧٥]

ومن الجدير بالملاحظة أن للقمان في وصيته هذه أسلوبًا آخر من أساليب التربية؛ ألا وهو أسلوب التعويد؛ وذلك من خلالِ الدَّعوةِ إلىٰ إصدارِ الأوامِرِ للأبناءِ بإقامَةِ العِبَاداتِ والطَّاعاتِ قبلَ سِنِّ التكليفِ؛ ليَعتادوها ويَألفوها، وكذا الحال مع شتىٰ السُّلوكيات الإسلاميَّةِ، وهذا هو مَقصد التَّربية، وهو ما يؤدي إلىٰ تحوُّل تلك الألفة من جانِبهم لتكون جزءاً من شخصيَّاتِهم بشكلٍ تلقائي.

**الحِكْمَةُ السَّادِسَةُ:** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[٧٦]. لَقَدْ دَعَا لُقْمَانُ الحَكيمُ ابْنَهُ في هَذِهِ الوَصِيَّةِ إِلَىٰ الأَمْرِ بِالمَعْروفِ، ونَهَاهُ عَن المُنْكَرِ؛ فَالأَمْرُ بِالمَعْروفِ،

والنَّهْيُ عَن المُنْكَرِ مِنْ أَعْظَمِ مَا يُقَدِّمَهُ العَبْدُ تَقَرُّبًا لِرَبِّهِ، وهي مِنْ أَسْبَابِ بَعْثِ الله لأَنْبِيَائِهِ فِي العِبَادِ، وبهَا تُحْفَظُ مَصَالِحُ هؤلاءِ العِبَادِ وحُقوقِهِم، وهي سَبيلُ صَوْنِ العَقِيدَةِ، وحِفْظِ الفَضِيلَةِ، وفَلاحِ الأُمَّةِ ونَصْرِهَا. ولَعَلَّ الدَّعْوَةَ إِلَىٰ تَحَمُّلِ المَسْؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي وَصِيَّةِ لُقْمَان لابْنِهِ- بِنَشْرِ المَعْروفِ، ودَحْضِ المُنْكَرِ- مِنْ مُسَبِّبَاتِ الاسْتِقْرَارِ المُجْتَمَعِيِّ، ذَلِكَ الذي يُمَثِّلُ هَدَفًا مُهِمًّا مِنْ أَهْدَافِ الدِّينِ الإِسْلامِيِّ وشَرِيعَتِهِ الغَرَّاء.

وكما عَهِدْنَا عَلَىٰ ذَلِكَ الرَّجُلِ الحَكيمِ مِن الدِّقَّةِ والوضوحِ فِي وَصَايَاه، نَجِدُهُ- بَعْدَ أَنْ وَجَّهَ ابْنَهُ للأمْرِ بالمَعْروفِ، والنَّهْيِ عَن المُنْكَرِ- قَد عَمدَ إِلَىٰ ذِكْرِ الوَسِيلَةِ التي تُعينُ ابْنَهُ عَلَىٰ أَدَاءِ وَصِيَّتِهِ المُتَضَمِّنَة حَثًّا عَلَىٰ الصَّبْرِ؛ لأَنَّ الأَمْرَ بِالمَعْروفِ والنَّهْيَ عَن المُنْكَرِ قَدْ يَتَسَبَّبَان فِي إِحْداثِ ضَرَرٍ للقَائِمِ بِهِما مِنْ خِلالِ مُعَادَاةِ بَعْضِ النَّاسِ لَهُ مِمَّنْ يَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا، فإذا لَمْ يَلْتَزِم الآمِرُ بِالمَعْروفِ بِالصَّبْرِ؛ فَتَرْكُهُ لِفِعْلِ الخَيْرِ يَكونُ لَهُ أَقْرَبُ مِنْ فِعْلِهِ، وهو ما أَظْهَرَهُ لُقْمَانُ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾(٧٧).

وهذا الأسْلوبُ يُسَمَّىٰ بأسْلوبِ التَّعْزيزِ، وهو مِنْ أَسَالِيبِ التَّرْبِيَةِ؛ لِمَا فيهِ مِنْ تَوْجيهٍ وإِرْشَادٍ يُكْسِبُ المُصْلِحَ- بَعْدَ التَّعَوُّدِ عَلَيْهِ- قُوَّةً تُسَاعِدُهُ فِي إِكْمَالِ مَسيرَتِهِ فِي الإِصْلاحِ. وفي ذلك يَقولُ الطَّاهِرُ بن عَاشور مُوَضِّحًا:

" ووَجْهُ تَعْقِيبِ الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، والنَّهْيِ عَن المُنْكَرِ بِمُلَازَمَةِ الصَّبْرِ؛ أَنَّ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عن المُنْكَرِ قَدْ يَجُرَّانِ للقَائِمِ بِهِمَا مُعَادَاةً مِنْ بعْضِ النَّاسِ، أَوْ أَذًىٰ مِنْ بعْضٍ، فإِذَا لمْ يَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يُصِيبُهُ مِنْ جَرَّاءِ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، والنَّهْيِ عَن المُنكر، أَوْ شَكَّ أَنْ يَتْرُكَهُمَا. ولمَّا كانت فائِدَةُ الصَّبْرِ

عَائِدَةً عَلَىٰ الصَّابِرِ بالأَجْرِ العَظِيمِ؛ عُدَّ الصَّبْرُ هُنَا فِي عِدَادِ الأَعْمَالِ القَاصِرَةِ عَلَىٰ صَاحِبِهَا، ولمْ يلتَفِتْ إلىٰ مَا فِي تَحَمُّلِ أَذَىٰ النَّاسِ مِنْ حُسْنِ المُعَامَلَةِ مَعَهُمْ، حتَّىٰ يَذْكُرَ الصَّبْرَ مَعَ قَوْله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾[٧٨]؛ لأنَّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ المَقْصُودُ الأَوَّلُ مِنَ الأَمْرِ بالصَّبْرِ.

و(الصَّبْرُ): هُوَ تَحَمُّلُ مَا يَحِلُّ بالمَرْءِ مِمَّا يُؤْلِمُ أَوْ يُحْزِنُ...والإشَارَةُ بذلِكَ إلَىٰ المَذْكُورِ مِنْ إقَامَةِ الصَّلَاةِ، والأَمْرِ بالمَعْرُوفِ، والنَّهْيِ عَن المُنْكَرِ، والصَّبْرِ عَلَىٰ ما أَصَابَ. و(التَّأْكِيدُ) للاهْتِمَام. و(العَزْمُ) مَصْدَرٌ بمَعْنَىٰ: الجَزْمِ والإلزَام. و(العَزِيمَةُ): الإرَادَةُ التي لا تَرَدُّدَ فِيهَا. و(عَزْم) مَصْدَرٌ؛ بمَعْنَىٰ المَفْعُولِ، أيْ: مِنْ مَعْزُومِ الأُمُورِ، أي: الّتي عَزَمَهَا الله، وأَوْجَبَهَا".[٧٩]

**الحِكْمَةُ السَّابِعَةُ:** بعد أنْ أَنْهَىٰ وصَايَاهُ الأُصُولِيَّة والتَّعبُّدِيَّة لابنِهِ، انْتَقَلَ لُقْمَانُ الحَكيمُ إلىٰ لَوْنٍ آخر مِنْ ألوانِ التَّرْبِيَةِ؛ وهو ما تَمَثَّلَ في دَعْوَتِهِ لالتِزَامِ الآدَابِ العامَّةِ في مُعَامَلاتِهِ؛ وذلك بِتَرْكِ الخَيْلاءِ، والتَّكَبُّرِ، والتَّفَاخُرِ عَلَىٰ النَّاسِ بِمَا يُؤْذيهِم، وازْدِرَائِهِم؛ وهو ما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾.[٨٠]

والكِبْرُ دَاءٌ نَفْسِيٌّ واجْتِمَاعِيٌّ يَشْعُرُ مَعَهُ صَاحِبُهُ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ، فَيَسْلُكُ في تَحْقِيقِهِ طَرَائِقَ عِدَّة تُؤذىٰ النَّاسَ، وهو دَاءٌ يُثِيرُ كَرَاهِيَةَ وبَغْضَاءَ النَّاسِ تِجَاهَ مَنْ يُصَابُ بِهِ، وهو يَحْمِلُ النُّفوسَ علىٰ الحِقْدِ؛ فَبِهِ تُقْتَلُ مَعَالِمُ الأُخُوَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وبه تَتَفَكَّكُ أَوَاصِرُ العِلاقَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وبه تَزولُ هَيْبَةُ المُجْتَمَعِ ووَحْدَتِهِ في حَالِ تَفَشِّيهِ.

وفي إطَارِ الكَشْفِ عَن المَعَاني المُتَضَمَّنَةِ إجْمَالاً في بَعْضِ حِكَمِ لُقَمَان؛ وُجِدَ مِن المُفَسِّرينَ مَنْ عَمدَ إلىٰ اسْتِخَدامِ عُلومِ العَرَبِيَّةِ- بِمَا فيها مِنْ عُلومِ البَلاغَةِ، وعُلومِ النَّحْوِ واللغَةِ، وما اتَّصَلَ مِنْ تِلْكَ العُلومِ بِعِلْمِ القِرَاءاتِ القُرْآنِيَّةِ- باعْتِبَارِهِ أَحَد فروعِ عِلْمِ أُصولِ التَّفسيرِ؛ وذَلِكَ بِغَرضِ إخْراجِ تِلْكَ المَعَاني مِنْ جُمودٍ قَدْ يُظَنُّ بِهَا إلىٰ حَيَوِيَّةٍ مَيَّزَتْ نُصوصَ القُرْآنِ الكَريمِ وآيَاتِهِ؛ وهُوَ الأَمْرُ الذي ظَهَرَ جَلِيًّا في تَفْسيرِ (السِّرَاج المُنير) للخَطيبِ الشَّرْبِينِيِّ؛ حَيْثُ قَال:

"﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ أي: لا تُمِلْهُ مُتَعَمِّدًا إمَالَتَهُ؛ بإمَالَةِ العُنُقِ، مُتَكَلِّفًا لَها، صَرْفًا عن الحَالَةِ القَاصِدَةِ، قَالَ أبو عُبَيْدَة: وأَصْلُ (الصَّعْرِ): دَاءٌ يُصيبُ البَعيرَ؛ يَلْوِىٰ مِنْهُ عُنُقَهُ، وقَرَأَ ابْنُ كَثيرٍ، وابْنُ عَامِرٍ، وعَاصِمُ بِغَيْرِ أَلِفٍ بَعْدَ الصَّادِ، وتَشْديدِ العَيْنِ، والبَاقونَ بِأَلِفٍ بَعْدَ الصَّادِ، وتَخْفيفِ العَيْنِ، والرَّسْمُ يَحْتَمِلُها؛ فإنَّهُ رَسْمٌ بِغَيْرِ أَلِف. وهما لُغَتَانِ؛ لُغَةُ الحِجَازِ: التَّخْفيفُ، وتميم: التَّثْقيلُ. ولمَّا كَانَ ذَلِكَ قَدْ يَكونُ لِغَرَضٍ مِن الأَغْرَاضِ التي لا تَدومُ؛ أَشَارَ إلىٰ المَقْصودِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِلنَّاسِ﴾ بِلامِ العِلَّةِ؛ أيْ: لا تَفْعَلْ ذَلِكَ لأَجْلِ الإمَالَةِ عَنْهُم، وذلك لا يَكونُ إلا تَهَاوُنًا بِهِم مِن الكِبْرِ، بَلْ أَقْبِلْ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِكَ كُلِّهِ، مُسْتَبْشِرًا، مُنْبَسِطًا مِنْ غَيْرِ كِبْرٍ، ولا عُتُوٍّ، وعن ابْنِ عَبَّاسٍ: لا تَتَكَبَّرْ، فَتُحَقِّر النَّاسَ، وتُعْرِض عَنْهُم بِوَجْهِكَ إذا كَلَّمَوكَ، وقِيلَ: هُوَ الرَّجُلُ يَكونُ بَيْنَكَ وبَيْنَهُ الشَّحْنَةُ؛ فَيَلْقَاكَ، فَتُعْرِض عَنْهُ، وقِيلَ: هُوَ الذي إذا سَلَّمَ عَلَيْهِ لَوَىٰ عُنُقَهُ تَكَبُّرًا، وقِيلَ مَعْنَاهُ: لا تُحَقِّر الفَقيرَ؛ لِيَكُنْ الفَقيرُ والغَنِيُّ عِنْدَكَ سَواءٌ".[٨١]

وقد لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ الطَّاهِرَ بن عَاشور قد أوردَ في تَفْسيرِهِ ما يُمَاثِلُ تَفْسيرَ الخَطيبِ الشِّرْبينِيِّ، إلا أنَّهُ كَانَ أكْثَرَ تَفْصيلاً مِن الخَطيبِ؛ فَقَالَ مُضِيفًا ومُسْتَعِينًا بِأبْيَاتِ الشِّعْرِ العَرَبِيِّ في بيانِ مَقْصودِهِ ما كان نصُّهُ:" يُقَالُ: صَاعَرَ وصَعَّرَ؛ إذَا أمَالَ عُنُقَهُ إلىٰ جَانِبٍ، ليُعْرِضَ عَنْ جَانِبٍ آخَرَ، وهو مُشْتَقٌّ مِنَ (الصَّعَرِ) بالتَّحْرِيكِ لِدَاءٍ يُصِيبُ البَعِيرَ، فَيَلْوِي مِنْهُ عُنُقَهُ، فَكَأنَّهُ صِيغَ لهُ صِيغَةَ تَكَلُّفٍ؛ بمَعْنَىٰ تَكَلُّفِ إظْهَارِ الصَّعَرِ، وهو تَمْثِيلٌ للاحْتِقَارِ؛ لأنَّ مُصَاعَرَةَ الخَدِّ هَيْئَةُ المُحْتَقِرِ المُسْتَخِفِّ في غَالِبِ الأحْوَالِ. قَالَ عَمْرُو بْنُ حُنَيٍّ التَّغْلِبِيُّ يُخَاطِبُ بَعْضَ مُلُوكِهِمْ:

وكُنَّا إذَا الجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ... أقَمْنَا لهُ مِنْ مَيْلِهِ فَتَقَوَّمَ[٨٢]

وَالْمَعْنَىٰ: لَا تَحْتَقِرِ النَّاسَ، فَالنَّهْيُ عَنِ الْإِعْرَاضِ عَنْهُمُ احْتِقَارًا لَهُمْ، لا عَنْ خُصُوصِ مُصَاعَرَةِ الْخَدِّ؛ فَيَشْمَلُ الاحْتِقَارَ بِالْقَوْلِ، والشَّتْمِ، وغَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٨٣]، إلا أنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ كَنَائِيٌّ، والآخَرُ كِنَايَةٌ لا تَمْثِيلَ فِيهَا. وكذلك قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ﴾ تَمْثِيلٌ كنَائِيٌّ عَن النَّهْيِ عَن التَّكَبُّرِ".[٨٤]

ونَظَرًا لِخُطورَةِ التَّكَبُّرِ والاسْتِعْلاءِ، بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ آثَارٍ سَلْبِيَّةٍ وَاضِحَةٍ عَلَىٰ الفَرْدِ والمُجْتَمَعِ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ عَلَىٰ لِسَانِ لُقْمَان الحَكيم، مُكَرِّرًا النَّصْحَ لَهُ بِضَرورَةِ تَرْكِ التَّكَبُّرِ والاسْتِعْلاءِ عَلَىٰ النَّاسِ:﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ﴾.[٨٥]

والذي يَظْهَرُ لنا أنَّ لُقْمَان في وَصِيَّتِهِ هَذِهِ قَدْ اسْتَخْدَمَ أُسْلوبًا مُغَايِرًا في تِكْرَارِهِ النَّهْيِ عَن التَّكَبُّرِ والاسْتِعْلاءِ علىٰ النَّاسِ؛ وذلك- كما بدا للبَاحِثِ-

فِي مُحَاوَلةِ مِنْهُ لِدَفْعِ المَلَلِ والسَّأَمِ عَن المُسْتَمِعِ لِوَصِيَّتِهِ؛ فَنَرَاهُ يَقولُ: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾ مَعَ أنَّ المَشْيَ لا يَكونُ إلا في الأرْضِ؛ وذَلِكَ لأنَّ القَصْدَ مِن المَشْيِ هنا هو المَشْيِ مَعَ النَّاسِ عَلَىٰ اخْتِلافِ أَلْوانِهِم وأَشْكَالِهِم؛ أي: لا تَمْشِ مَعَ النَّاسِ وأَنْتَ بَيْنَهُم مُخْتَالاً، مَزْهُوًّا، فَخُورًا بِنَفْسِكَ، بَلْ أَلِنْ جَانِبَكَ، وتَواضَعْ لَهُمْ، وكُنْ بَيْنَهُم مُسَاوٍ لَهُمْ. وفي ذَلِكَ يَقولُ الطَّاهِرُ بن عاشور:" والتَّفَاخُرُ لا عَنْ خُصُوصِ المَشْيِ في حَالِ المَرَحِ؛ فَيَشْمَلُ الفَخْرَ عَلَيْهِمْ بالكَلَامِ، وغَيْرِهِ.

والمَرَحُ: فَرْطُ النَّشَاطِ مِنْ فَرَحٍ وازْدِهَاءٍ، ويَظْهَرُ ذَلِكَ فِي المَشْيِ تَبَخْتُرًا، واخْتِيَالًا؛ فلِذَلِكَ يُسَمَّىٰ ذَلِكَ المَشْيُ مَرَحًا كمَا فِي الآيَةِ، فانتِصَابُهُ عَلَىٰ الصِّفَةِ لِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ، أيْ: مَشْيًا مَرَحًا...ومَوْقِعُ قَوْلِهِ: فِي الأرْضِ، بَعْدَ: لا تَمْشِ، مَعَ أنَّ المَشْيَ لا يَكُونُ إلا فِي الأرْضِ؛ هُوَ الإيمَاءُ إلىٰ أنَّ المَشْيَ في مَكَانٍ يَمْشِي فِيهِ النَّاسُ كُلُّهُمْ؛ قَوِيُّهُمْ وضَعِيفُهُمْ، فَفِي ذَلِكَ مَوْعِظَةٌ للمَاشِي مَرَحًا أنَّهُ مُسَاوٍ لِسَائِرِ النَّاسِ.

ومَوْقِعُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ مُوقِعُ {إِنَّ اللهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ}[٨٦]...والمُخْتَالُ: اسْمُ فَاعِلٍ مِن اختَالَ، بوَزْنِ الافتِعَالِ، مِنْ فِعْلِ خَالَ، إذا كَانَ ذا خُيَلَاءَ؛ فَهُوَ خَائِلٌ. والخُيَلَاءُ: الكِبْرُ، والازدِهَاءُ، فصِيغَةُ الافتِعَالِ فِيهِ لِلمُبَالَغَةِ فِي الوَصْفِ، فوَزْنُ المُخْتَالِ مُخْتِيلٌ، فلَمَّا تَحَرَّكَ حَرْفُ العِلَّةِ، وانفَتَحَ مَا قَبْلَهُ؛ قُلِبَ ألِفًا، فَقَوْلُهُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ﴾ مُقَابِلُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ وقَوْلُهُ: ﴿ فَخُورٍ﴾ مُقَابِلُ قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾

والفَخُورُ: شَدِيدُ الْفَخْرِ...ومعنىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾؛ أنَّ اللهِ لا يَرْضَىٰ عَنْ أحَدٍ مِنَ المُخْتَالِينَ الفَخُورِينَ، ولا يَخْطُرُ بِبَالِ أهْلِ الاستِعْمَالِ أنْ يَكُونَ مُفَادُهُ: أنَّ الله لا يُحِبُّ مَجْمُوعَ الْمُخْتَالِينَ الْفَخُورِينَ إِذَا اجْتَمَعُوا، بِنَاءً عَلَىٰ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ القَاهِرِ؛ مِنْ أنَّ كُلَّ إذا وَقَعَ فِي حَيِّزِ النَّفْيِ مُؤَخَّرًا عَنْ أدَاتِهِ يَنْصَبُّ النَّفْيُ عَلَىٰ الشُّمُولِ، فإنَّ ذَلِكَ إنَّمَا هُوَ فِي كُلِّ الَّتِي يُرَادُ مِنْهَا تَأْكِيدُ الإحَاطَةِ، لا فِي كُلِّ التِي يُرَادُ مِنْهَا الأفْرَادُ، والتَّعْوِيلُ فِي ذَلِكَ عَلَىٰ القَرَائِنِ. عَلَىٰ أنَّا نَرَىٰ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَمْرٌ أغْلَبِيٌّ، غَيْرَ مُطَّرِدٍ فِي استِعْمَالِ أهْلِ اللسَانِ؛ ولذلِكَ نَرَىٰ صِحَّةَ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ فِي لفْظِ (كُلَّ) فِي قَوْلِ أبِي النَّجْمِ العِجْلِيِّ:

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لمْ أصْنَعِ ".(٨٧)

وهذا الأسُلْوبُ الذي اسْتَخْدَمَهُ لُقْمَانُ جَاءَ تَأكِيدًا، وتَعْزِيزًا للوَصِيَّتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، بِمَا لا يَدَعُ مَجَالاً للوقوعِ فِي هذا الدَّاءِ العُضَالِ؛ فَبَعْدَ أنْ بَيَّنَ لابْنِهِ آدَابَ حُسْنِ المُعَامَلَةِ مَعَ النَّاسِ، قَفَّاهَا بِحُسْنِ الآدَابِ فِي حَالَتِهِ الخَاصَّةِ، وتلك حَالتَا المَشْيِ والتَّكَلُّمِ، وهما أظْهَرُ ما يَلُوحُ عَلَىٰ المَرْءِ مِنْ آدَابِهِ... ومِنْهُ نَتَعَلَّمُ أنَّ النَّهْيَ عَن السُّلوكِ الشَّائِعِ، أو الأمْرَ بِالسَّلوكِ الغَائِبِ يَنْبَغِي أنْ يُكرَّرُ ويُؤَكَّدُ؛ لأنَّ التِّكرارَ يُؤَكِّدُ المَعْنَىٰ ويُرَسِّخُهُ، ولِكَي يَتِم ذَلِكَ عَلَىٰ أكْمَلِ وَجْهٍ لابُدَّ أنْ يَكونَ هُنَاكَ تَنويعٌ فِي الأسَاليبِ المُسْتَخْدَمَةِ، وذلك تَجَنُّبًا لِبَعْثِ الرَّتَابَةِ والمَلَلِ عَنْ نَفْسِ المُتَلَقِّي؛ فَتَبْقَىٰ ثَمَرَتُهُ نَافِعَة ذَاتَ جَدْوَىٰ، وهو مَا فَعَلَهُ لُقْمَانُ فِي نُصْحِهِ ووعْظِهِ لابنِهِ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ مِنَ القُرْآنِ.

**الحِكْمَةُ الثَّامِنَةُ:** ومِنْ وصَايا لُقْمَان لابْنِهِ مِمَّا تَنَاوَلَ كَشْفًا عَنْ طُرُقِ التَّأَدُّبِ فِي مُعَامَلَةِ النَّاسِ: الوَقَارُ والتَّوَسُّطُ؛ وهو مَا تَمَثَّلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾(٨٨)؛ فَبَعْدَ أَنْ انْتَهَىٰ لُقْمَانُ مِنْ نَهْيِ ابْنِهِ عَن الأُمورِ التي تَجْلِبُ الكُرْهَ والبَغْضَاءَ بَيْنَ النَّاسِ، عَملَ عَلَىٰ تَوْجيهِهِ إلىٰ مَا يَبْعَثُ عَلَىٰ الاحْتِرَامِ والألفَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وبَعْدَ أَنْ بَيَّنَ لَهُ آدَابَ مُعَامَلَةِ النَّاسِ، بَيَّنَ لَهُ مَا يَلْزَمُ لَهُ مِنْ آدابٍ خَاصَّةٍ بِه.

وقد أَظْهَرَ الخَطيبُ الشِّرْبِينِيُّ بَرَاعَةً فِي بَيانِ مَعْنىٰ القَصْدِ فِي المَشْيِ، الوَارِد فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾؛ وذلك بالاسْتِعَانَةِ بالحَديثِ النَّبَوِيِّ الشَّريفِ. ولَمَّا كَانَ هَدَفُهُ يَتَلَخَّصُ فِي رَغْبَتِهِ فِي إخْرَاجِ الحِكْمَةِ المُتَضَمَّنَةِ فِي الجُمْلَةِ القُرْآنِيَّةِ- مَحلّ الحَديثِ- مِنْ جُمودٍ قَدْ يُظَنُّ بِها إلىٰ حَيَويَّةٍ مُعْتَادَةٍ فِي آياتِ القُرْآنِ الكَريمِ؛ فإنَّ الخَطيبَ الشِّرْبِينِيَّ قَدْ تَخَطَّىٰ حُدودَ تَضْمينِ تَفْسيرِهِ للمَقْبولِ مِنْ الحَديثِ النَّبَوِيِّ الشَّريفِ إلىٰ قَبولِ مَا دُونَهُ مِن المَرْدودِ مِنْهُ- وذلك دون اهْتِمَامٍ بإثْبَاتِ دَرَجَةِ الحَديثِ الذي اسْتَعَانَ بِهِ، ودون بَيانٍ حَتَّىٰ لِطُرُقِ نَقْلِ مَا اسْتَعَانَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ المَرْدودِ مِنْ الحَديثِ، مَعَ تَرْكِ العُهْدَةَ عَلَىٰ الرَّوَاي كما فَعَلَ غَيْرُهُ، وهو أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ لِعَالِمٍ كَبيرٍ كَالخَطيبِ الشِّرْبِينِيِّ أَنْ يَتَخَطَّاهُ؛ وقد ظَهَرَ ذلك فيما كَانَ نَصُّهُ:

"﴿وَٱقْصِدْ﴾ أي: اقتصد واسلك الطريق الوسطىٰ ﴿فِي مَشْيِكَ﴾ بين ذلك قوامًا؛ أي: ليكن مشيك قصدًا، لا تخيلاً، ولا إسراعًا؛ أي: بين مشيين؛ لا تدب دبيب المتماوتين، ولا تثب وثب الشطار، قال-ﷺ:«سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن»(٨٩). وأَمَّا قول عائشة في عمر- رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عنهما-:

كان إذا مشىٰ أسرع؛ فإنَّما أرادت السُّرعة المرتفعة عن دبيبِ المُتماوتِ، وقال عَطَاء: امْشِ بالوَقَارِ والسَّكِينَةِ؛ لِقَوْلِهِ- تَعَالىٰ-:﴿يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾، وعن ابْنِ مَسْعودٍ: كَانوا يَنْهَوْنَ عَن وَثْبِ اليَهودِ ودَبيبِ النَّصَارَىٰ، والقَصْدُ في الأفْعَالِ كَالقِسْطِ في الأوْزَانِ. قَالَهُ الرازي في اللوامِعِ؛ وهو المَشْيُ الهَوْنُ الذي لَيْسَ فيهِ تَصَنُّعٌ للخَلْقِ لا بِتَواضُعٍ، ولا بِتَكَبُّرٍ". (٩٠)

وفي اتِّجَاهٍ آخَر للوصولِ للنَّتيجَةِ ذَاتِها، أظْهَرَ الطَّاهِرُ بن عَاشور بَرَاعَةً في تَصْويرِ المَعَاني المُتَضَمَّنَةِ في حِكْمَةِ لُقْمَان- مَحَلِّ الحَديثِ- فاجْتَهَدَ في إخْرَاجِ الجُمْلَةِ القُرْآنِيَّةِ المُتَضَمِّنَةِ إيَّاهَا مِنْ جُمودٍ قَدْ يُظَنُّ بِها إلىٰ حَيويَّةٍ مَيَّزَتْهَا كَغَيْرِها مِنْ آيَاتِ القُرْآنِ الكَريمِ، مُظْهِرًا- بِنَهْجِهِ هذا- تَبَحُّرَهُ في مَجَالِ عُلومِ العَرَبِيَّةِ؛ وذلك كان فيما نَصُّهُ:

" **والقَصْدُ**: الوَسَطُ العَدْلُ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، فالقَصْدُ فِي المَشْيِ هُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ طَرَفِ التَّبَخْتُرِ وطَرَفِ الدَّبيبِ. ويُقَالُ: قَصَدَ فِي مَشْيِهِ. فَمَعْنَىٰ اقْصِدْ فِي مَشْيِكَ: ارْتَكِبِ الْقَصْدَ.

**والغَضُّ**: نَقْصُ قُوَّةِ اسْتِعْمَالِ الشَّيْءِ. يُقَالُ: غَضَّ بَصَرَهُ، إذَا خَفَضَ نَظَرَهُ، فَلَمْ يُحَدِّقْ...

**فَغَضُّ الصَّوْتِ**: جَعْلُهُ دُونَ الجَهْرِ. وجِيءَ بِـ (مِنْ) الدَّالَّةِ عَلَىٰ التَّبْعِيضِ؛ لإفَادَةِ أَنَّهُ يَغُضُّ بَعْضَهُ، أيْ: بَعْضَ جَهْرِهِ، أيْ: يَنْقُصُ مِنْ جُهُورَتِهِ، ولَكِنَّهُ لَا يَبْلُغُ بِهِ إلىٰ التَّخَافُتِ والسِّرَارِ.

وجُمْلَةُ: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾؛ تَعْلِيلٌ؛ عَلَّلَ بِهِ الأمْرَ بالغَضِّ مِنْ صَوْتِهِ؛ باعْتِبَارِهَا مُتَضَمِّنَةً تَشْبِيهًا بَلِيغًا، أيْ: لأنَّ صَوْتَ الحَمِيرِ

أَنْكَرُ الأَصْوَاتِ. ورَفْعُ الصَّوْتِ فِي الكَلَامِ يُشْبِهُ نَهِيقَ الْحَمِيرِ، فَلَهُ حَظٌّ مِنَ النَّكَارَةِ.

وأَنْكَرَ: اسْمُ تَفْضِيلٍ فِي كَوْنِ الصَّوْتِ مَنْكُورًا، فَهُوَ تَفْضِيلٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ المَبنيِّ للمَجْهُولِ، ومِثْلُهُ سَمَاعِيٌّ، وغَيْرُ شَاذٍّ، ومنه قَوْلُهُمْ فِي المَثَلِ: «أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النَّحْيَيْنِ»؛ أَيْ: أَشَدُّ مَشْغُولِيَّةً مِنَ المَرْأَةِ التِي أُرِيدَتْ فِي هَذَا المَثَلِ.

وإِنَّمَا جَمَعَ الحَمِيرِ فِي نَظْمِ القُرْآنِ مَعَ أن صَوت مُفردًا، ولمْ يَقُلِ: الحِمَارَ؛ لأَنَّ المُعَرَّفَ بِلَامِ الجِنْسِ يَسْتَوِي مُفْرَدُهُ وجَمْعُهُ؛ ولذَلِكَ يُقَالُ: إِنَّ لامَ الجِنْسِ إذا دَخَلَتْ عَلَىٰ جَمْعٍ أَبْطَلَتْ مِنْهُ مَعْنَىٰ الْجَمْعِيَّةِ. وإِنَّمَا أوثِرَ لَفْظُ الْجَمْعِ؛ لأَنَّ كَلِمَةَ (الحَمِيرِ) أَسْعَدُ بالفَوَاصِلِ؛ لأَنَّ مِنْ مَحَاسِنِ الفَوَاصِلِ والأَسْجَاعِ أَنْ تَجْرِيَ عَلَىٰ أَحْكَامِ القَوَافِي، والقَافِيَةُ المُؤَسَّسَةُ بالوَاوِ أو اليَاءِ لا يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ مَعَهَا أَلِفُ تَأْسِيسٍ، فإِنَّ الفَوَاصِلَ المُتَقَدِّمَةَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾[٩١]، هِيَ: حَمِيدٌ، عَظِيمٌ، المَصِيرُ، خَبِيرٌ، الأُمُورِ، فَخُورٍ، الحَمِيرِ. وفَوَاصِلُ القُرْآنِ تَعْتَمِدُ كَثِيرًا عَلَىٰ الحَرَكَاتِ والمُدُودِ والصِّيَغِ، دُونَ تَمَاثُلِ الحُرُوفِ، وبذَلِكَ تُخَالِفُ قَوَافِيَ القَصَائِدِ."[٩٢]

**الحِكْمَةُ التَّاسِعَةُ:** ومِنْ وصَايا لُقْمَان التي تَنَاوَلَتْ طُرُقَ التَّأَدُّبِ فِي مُعَامَلَةِ النَّاسِ: أَدَبُ الحَدِيثِ؛ وهو ما ظَهَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾[٩٣]؛ فَقَدْ وَصَّىٰ لُقْمَانُ ابْنَهُ هُنَا بِخَفْضِ الصَّوْتِ أَثْنَاءَ الكَلَامِ؛ لِمَا يُحْدِثُهُ مِنْ وَقَارٍ، ولِحَثِّهِ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ فَقَدْ ضَرَبَ لَهُ مَثَلاً عَلَىٰ السُّوءِ الذي

يَتَضَمَّنُهُ عُلُوُّ الصَّوْتِ بِصَوْتِ الحَميرِ؛ والذي اشْتَهَرَ بِقُبْحِهِ في ثَقَافَةِ العَرَبِ؛ نَظَرًا لِشِدَّتِهِ وإنْ كَانَ قَدْ يَكونُ ما سِواهُ أَقْبَحُ مِنْهُ في بَعْضِ الحَيوانِ. وإنَّمَا ضَرَبَ اللهُ المَثَلَ بِمَا هُوَ المَعْروفِ عِنْدَ النَّاسِ.(٩٤)

وتَتَضَمَّنُ هَذِهِ الوَصِيَّةُ حَثًّا عَلَىٰ الثِّقَةِ بالنَّفْسِ، وتَنْفِيرًا مِنْ سُوءِ الأدَبِ؛ فَالصَّوْتُ المُرْتَفِعُ دَليلٌ عَلَىٰ ضَعْفِ حُجَّةِ صَاحِبِه.

هذا، ويَجْدُرُ بالذِّكْرِ القَوْل بأنَّ الخَطيبَ الشِّرْبِينِيَّ قَدْ فَاقَ جَميعَ المُفَسِّرينَ الذينَ قَرَأَ لَهُمْ البَاحِثُ في الاسْتِعَانَةِ بالعَديدِ مِنَ العُلومِ أَثْنَاءَ تَدَبُّرِهِ لآي القُرآنِ الكَريمِ التي تَضَمَّنَتْ حِكَمَ لُقْمَان؛ فإلىٰ جَانِبِ أَخْذِهِ بِعُلومِ العَرَبِيَّةِ وعُلومِ الحَديثِ النَّبَوِيِّ الشَّريفِ، وكُلِّ مَا يَتَّصِلُ بِعِلْمِ أُصولِ التَّفسيرِ، نَجِدُهُ قَدْ اسْتَعَانَ بِمَا لَديْهِ مِنْ مَعَارِفٍ طِبِّيَّةٍ؛ لِيَكْشِفَ عَن بَعْضِ المَعَاني المُسْتَتِرَة التي تَضَمَّنَتْها حِكْمَةٌ مِنْ حِكَمِ لُقْمَان، مِمَّا وَرَدَ الحَديثُ عَنْهُ مُجْمَلاً في القُرْآنِ الكَريمِ؛ وقد ظَهَرَ ذَلِكَ عِنْدَ الخَطيبِ الشِّرْبِينِيِّ لِغَضِّ الصَّوْتِ، والقَصْدِ في المَشْيِ؛ حَيْثُ قَال:

"﴿وَٱغۡضُضۡ﴾ أي: انْقُصْ ﴿مِن صَوۡتِكَۚ﴾ لَئلا يَكون صَوْتُكَ مُنْكَرًا، وتكون بِرَفْعِ الصَّوْتِ فَوْقَ الحَاجَةِ؛ كالأذانِ، فَهُوَ مَأْمورٌ بِهِ، وكانت الجَاهِلِيَّةُ يَتَمَدَّحونَ بِرَفْعِ الصَّوْتِ؛ قال القَائِلُ:

جَهِيرُ الكَلامِ جَهِيرُ العِطَاسِ ... جَهيرُ الرِّواءِ جَهِيرُ النَّغَمْ(٩٥)

وقَال مُقَاتِلُ: اخْفِضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَإنْ قيل: لِمَ ذُكِرَ المَانِعُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، ولم يُذْكَر المَانِعُ مِنْ سُرْعَةِ المَشْيِ؟ أُجِيبَ بِأَنَّ رَفْع الصَّوْتِ يؤذي السَّامِعَ، ويَقْرَع الصِّمَاخَ بِقُوَّتِهِ، ورُبَّما يَخْرِقُ الغِشَاءَ الذي دَاخِل الأُذُنِ، وأَمَّا

سُرْعَةُ المَشْيِ؛ فلا تُؤذي، وإنْ آذَتْ، فلا تُؤذي غَيْرَ مَنْ في طَرِيقِهِ، والصَّوْتُ يَبْلُغُ مَنْ عَلَىٰ اليَمينِ واليَسارِ؛ ولأنَّ المَشْيَ يُؤذي آلَةَ المَشْيِ، والصَّوْتُ يُؤذي آلَةَ السَّمْعِ، وآلَةُ السَّمْعِ عَلَىٰ بَابِ القَلْبِ، فَإنَّ الكَلامَ يَنْتَقِلُ مِن السَّمْعِ إلَىٰ القَلْبِ، ولا كَذَلِكَ المَشْي. وأيضًا فلأنَّ قُبحَ القَوْلِ أقْبَحُ مِنْ قُبْحِ الفِعْلِ، وحُسْنَه أحْسَن؛ لأنَّ اللسَانَ تُرْجُمَانُ القَلْب. ولمَّا كانَ رَفْعُ الصَّوْتِ فَوْق الحَاجَةِ مُنْكَرٌ، كما أنَّ خَفْضَهُ دونها تَمَاوتٌ وتَكَبُّرٌ، وكان قَدْ أشَارَ إلىٰ النَّهْي عَنْ هَذا بِمَنْ، فَأفْهَمَ أنَّ الطَّرَفيْن مَذْمومان، عَلَّلَ النَّهْيَ عَن الأوَّلِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ أَنكَرَ﴾ أي: أفْظَعَ وأبْشَعَ وأوْحَشَ﴿ ٱلْأَصْوَٰتِ﴾ كلها المُشْتَرِكَة في المَكَارِهِ بِرَفْعِها فَوْقَ الحَاجَةِ، وأخْلَىٰ الكَلامَ مِنْ لَفْظِ التَّشْبيهِ، وأخْرَجَهُ مَخْرَجَ الاسْتِعَارَةِ تَصْوير الصَّوْتِ الرَّافِع صَوْته فَوْقَ الحَاجَةِ بِصورَةِ النِّهَاقِ، وجَعل المُصَوِّت كَذَلِكَ حِمَارًا؛ مُبَالَغَةً في التَّهْجينِ، وتنْبيهًا عَلَىٰ أنَّهُ مِن الكَرَاهَةِ بِمَكَانٍ؛ فَقَالَ ﴿لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ أي: هَذَا الجِنْس لِمَا لَهُ مِن العُلُوِّ المُفْرِطِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَإنَّ كُلَّ حَيوانٍ قَدْ يُفْهَمُ مِنْ صَوْتِهِ أنَّهُ يَصيحُ مِنْ ثِقَلٍ أو تَعَبٍ؛ كالبَعيرِ، أوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، والحَمِارُ لَوْ مَاتَ تَحْتَ الحِمْلِ لا يَصيحُ، ولو قُتِلَ لا يَصيحُ، وفي بَعْضِ أوْقَاتِ عَدَمِ الحَاجَةِ يَصيحُ، وينهقُ بِصَوْتٍ أوَّلُهُ زَفيرٌ وآخِرُهُ شَهيقٌ، وهما فِعْلُ أهْلِ النَّارِ، وأُفْرِدَ الصَّوْتُ؛ لِيكونَ نَصًّا عَلَىٰ إرَادَةِ الجِنْسِ؛ لئِلا يُظَنُّ أنَّ الاجْتِمَاعَ شَرْطٌ في ذَلِكَ، ولِذِكْرِ الحِمَارِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ بَلاغَةِ الشَّتْمِ والذَّمِّ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ؛ ولِذَلِكَ يُسْتَهْجَنُ التَّصْريحُ باسْمِهِ، بَلْ يَكْنونَ عَنْهُ، ويَرْغَبونَ عَن التَّصريحِ بِهِ؛ فَيقولونَ: الطَّويلُ الأُذُنَيْنِ، كما يُكْنَىٰ عن الأشْياءِ المُسْتَقْذَرَةِ، وقد عُدَّ في مَساوِئِ الآدَابِ أنْ يَجْري ذِكْر الحِمَارِ في مَجْلِسِ قَوْمٍ

مِنْ ذَوي المُروءَةِ مِنَ العَرَبِ مَنْ لا يَرْكَب الحِمَارَ اسْتِنْكَافًا، وإنْ بَلَغَتْ مِنْهُ الرِّحْلَةُ، وإنَّمَا رَكِبَهُ -ﷺ- لِمُخَالَفَتِهِ عَادَتهم وإظْهَارِهِ التَّواضُع مِنْ نَفْسِهِ، وأمَّا الرَّفْعُ مَعَ الحَاجَةِ، فَغَيْرُ مَذْموم، فإنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَنْكَرٍ، ولا مُسْتَبْشَع.

فَإنْ قِيل: كَيْفَ يُفْهَمُ كَوْنُهُ أنْكَر الأصْواتِ، مَعَ أنَّ حَزَّ المُنْشَارِ بالمَبْرَدِ، ودَقَّ النِّحَاسِ بالحَديدِ أشَدُّ صَوْتًا؟ أُجيبَ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ الأوَّلُ: المُرَادُ أنْكَرُ أصْواتِ الحَيوانَاتِ صَوْتُ الحَميرِ، فلا يُرَدُّ السُّؤالُ، والثَّاني: إنَّ الصَّوْتَ الشَّديدَ لِحَاجَةٍ ومَصْلَحَةٍ لا يُسْتَبْشَعُ، ولا يُنْكَرُ صَوْتُهُ كَمَا مَرَّت الإشَارَةُ إليْهِ، بِخِلافِ صَوْتِ الحَمِيرِ، قَالَ مُوسىٰ بن أعين: سَمِعْتُ سُفيانَ الثَّوْرِيّ يَقول في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾، قَالَ: صِياحُ كُلِّ شَيءٍ تَسْبيحٌ للهِ- تَعَالَىٰ- إلا الحِمَار".[٩٦]

وفي نَهْجٍ مُمَيَّزٍ مِنْ جَانِبِهِ في حَصْرِ الآرَاءِ والأقْوالِ حَوْلَ مَوْضوعِ كُلِّ آيَةٍ يَقومُ بِتَفْسيرِهَا؛ لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ الإمَامَ جَلال الدِّينِ عَبد الرَّحْمَن السُّيوطِيّ(ت:٩١١هـ) قَدْ تَفَرَّدَ بَيْنَ نُظَرائِهِ مِنَ المُفَسِّرينَ بالالتِزَامِ بِمُحَاوَلَةِ حَصْرِ كُلِّ مَا رُوِيَ مِنْ حِكَمِ لُقْمَان ومواعظه ووصَاياه، وذلك في تَفْسيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ(الدُّر المَنْثور في التَّفْسيرِ المَأْثورِ)، مَعَ عَرْضِهِ للآرَاءِ المُتَخَالِفَةِ التي دَارَت حَوْلَ جُزْئِيَّاتِ قِصَّةِ لُقْمَان الحَكيم، وما اشْتَهَرَ مِنْ حِكَمِهِ ومواعظِهِ ووصَاياه، وعَمَلِهِ عَلَىٰ دَعْمِ مَا اخْتَارَ مِنْ تِلْكَ الآرَاءِ؛ عَنْ طَريقِ الإكْثَارِ مِن الرِّوايات الدَّاعِمَةِ لِمَا اخْتَارَهُ، مع حِرْصِهِ عَلَىٰ الكَشْفِ عَنْ طُرُقِ ما أوْرَدَ، وتَجَنُّبِهِ التَّصريح بالاخْتيارِ مِنْ بَيْنِ مَا أوْرَدَ مِنْ آراءٍ، مُوَجِّهًا قَارِئَ تَفْسيرِهِ- بِشَكْلٍ غَير مُبَاشِرٍ- لاخْتيارِ مَا ارْتَضَاهُ هو- أي: مَا ارْتَضَاهُ السُّيوطِيُّ نَفْسُهُ-

مُوهِمًا ذَلِكَ القَارِئَ بالوصولِ للنَّتيجَةِ- ذَاتِها- بِنَفْسِه، وهو مَا أَثْبَتَ للسُّيوطِيِّ- مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ البَاحِثِ- قُدرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ وعَقْلِيَّةٍ مَكَّنَتْهُ مِنْ مُحَاوَرَةِ العَقْلِ البَشَرِيِّ وإِقْنَاعِهِ بِأَفْكَارٍ بِعَيْنِها دونَ مُبَاشَرَة، ولعلَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ لِوجودِ رَغْبَةٍ مُلِحَّةٍ كَانَت مَوجُوَدَة لَدَىٰ ذَلِكَ العَالِمِ الجَليلِ، وقَدْ تَمَثَّلَتْ فِي نَشْرِ كُلِّ مَا تَضَمَّنَ قِيمًا أَخْلاقِيَّةً وتَرْبَوِيَّةً تَضَمَّنَتْهَا حِكْمَةٌ أو وَصِيَّةٌ نُسِبَتْ للُقْمَان الحَكيم أو لِغَيْرِهِ، حَتَّىٰ ولَوْ كَانَ مَا يَنْشُرُ- وقتئذ- غَيْر مُتَضَمَّنٍ فِي القُرْآنِ أو السُّنَّة.(٩٧)

## الخَاتِمَةُ :

الحَمْدُ للهِ الذيِ هَدَانَا لِهَذَا، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أنْ هَدَانَا اللهِ، وَبَعْد،،،

**لَقَدْ كَشَفَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَنْ بَعْضِ النَتَائِجِ؛ لَعَلَّ أَهمها :**

**أوَّلاً:** اسْتَعْمَلَ لُقْمَانُ الحَكِيمُ أسْلوبَ الوَعْظِ، لِنَشْرِ حِكَمَهِ ووصَاياه التي اشْتَهَرَ بِها؛ وهو ما تَمَثَّلَ في التَّذكيرِ بِوجوهِ الخَيْرِ، والزَّجْرِ المُقْتَرِن بِالتَّخْويفِ مِنْ وجوهِ الشَّرِّ، وذلك مع الاقْتِرانِ بما يُؤثِّرُ في النُّفوسِ، ويَسْتَقْطِبُ القُلوبَ، وهو ما يُشْعِرُ المُوعوظَ بِخَوْفِ الوَاعِظِ عليه، ورَحْمَتِهِ بِهِ؛ فَيَنْصَاعُ ذَلِكَ المَوْعوظُ لوصايا وَاعِظِهِ؛ فَيَأْتَمِرُ بِمَا في تِلْكَ الوصايا مِنْ أوامِر، ويَمْتَنِعُ عَمَّا فيها مِنْ نَواهِي.

**ثَانِيًا:** أوْصَىٰ لُقْمَانُ الحَكيمُ ابْنَهُ بِوصَايا جَمَعَتْ بَيْنَ أصولِ العَقيدَةِ، والأعْمَالِ الصَّالِحَةِ التي تُرْضِي اللهِ، وأَدَبِ المُعَامَلَةِ مع النَّاسِ؛ وذلك عَنْ طَريقِ التَّخَلُّقِ بما كان مَحْمودًا مِنَ الصِّفَات.

**ثَالِثًا:** تَنَوَّعَتْ طُرُقُ العَرْضِ لِحِكَمِ لُقْمَان ومواعِظِهِ ووصَاياه بَيْنَ المُفَسِّرينَ للقُرْآنِ الكَريم بِشَكْلٍ وَاضِحٍ؛ فَكَانَ مِنْهُم مَنْ اكْتَفَىٰ بِبَيانِ مَعَاني الأَلْفَاظِ التي تَضَمَّنَتْها تِلْكَ الحِكَمِ والمواعظ والوَصَايا الوَارِدَةُ في القُرْآنِ الكَريمِ بِشَكْلٍ مُعْجَمِيٍّ، وكان منْهُم مَنْ فَسَّرَ ما وَرَدَ مِنْ تِلْكَ الحِكَمِ في القُرآنِ وما لَمْ يَرِد فيه مِنْها ، وذلك بِشَيءٍ مِنَ التَّفصيلِ بِمَا يَتَنَاسَبُ وحَال قِصَّةِ لُقْمَان في القُرْآنِ الكَريمِ بما فيهِ فَائِدَة. وقد أظْهَرَ هؤلاءُ وهَؤلاءُ- خِلالَ رَحَلاتِهِم التَّفْسِيرِيَّةِ- مَوْسوعِيَّةً في الكَشْفِ عَنْ كُلِّ مَا لَهُ اتِّصَال بِحِكَمِ لُقْمَان الوَارِدَة إجْمَالاً في القُرْآنِ الكَريمِ؛ وقد تَمَثَّلَ ذَلِكَ في اسْتِعَانَةِ كُلٍّ مِنْهُم بِمَا تَبَحَّرَ فيه مِنْ

عُلوم كان لها اتِّصَالٌ بِعِلْمِ أُصولِ التَّفسيرِ، وقد مَثَّلَ البَاحِثُ لِذَلِكَ بِالإمامِ القُرْطُبِيِّ (ت:٦٧١هـ) في كِتَابِهِ المُسَمَّىٰ بـ (الجَامِع لأحْكَامِ القُرآن)، والخَطيبِ الشِّربِينِيِّ (ت:٩٧٧هـ) في كِتَابِهِ المُسَمَّىٰ بـ (السِّرَاج المُنير في الإعَانَةِ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ بَعْضِ مَعَاني كَلامِ رَبِّنا الحَكيمِ الخَبير)، والطَّاهِرِ بن عَاشور (ت:١٣٩٣هـ) في تَفْسِيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ (تَحرير المَعْنىٰ السَّديدِ، وتَنْوير العَقْلِ الجَديدِ مِنْ تَفسيرِ الكِتَابِ المَجيد).

**رَابِعًا:** أثْبَتَت الدِّرَاسَةُ أنَّ هُنَاكَ مِنَ المُفَسِّرينَ مَنْ بَالَغَ في الاهْتِمَامِ بِجَمْعِ كُلِّ مَا طَالَتْهُ أيْديهِم مِنْ حِكَمِ لُقْمَان ومَواعِظَهُ ووصاياه، واجْتَهَدَ في تَضْمِينِها في تَفْسيرِهِ، دُونَ اهْتِمامٍ بِالتَّعْليقِ علىٰ ما أوْرَدَ منها أحْيَانًا، ودُونَ إثْبَاتٍ للمَصَادِر التي اسْتَقَىٰ مِنْهَا مَادَّتَهُ في ذَلِكَ الشَّأْنِ أحْيَانًا أُخْرَىٰ؛ وقَدْ مَثَّلَ البَاحِثُ لِلفَريقِ الأوَّلِ بِجَلالِ الدِّينِ السُّيوطِيِّ (ت:٩١١هـ) في كِتَابِهِ المُسَمَّىٰ بـ (الدُّرّ المَنْثور في التَّفسيرِ المَأثورِ)، ومَثَّلَ للفَريقِ الثَّاني بِالثَّعْلَبِيِّ (ت:٤٢٧هـ) في تَفْسيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ (الكَشْف والبَيان عَنْ تَفسيرِ القُرْآن).

**خَامِسًا:** أثْبَتَت الدِّرَاسَةُ طَريقَةً مُمَيَّزَةً لجَلالِ الدِّينِ السُّيوطِيِّ(ت:٩١١هـ) في تَنَاوُلِ حِكَمِ لُقْمَان ومواعِظِهِ ووصَاياه بَيْنَ نُظَرَائِهِ مِنَ المُفَسِّرينَ مِمَّنْ تَنَاولوا تِلْكَ الحِكَم والمواعِظ والوَصَايا بِالحَصْرِ والشَّرْحِ والتَّحْليلِ؛ وقد ظَهَرَ ذَلِكَ جَلِيًّا حِينَ الْتَزَمَ- رَحِمَهُ اللهِ- بِمُحَاوَلَةِ حَصْرِ كُلِّ مَا رُوِيَ مِنْ تِلْكَ الحِكَمِ والمواعِظِ والوصَايا في تَفْسيرِهِ المُسَمَّىٰ بـ (الدُّر المَنْثور في التَّفْسيرِ المَأْثورِ)، مع عَرْضِهِ للآرَاءِ المُتَخَالِفَةِ التي دَارَت حَوْلَ جُزْئِيَّاتِ قِصَّةِ لُقْمَان الحَكيم، وما اشْتَهَرَ مِنْ حِكَمِهِ ومواعظِهِ ووصَاياه، وعَمَلِهِ عَلَىٰ دَعْمِ مَا اخْتَارَ مِنْ تِلْكَ الآرَاءِ؛ عَنْ طَريقِ الإكْثَارِ مِن الرِّوايات الدَّاعِمَةِ لِمَا اخْتَارَهُ، مَعَ حِرْصِهِ عَلَىٰ

الكَشْفِ عَنْ طُرُقِ ما أَوْرَدَ، وتَجَنُّبِهِ التَّصريح بالاخْتيارِ مِنْ بَيْنِ مَا أَوْرَدَ مِنْ آراءٍ، مُوَجِّهًا قَارِئَ تَفْسيرِهِ- بِشَكْلٍ غَير مُبَاشِرٍ- لاخْتيارِ مَا ارْتَضَاهُ هو- أي: مَا ارْتَضَاهُ السُّيوطِيُّ نَفْسُهُ- مُوهِمًا ذَلِكَ القَارِئَ بالوصولِ للنَّتيجَةِ- ذَاتِها- بِنَفْسِه، وهو مَا أَثْبَتَ للسُّيوطِيِّ- مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ البَاحِثِ- قُدرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ وعَقْلِيَّةٍ مَكَّنَتْهُ مِنْ مُحَاوَرَةِ العَقْلِ البَشَرِيِّ وإقْنَاعِهِ بِأَفْكَارٍ بِعَيْنِها دونَ مُبَاشَرَة.

وَآخِرُ دَعْوانَا أَنْ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين.

## قَائِمَةُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ :

١. الآحَادُ والمَثاني: أبو بكر بن أبي عَاصِم، أحمد بن عمرو بن الضَّحاك بن مخلد الشَّيباني(ت:٢٨٧هـ)، تَحقيقُ د. باسم فيصل أحْمَد الجَوابرة، ط. دار الرَّايَة، الرِّياضُ، السُّعوديَّةُ، ط١، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢. أحاديثُ الشُّيوخِ الثِّقات (المَشْيَخَةُ الكُبْرَىٰ): مُحَمَّد بن عبد الباقي بن مُحَمَّد الأَنْصَارِيُّ الكَعْبِيُّ، أبو بكر، المَعروفُ بقاضي المارِسْتان (ت:٥٣٥هـ)، تحقيقُ الشَّريف حاتم بن عارف العَونيّ، ط. دار عالَمِ الفَوائِدِ للنَّشْرِ والتَّوزيع، مَكَّةُ المُكَرَّمَةُ، السُّعوديَّةُ، ط١، سنة ١٤٢٢هـ.

٣. الأَصْمَعيَّاتُ اختيار الأَصْمَعِيِّ: الأَصْمَعِيُّ، أبو سعيد عبد المَلِك بن قريب بن علي بن أصمع (ت:٢١٦هـ)، تَحقيقُ أحمد مُحَمَّد شِاكِر، وعبد السَّلام مُحَمَّد هارون، ط. دار المَعَارِف، مصر، ط ٧، سنة ١٩٩٣م.

٤. الأَمَالِيُّ= شذورُ الأمالي: أبو علي القالي، إسماعيل بن القَاسِم بن عَيْذون بن هارون بن عيسىٰ بن محمد بن سلمان (ت:٣٥٦هـ)، ترتيب مُحَمَّد عبد الجَوَّاد الأَصْمَعِيُّ، ط. دار الكُتُبِ المِصْرِيَّة، القاهرة، مصر، ط٢، سنة ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٥. أَنْوارُ التَّنزيلِ وأَسْرارُ التَّأويل: نَاصِر الدِّينِ أبو سعيد عبد اللهِ بن عمر بن مُحَمَّد الشِّيرازيُّ البَيْضَاويُّ (ت:٦٨٥هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد عبد الرَّحمن المَرْعَشْلِيُّ، ط. دار إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بَيْروت، لُبْنَان، ط١، سنة ١٤١٨هـ.

٦. أَوْضَحُ التَّفاسير: مُحَمَّد مُحَمَّد عبد اللطيف بن الخَطيب (ت:١٤٠٢هـ)، ط. المَطْبَعَة المِصْرِيَّة ومَكتبَتها، القَاهِرَةُ، مصر، ط٦، سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

٧. بَحْرُ العلومِ = تَفسيرُ السَّمرقَنْدِيِّ: نَصْرُ بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن ابْراهيم السَّمَرْقَنْدِيُّ أبو الليث، ط.دار الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بَيْروت، لُبْنَان، ط١، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٨. البُرْصانُ والعِرْجَانُ والعِمْيانُ والحولان: عمرو بْن بَحْر بْن مَحْبوب الكنانيُّ بالولاءِ، الليثيّ، أبو عُثْمان، الشَّهيرُ بالجَاحِظِ (ت:٢٥٥هـ)،ط. دار الجِيلِ، بَيروت، لُبْنَان، ط١، سنة ١٤١٠هـ.

٩. التَّحريرُ والتَّنويرُ= تَحْريرُ المَعْنَىٰ السَّديدِ، وتَنويرُ العَقْلِ الجَديدِ مِنْ تَفْسيرِ الكِتابِ المَجيد: مُحَمَّد الطَّاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطَّاهر بن عَاشور التُّونسيُّ(ت: ١٣٩٣هـ)، ط. الدَّار التُّونسيَّة للنَّشْرِ، تُونِس، سنة ١٩٨٤هـ.

١٠. تَعْظيمُ قَدْرِ الصَّلاة: أبو عبد اللهِ مُحَمَّد بن نَصْر بن الحَجَّاج المَرْوَزِيُّ (ت:٢٩٤هـ)، تَحْقيقُ د.عبد الرَّحْمَن عبد الجَبَّار الفَريوائيُّ، ط. مكتبة الدَّارِ، المَدينَةُ المُنَوَّرَةُ، السعودية، ط١، سنة ١٤٠٦هـ.

١١. تَفسيرُ الطَّبَرِيِّ= جَامِعُ البيانِ عَنْ تَأويلِ آي القُرْآن: مُحَمَّد بن جَرير بن يزيد بن كثير بن غَالِب الآمِلِيُّ، أبو جعفر الطَّبَرِيُّ (ت:٣١٠هـ)، تَحْقيقُ د.عبد اللهِ بن عبْد المُحْسِن التُّركيُّ، ط. دار هجرِ للطِّبَاعَةِ والنَّشْرِ والتَّوزيعِ والإعْلانِ، الجِيْزَة، مصر، ط١، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢. تَفسيرُ القُرْآنِ العَظيم: أبو الفِداءِ إسْماعيل بن عمر بن كثير القُرَشِيُّ البَصْرِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ(ت:٧٧٤هـ)، تَحْقيقُ سامي بن مُحَمَّدَ سلامة،ط. دار طِيبة للنَّشْرِ والتَّوْزيعِ، القَاهِرَةُ، مصر، ط٢، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٣. تَفسيرُ القُرْآنِ العَظيم: أبو مُحَمَّد عبد الرَّحْمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المُنْذِر التَّميميُّ، الحَنْظَلِيُّ، الرَّازيُّ ابن أبي حَاتِم (ت:٣٢٧هـ)، تَحْقيقُ

أَسْعَد مُحَمَّد الطَّيِّب، ط. مَكْتَبَة نِزار مُصْطفىٰ الباز، السعودية، ط٣، سنة ١٤١٩هـ.

١٤. جَامِعُ بَيَانِ العِلْمِ وفَضْلِهِ: أبو عمر يوسف بن عبد اللهِ بن مُحَمَّد بن عبد البَرِّ بن عاصم النمريُّ القُرْطُبِيُّ (ت:٤٦٣هـ)، تَحْقيقُ أبي الأَشْبَالِ الزُّهيريُّ، ط. دار ابن الجوزيّ، السُّعودِيَّةُ، ط١، سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٥. الجَامِعُ الكَبيرُ= سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أبو عيسىٰ مُحَمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرَة بن موسىٰ بن الضَّحَّاك، التِّرْمِذِيُّ (ت:٢٧٩هـ)، تَحْقيقُ بَشَّار عَوَّاد مَعْروف، ط. دار الغَرْبِ الإِسْلامِيِّ، بَيْروت، لُبْنان، سنة ١٩٩٨م.

١٦. الجَامِعُ لأَحْكَامِ القُرْآن= تَفسيرُ القُرْطُبِيُّ : أبو عبد اللهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أبي بَكْرٍ بن فرح الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، شَمْسُ الدِّينِ القُرْطُبِيُّ (ت:٦٧١هـ)، تَحْقيقُ أَحْمَد البَرْدونِيُّ، وإبراهيم أطفيش، ط. دار الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، القَاهِرَةُ، مصر، ط٢، سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

١٧. الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحيحُ المُخْتَصَرُ مِنْ أمورِ رَسولِ اللهِ-ﷺ- وسُنَنِهِ وأَيَّامِهِ= صَحيحُ البُخَارِيِّ: مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبد اللهِ البُخَارِيُّ الجَعْفِيُّ (ت:٢٥٦هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد زهير بن ناصِر النَّاصِر، ط. دار طَوْقِ النّجَاةِ، بَيْروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ.

١٨. الجَدْولُ في إعْرَابِ القُرْآنِ الكريم: محمود بن عبد الرَّحيم صافي (ت:١٣٧٦هـ)، ط. دار الرَّشيدِ، دِمَشْق، سوريا- مُؤَسَّسَة الإيمان، بيروت، لُبْنَان، ط٤، سنة ١٤١٨هـ.

١٩. حِلْيَةُ الأَوْلياءِ وطَبَقَاتُ الأَصْفِياء: أبو نعيم أَحْمَد بن عبد اللهِ بن أَحْمَد بن إِسْحاق بن موسىٰ بن مهران الأصبهانيُّ (ت:٤٣٠هـ)،ط. مطبعة السَّعَادَةِ،

مصر، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٠. خَزَانَةُ الأدَبِ ولُبُّ لُبابِ لِسَانِ العَرَب: عبد القادر بن عمر البغدادِيُّ (ت:١٠٩٣هـ)، تَحْقيقُ وشَرْحُ عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، ط. مكتبة الخَانجيّ، القَاهِرَةُ، مصر، ط٤، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢١. الدُّرُّ المَنْثورُ فِيْ التَّفسيرِ المَأثور: أبو الفَضْل جَلال الدِّينِ عبد الرَّحْمن بن أبيْ بكر السُّيوطيُّ الشَّافِعِيّ(ت:٩١١هـ)، ط. دار الفِكْرِ، بيروت، لُبْنَان، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٢. السِّرَاجُ المُنيرُ في الإعَانَةِ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ بَعْضِ مَعَاني كَلامِ ربنا الحكيم الخبير: شَمْسُ الدِّينِ، مُحَمَّد بن أحْمَد الخَطيب الشِّرْبينيُّ الشَّافِعِيّ (ت:٩٧٧هـ)، ط. مطبعة بولاق (الأميريَّة)، القَاهِرَةُ، مصر، سنة ١٢٨٥هـ.

٢٣. سِلْسِلَةُ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والمَوْضوعَةِ، وأثَرُهَا السَّيِّئُ في الأُمَّة: أبو عبد الرَّحْمن مُحَمَّد نَاصِر الدِّينِ، بن الحاجِّ نوح بن نجاتي بن آدم، الأشْقودريُّ الألْبَانِيُّ (ت:١٤٢٠هـ)، ط. دار المَعَارِف، الرِّياض- السعودية، ط١، سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٤. سُنَنُ ابْن مَاجَة : ابْنُ مَاجَة أبو عَبْد اللهِ مُحَمَّد بْن يَزيدِ القَزْوِينِيّ (ت:٢٧٣هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقي، ط. دار إحْياءِ الكُتُبِ العَرَبِيَّةِ- فيصل عيسَىٰ البَابيّ الحَلَبِيّ، مصر، سنة ١٤٣٢هـ.

٢٥. سُنَنُ أبي داود: أبو داود سُلَيْمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شَدَّاد بن عمرو الأزديُّ السِّجِسْتانِيُّ (ت:٢٧٥هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبد الحميد، ط.المكتبة العَصْرِيَّة، صيدا ، بيروت، لُبْنَان، (د.ت).

٢٦. السُّنَنُ الكُبْرَىٰ: أحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيٍّ بن موسىٰ الخُسْرَوْجِرديُّ

الخُراسَانِيُّ، أبو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ (ت:٤٥٨هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط. دار الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بَيْروت، لُبْنَان، ط ٣، سنة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٧. شَرْحُ أُصولِ اعْتِقادِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة: أبو القاسم هِبَةُ اللهِ بن الحسن بن منصور الطَّبَرِيُّ الرَّازِيُّ اللالِكَائِيُّ، تَحْقيقُ أَحْمَد بن سعد بن حِمْدان الغَامِدِيُّ، ط. دار طِيبة، السعودية، ط ٨، سنة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٢٨. شَرْحُ ديوانِ الحَمَاسَة: أبو علىٰ أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الحسن المَرْزوقِيُّ الأَصَفْهَانِيُّ (ت:٤٢١هـ)، تَحْقيقُ غريد الشَّيْخ، ط. دار الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبْنان، ط ١، سنة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٩. شَرْحُ السُّنَّة : مُحيي السُّنَّة، أبو مُحَمَّد الحُسَين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفَرَّاء البَغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت:٥١٦هـ)، تَحْقيقُ شُعَيْب الأَرْنَؤوط– مُحَمَّد زُهير الشَّاويش، ط. المَكْتَب الإِسْلامِيِّ، دِمَشْق، سوريا– بيروت، لبنان، ط٢، سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣٠. شَرْحُ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ فِي أُمَّهَاتِ الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ «لأَرْبَعَةِ آلافِ شَاهِدٍ شِعْرِيٍّ»: مُحَمَّد بن مُحَمَّد حَسَن شُرَّاب، ط. مؤسَّسَةِ الرِّسَالَةِ، ط٣، بَيْروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

٣١. شَرْحُ صَحيحِ البُخَارِيِّ: ابْنُ بَطَّال أبو الحَسَن عَلِيُّ بن خَلَف بن عبد المَلِكِ (ت:٤٤٩هـ)، تَحْقيقُ أبي تَميمٍ ياسر بن إبراهيم، ط. مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ، الرِّياضُ، السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٣٢. شُعَبُ الإيمَان: أحمد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ بن موسىٰ الخُسْرَوْجِرديُّ، الخُرَاسَانِيُّ، أبو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ (ت:٤٥٨هـ)، تَحْقيقُ د. عبد العَلِيِّ عبد الحميد حامِد، ط. مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ للنَّشْرِ والتَّوزيعِ، الرِّيَاضُ، السُّعودِيَّةُ، بالتّعَاوُنِ مَعَ

الدَّارِ السَّلَفِيَّة، مومباي ،الهند، ط١، سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣٣. القَضَاءُ والقَدَرُ: أحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ بن موسىٰ الخُسْرَوْجِرديُّ، الخُرَاسَانِيُّ، أبو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ (ت:٤٥٨هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد بن عبد اللهِ آل عامِر، ط. مَكْتَبَةِ العُبَيْكَان، الرِّياضُ، السعودية، ط١، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤. الكَامِلُ في اللغَةِ والأدَب: مُحَمَّدُ بن يزيدٍ المُبَرِّدُ، أبو العَبَّاس (ت:٢٨٥هـ)، تَحْقيقُ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط. دارِ الفِكْرِ العَرَبِيِّ، القَاهِرَةُ، مصر، ط٣، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٥. كِتَابُ التَّعْريفَات: عَلِيُّ بن مُحَمَّد بن عَلِيٍّ، الزَّينُ الشَّريفُ الجُرْجَانِيُّ (ت:٨١٦هـ)، تَحْقيقُ جَمَاعَةٍ مِن العُلَمَاءِ، ط. دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبْنَان، ط١، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٦. الكَشْفُ والبَيانُ عَنْ تَفْسيرِ القُرْآن: أحْمَد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الثَّعْلَبِيُّ، أبو إسْحاق (ت:٤٢٧هـ)، تَحْقيقُ الإمَامِ أبي مُحَمَّد بن عاشور، ط. دارِ إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٧. لِسَانُ العَرَب: مُحَمَّدُ بن مَكْرم بن عَلِيٍّ، أبو الفَضْلِ، جَمَالُ الدِّينِ ابن مَنْظور الأنْصَارِيُّ، الرُّويْفِعِيُّ، الإفْرِيقِيُّ (ت:٧١١هـ)، ط. دارِ صَادِر، بيروت، لُبْنَان، ط٣، سنة ١٤١٤هـ.

٣٨. لَطَائِفُ الإشَارَات: عبدُ الكَريمِ بن هوازن بن عبد المَلِكِ، القُشيريُّ (ت:٤٦٥هـ)، تَحْقيقُ إبراهيم البَسْيونِيُّ، ط. دارِ الكِتَابِ العَرَبِيِّ، القَاهِرَةُ، مصر، سنة ١٩٧١م.

٣٩. المُحَررُ الوجيزُ في تَفسيرِ الكِتَابِ العَزيز: أبو مُحَمَّد عبد الحَقِّ بن

غالِب بن عبد الرَّحْمَن بن تَمَّام بن عَطِيَّة، الأَنْدَلُسِيُّ، المُحَارِبِيُّ (ت:٥٤٢هـ)، تَحْقيقُ عَبْدِ السَّلامِ عبد الشافي محمد، ط. دارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، ط١، سنة ١٤٢٢هـ.

٤٠. مُسْنَدُ ابن أبي شَيْبة: أبو بَكْرٍ بن أبي شَيْبَة، عبد اللهِ بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عُثْمان بن خواستيِّ، العَبسِيُّ (ت:٢٣٥هـ)، تَحْقيقُ عادِل بن يوسف العَزَّازِيُّ، وأحمد بن فريد المَزيديُّ، ط. دارِ الوَطَنِ، الرِّيَاضُ، السعودية، ط١، سنة ١٩٩٧م.

٤١. مُسْنَدُ الإمَامِ أحْمَد بن حَنْبَل: أبو عبد اللهِ أحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبل بن هِلالِ بن أَسَدِ، الشَّيبانِيُّ (ت:٢٤١هـ)، تَحْقيقُ شُعَيْب الأرْنؤوط، وعادِل مُرْشِد، وآخرين، ط. مُؤسَّسَةِ الرِّسَالَةِ، بيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٤٢. المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْتَصَرُ بِنَقْلِ العَدْلِ عَن العَدْلِ إلَىٰ رَسولِ اللهِ ﷺ= صَحيحُ مُسْلِم: مُسْلِمُ بْن الحَجَّاجِ، أبو الحَسَن القُشيرِيُّ النَّيْسَابورِيُّ (ت:٢٦١هـ)، كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ، بَابُ أَخْذِ الْحَلَالِ وتَرْكِ الشُّبُهَاتِ، تَحقيقُ مُحَمَّد فؤاد عَبْد الباقي، ط. دارِ إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، لُبْنَان، سنة ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.

٤٣. المِصْبَاحُ المُنيرُ في غَريبِ الشَّرْحِ الكَبير: أحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيٍّ الفَيُّومِيُّ، ثُمَّ الحَمَوِيُّ، أبو العَبَّاس (ت: نحو٧٧٠هـ)، ط. المَكْتَبَةِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبنان، سنة ١٩٩٤م.

٤٤. مُعْجَمُ البُلْدَان: شِهَابُ الدِّينِ، أبو عَبد اللهِ ياقوت بن عبد اللهِ، الرُّومِيُّ، الحَمَوِيُّ (ت:٦٢٦هـ)،ط دارِ صَادِرِ، بيروت، ط٢، سنة ١٩٩٥م.

٤٥. مَفَاتِيحُ الغَيْبِ = التَّفْسيرِ الكَبيرُ: أبو عبد اللهِ مُحَمَّد بن عمر بن الحَسَنِ بن الحُسَيْن، التَّميميُّ الرَّازِيُّ، المُلَقَّبُ بِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، خَطيبُ الرَّيِّ (ت:٦٠٦هـ)،ط. دارِ إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، ط٣، سنة ١٤٢٠هـ.

٤٦. مُوَطَّأ الإمَامِ مَالِك: مَالِكُ بن أنسٍ بن مالِك بن عامِر الأصْبُحِيُّ، المَدَنِيُّ (ت:١٧٩هـ)، تَصْحيحُ وتَعْليقُ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط. دارِ إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، لبنان، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

---

(١) سُورَة الإسْراء: آية ١٠٦.

(٢) سُورَة مُحَمَّد: آية ٢٤.

(٣) سُورَةُ لُقْمَان: آيات ١٢ - ١٩.

(٤) يُمَثِّلُ لِذَلِكَ دِرَاسَةٌ بِعُنْوانِ: مَعَالِمُ أُصولِ التَّرْبِيَةِ الإسْلامِيَّةِ مِنْ خِلالِ وَصَايا لُقْمَان لابنِهِ: عبد الرَّحمن مُحَمَّد عبد المُحْسِن الأنْصَارِيُّ، ط. مَجَلَّة الجَامِعَة الإسْلامِيَّة بِالمَدينَةِ المُنَوَّرَةِ، السعودية، ط ٢٨، سَنَةُ ١٤١٧هـ- ١٤١٨هـ، و مَقَال بِعُنْوانِ: دُروسٌ تَرْبَوِيَّةٌ مِنْ خِلالِ وَصَايا لُقْمَان الحَكيم: د. علي محيي الدِّين القُرَّه دَاغي، مَقَالٌ مَنْشورٌ بِجَريدَةِ الشَّرْقِ الأوْسَطِ، لندن، العَدَدُ (٩٠٤١)، سَنَةُ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٥) انظر تَفسير القُرآنِ العَظيم: أبو الفِداء إسْماعيل بن عُمر بن كَثير القُرَشِيّ البَصْرِيّ، ثُمَّ الدِمَشْقِيّ (ت:٧٧٤هـ)، ٦/ ٣٣٣- ٣٣٤، تحقيق سَامي بن مُحَمَّد سَلامَة،ط. دار طِيبة للنَّشْرِ و التَّوزيعِ، القَاهِرَة، مصر، ط٢، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، و أوْضَح التَّفاسير: مُحَمَّد مُحَمَّد عبد اللطيف بن الخَطيبِ (ت:١٤٠٢هـ)،١/ ٥٠٠، ط. المَطْبَعَة المِصريَّة و مكتبتها، القَاهِرَةُ، مصر، ط٦، سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

(٦) التَّحريرُ و التَّنْويرُ «تَحريرُ المَعْنَىٰ السَّديدُ، و تَنويرُ العَقْلِ الجَديدِ مِنْ تَفْسيرِ الكِتَابِ المَجيد»: مُحَمَّد الطَّاهِرُ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الطَّاهر بن عاشور التُّونسيّ (ت:١٣٩٣هـ)، ٢١/ ١٥١، ط الدَّار التُّونسِيَّة للنَّشْرِ، تونس، سنة ١٩٨٤هـ، و انظر

الجَدول في إعْرابِ القُرآنِ الكَريمِ: محمود بن عَبْدِ الرَّحيم صافي (ت:١٣٧٦هـ)، ٢١/ ٧٨، ط. دار الرَّشيد، دِمَشْق، سوريا- مُؤسَّسَة الإيمان، بيروت، لبنان، ط٤، سنة ١٤١٨هـ.

(٧) سُورَةُ لُقْمان: آية ١٣، و الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآن = تَفْسيرُ القُرْطُبِيِّ: أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحْمَد بن أبي بَكْرٍ بن فَرَحٍ الأنَصَارِيّ الخَزْرَجِيّ، شَمْسُ الدِّينِ القُرْطُبِيّ (ت:٦٧١هـ)، ١٤/ ٦٢، تحقيق أحْمَد البَرْدُونيّ، و إبراهيم أطفيش، ط. دار الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، القَاهِرَة، مصر، ط٢، سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٨) انظر تَفسير القُرآنِ العَظيم: ابن كثير، ٦/ ٣٣٣- ٣٣٤، وتَفسير الطَّبريِّ = جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تَأويلِ آي القُرْآن: مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآمِلِي، أبو جعفر الطَّبرِيّ (ت:٣١٠هـ)، ١٨/ ٥٤٦- ٥٤٩، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التُّركيّ، ط. دار هَجر للطِّبَاعَةِ و النَّشْرِ و التَّوزيعِ و الإعْلان، الجِيْزَة، مصر، ط١، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. وكَانَ مِنْ هؤلاءِ الذين رَجَّحوا رَأْيَ الجُمْهورِ: شَمْسُ الدِّينِ، مُحَمَّد بن أحمد الخَطيب الشِّربينيّ الشَّافِعِيّ (ت:٩٧٧هـ) في كِتَابِهِ السِّراج المُنير في الإعَانَةِ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ بَعْضِ مَعَاني كَلام رَبنا الحَكيم الخَبير،٣/ ١٨٣- ١٨٤، ط. مطبعة بولاق (الأميريَّة)، القَاهِرَة، مصر، سنة ١٢٨٥هـ. و انظر الرَّأي ذَاته في: أنْوارُ التَّنزيلِ و أسْرارُ التَّأويل: نَاصِرُ الدِّينِ، أبو سعيد عبد الله بن عُمَر بن محمد الشِّيرازيّ البَيْضَاوِيّ (ت:٦٨٥هـ)،٤/ ٢١٣، تحقيق مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن المَرْعَشْلِيّ، ط. دار إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤١٨هـ.

(٩) انظر الحَديث في حِلْيَةِ الأوْلِياءِ و طَبَقاتِ الأصْفِياء: أبو نعيم أحَمْدَ بن عبد الله بْن أحْمَد بن إسْحَاق بن موسىٰ بن مهران الأصبهانِيّ (ت:٤٣٠هـ)،٦/ ١٧٣،ط.مطبعَة السَّعَادَة، مصر، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، و أحَاديثِ الشُّيوخِ الثِّقَاتِ (المشيخة الكبرىٰ): مُحَمَّد بن عبد البَاقي بن مُحَمَّد الأنصارِيّ الكَعْبِي، أبو بكر، المَعروفُ بَقَاضِي المارِسْتان (ت:٥٣٥هـ)، ٢/ ١٠٢٨، رقم (٤٤٧)، تَحقيقُ الشَّريف حَاتِم بن عَارِف العَونيّ، ط.دار عَالم الفَوائِدِ للنَّشْرِ و التوزيع، مكة المكرمة، السعودية، ط١، سنة ١٤٢٢هـ، و جَامِعِ بَيانِ العِلْمِ و فَضْلِهِ: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد

البَرِّ بن عَاصِم النَّمْرِي، القُرْطُبِيّ (ت:٤٦٣هـ)،١/ ٨٤، رقم (٧١)، تحقيق أبي الأشْبالِ الزُّهيرِيّ، ط. دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(١٠) انظر مُعْجَم البُلْدَان: شِهَابُ الدِّينِ أبو عبد الله يَاقوت بن عبد الله الرُّومِيّ الحَمَوِيّ (ت:٦٢٦هـ)،١٩/٤،ط دار صَادِر، بَيْروت، لُبْنَان، ط٢، سنة ١٩٩٥م.

(١١) انظر تَفسيرُ القُرْآنِ العَظيم: أبو مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المُنْذِر التَّميمِيّ، الحَنْظَلِيّ، الرَّازِيّ ابن أبي حَاتِم (ت:٣٢٧هـ)،٩/ ٣٠٩٧- ٣٠٩٨، تحقيق أسْعَد مُحَمَّد الطَّيِّب، ط. مَكْتَبَة نِزَار مُصْطَفىٰ البَاز، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعودية، ط٣، سنة ١٤١٩ هـ، و الدُّرُّ المَنْثورُ فِىْ التَّفْسيرِ المَأثورِ: أبو الفَضْل جَلال الدِّينِ عَبْد الرَّحْمَن بن أبىٰ بَكْرٍ السُّيوطِىّ الشَّافِعِىّ (ت:٩١١هـ)، ٦/ ٥٠٩- ٥١٩، ط. دار الفِكْرِ، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

(١٢) انظر الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآن : القُرْطُبِيُّ، ١٤/ ٥٩- ٦١، و الجَدْوَلُ في إعْرَابِ القُرْآن: محمود عبد الرَّحيم صَافي، ٢١/ ٧٨- ٧٩.

(١٣) المِصْبَاحُ المُنيرُ في غَريبِ الشَّرْحِ الكَبير: أحْمَد بن مُحَمَّد بن علي الفَيُّوميُّ، ثُمَّ الحَمَوِيُّ، أبو العَبَّاس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، ١/ ١٤٥، ط. المَكْتَبَةِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٤م.

(١٤) انظر لِسَان العَرَب: مُحَمَّد بن مَكْرَم بن عَلِيّ، أبو الفضل، جَمَالُ الدِّينِ، ابن مَنْظور، الأنَصْارِيُّ الرُّوِيفِعِىُّ، الإفْرِيقِىُّ (ت:٧١١هـ)، ١٢/ ١٤٠- ١٤٤ بِتَصَرُّف، ط. دارِ صَادِر، بيروت، لُبْنان، ط٣، سنة ١٤١٤هـ.

(١٥) انظر أنوارُ التَّنْزيلِ، و أسْرارُ التَّأويلِ: البَيضَاوِيُّ،٤/ ٢١٣، و كِتَابُ التَّعريفَات: عَلِيُّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ، الزَّينُ، الشَّريفُ، الجُرْجَانِيُّ (ت:٨١٦هـ)،١/ ٩١، تَحقيقُ جَمَاعَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ، ط. دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٦) انظر مَفَاتيحُ الغَيْبِ= التَّفسيرُ الكَبيرُ: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن الحَسن بن الحُسَيْن التَّيمِيُّ، الرَّازِيُّ، المُلَقَّبُ بِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، خَطيبُ الرَّي (ت:٦٠٦هـ)، ٢٥/ ١١٩، ط. دارِ إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، لُبْنَان، ط٣، سنة ١٤٢٠هـ.

(١٧) التَّحريرُ و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور،٣/ ٦١.

(١٨ المصدر السابق: ٣/ ٦٣.

(١٩) التَّحريرُ و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور، ٣/ ٦٣- ٦٤ بتصرف يسير.

(٢٠) انظر مُوَطَّأ الإمام مَالِك: مَالِكُ بن أَنَس بن مَالِك بن عَامِر الأصبحيّ المَدَنِيّ (ت:١٧٩هـ)،٢/ ٩٩٠، رقم(٩٩٠)، و ٢/ ١٠٠٢، رقم (١)، تَصحيح و تَعْليق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التُّراثِ العَرَبِيِّ، بَيْروت، لُبْنان، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

(٢١) انظر أَمْثِلَة لِمَا وَرَدَ مِنْها في مُسْنَدِ الإمَامِ أَحْمَد بن حَنْبَل: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل بن هِلال بن أَسَد الشَّيبانيُّ (ت:٢٤١هـ)،٣/ ١٨٩، رقم (١٦٥٠)، تَحْقيقُ شُعيب الأرنؤوط، و عادِل مُرْشِد، و آخرين، ط. مؤسَّسة الرِّسَالَة، بَيْروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

(٢٢) انظر الكَشْف والبَيان عن تَفْسيرِ القُرآن: أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الثَّعلبيّ، أبو إسحاق (ت:٤٢٧هـ)، ٧/ ٣١٢- ٣٢٠، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور،ط. دار إحياء التُّراثِ العَرَبِيّ، بَيْروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، و قَدْ لاحَظَ البَاحِثُ أنَّ الثَّعْلَبِيَّ قَدْ بَالَغَ في حِكَايَةِ قِصَّةِ لُقْمَان، بِالإضَافَةِ إلى عَمْدِهِ إلى تَخْصيصِ فَصْلٍ- بِذَاتِه- للحَديثِ عَن بَعْضِ مَا ذَكَرَ مِنْ حِكَمِ لُقْمَان.

(٢٣) التَّحريرُ و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور،٢١/ ١٥١.

(٢٤) سُورَةُ لُقْمان: آية ١٢.

(٢٥) انظر الحَديث في الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحيحُ المُخْتَصَرُ مِنْ أمورِ رَسولِ اللهِ-ﷺ- وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ = صَحيحُ البُخَارِيِّ : مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبد الله البُخَارِيّ الجَعْفِيّ (ت:٢٥٦هـ)، كِتَابُ الإيمَانِ، بَابُ فَضْلِ مَنِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، رقم (٥٢)، تحقيق مُحَمَّد زهير بن ناصِر النَّاصِر، ط. دار طَوْقِ النّجَاةِ، بَيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ و المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْتَصَرُ بِنَقْلِ العَدْلِ عَن العَدْلِ إلَىٰ رَسولِ اللهِ ﷺ= صَحيحُ مُسْلِم : مُسْلِمُ بْن الحَجَّاج أبو الحَسَن القُشيرِيّ النَّيْسَابورِيُّ (ت:٢٦١هـ)، كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ، بَابُ أَخْذِ الْحَلَالِ و تَرْكِ الشُّبُهَاتِ،٣/ ١٢١٩، رقم (١٥٩٩)، تَحْقيقُ مُحَمَّد فؤاد عَبْد الباقي، ط. دارِ إحْياءِ التُّراثِ العَرَبِيِّ، بيروت، لبنان، سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م، و سُنَنُ ابْن مَاجَة: ابْنُ مَاجَة أبو عَبْد اللهِ مُحَمَّد بْن يَزيدِ القَزْوِينِيّ (ت:٢٧٣هـ)، كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ الْوُقُوفِ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ،٢/ ١٣١٨، رقم (٣٩٨٤)، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقي، ط. دار إحْياءِ الكُتُبِ العَرَبِيَّةِ- فيصل عيسَى البَابِيّ الحَلَبِيّ، مصر، سنة ١٤٣٢هـ .

(٢٦) الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآن: القُرْطُبِيُّ، ١٤/ ٦١، و انظر الحَديث باخْتِلافٍ يسيرٍ في الألفاظِ في صحيحِ البُخارِيِّ: كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ، ٨/ ١٠٠، رقم (٦٤٧٤)، و الجَامِعُ الكَبيرُ= سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أبو عيسىٰ مُحَمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرَة بن موسىٰ بن الضَّحَّاك، التِّرْمِذِيّ (ت:٢٧٩هـ)، أَبْوَابُ الزُّهْدِ عَنْ رَسُولِ اللهِ-ﷺ- بَابُ مَا جَاءَ فِي حِفْظِ اللِّسَانِ، ٤/ ٦٠٦، رقم (٢٤٠٩)، تحقيق بَشَّار عَوَّاد مَعْروف، ط. دار الغَرْبِ الإسْلامِيّ، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٨م .

(٢٧) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ بِنَصِّهِ في صَحيحِهِ: كِتَابُ الأَدَبِ، بَابُ سَتْرِ المُؤْمِنِ عَلَىٰ نَفْسِهِ، ٨/ ٢٠، رقم (٦٠٦٩).

(٢٨) الجَامِعُ لأحْكَامِ القرآن: القُرْطُبِيُّ، ١٤/ ٦١.

(٢٩) الدُّرُّ المَنْثور: السُّيوطِيُّ، ٦/ ٥١٢.

(٣٠) انظر تِلْكَ الحِكَم في السِّراجِ المنير: الخَطيبُ الشِّربِينِيّ، ٣/ ١٨٣ - ١٨٦.

(٣١) المَصْدَرُ السَّابِق: ٣/ ١٨٦.

(٣٢) سورة الرعد : آية ١٥.

(٣٣) انظر الحديث في شُعَبِ الإيمان: أحمد بن الحُسَيْن بن عليّ بن مُوسىٰ الخُسْرَوْجِرديّ الخُراسَانِيُّ، أبو بكر البَيهقيُّ (ت:٤٥٨هـ)، ٦/ ٢٣٠، رقم(٤٠٨٥)، تحقيق د.عبد العَلِيّ عَبد الحَميد حَامِد، ط. مكتبة الرُّشْدِ للنَّشْرِ والتَّوزيعِ، الرِّياض، السُّعوديَّة، بالتَّعاونِ مَعَ الدَّارِ السَّلَفِيَّةِ ،مومباي،الهند،ط١، سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م ، وشَرْح السَّنَّة: مُحيي السَّنَّةِ، أبو مُحَمَّد الحُسيْن بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفَرَّاء، البَغَوِيُّ، الشَّافِعِيُّ (ت:٥١٦هـ)، ٥/ ٥٠، رقم (١٢٧١)، تحقيق شُعَيْب الأرنؤوط- مُحَمَّد زهير الشَّاويش، ط.المكتب الإسْلامِي، دمشق،سوريا- بيروت، لبنان،ط٢، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٣٤) سُورَةُ لُقْمان: آية ١٤.

(٣٥) التَّحْريرُ و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عاشور، ٢١/ ١٥٢- ١٥٣.

(٣٦) سُورَةُ لُقْمان: آية ١٣.

(٣٧) سُورَةُ الذَّارِيَات: آية ٥٦.

(٣٨) سُورَةُ الأنْعَام: آية ١٢٥.

(٣٩) مِنْ هؤلاءِ كانَ الخَطيبُ الشِّربينيُّ في كِتَابِهِ المُسَمَّىٰ بـ السِّراج المُنير: ٣/ ١٨٥.

(٤٠) التَّحْريرُ و التَّنْوير: الطَّاهِرُ بن عاشور، ٢١/ ١٥٤– ١٥٥.

(٤١) الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرآن: القرطبي، ١٤/ ٦٣.

(٤٢) سُورَةُ الأنْعَام: آية ٨٢.

(٤٣) انظر الحَديثَ في صَحيحِ مُسْلِم: كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ صِدْقِ الْإِيمَانِ و إِخْلَاصِهِ،١/ ١١٤، رقم (١١٤)، و مُسْنَدِ ابن أبي شَيْبَة: أبو بَكْرٍ بن أبي شَيْبَة، عبد الله ابن محمد بن إبراهيم بن عُثْمان بن خَواستي العَبْسِيّ (ت:٢٣٥هـ)،١/ ١٥٥، رقم (٢١٦)، تحقيق عادل بن يوسف العَزَّازِيّ، و أحْمَد بن فريد المَزيدِيّ، ط. دار الوَطَنِ، الرِّياض، السعودية، ط١، سنة ١٩٩٧م، و السُّنَنِ الكُبْرَىٰ: أحمد بن الحُسَيْن بن علي ابن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخُرَاسَانِيّ، أبو بَكْر البَيْهَقِيّ (ت:٤٥٨هـ)، كِتَابُ الْحَيْضِ، ١٠/ ٣١١، رقم (٢٠٧٤٣)، تحقيق مُحَمَّد عبد القَادِر عَطا، ط. دار الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبْنَان، ط٣، سنة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(٤٤) الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآن: القُرْطُبِيُّ، ١٤/ ٦٢.

(٤٥) سُورَةُ النِّسَاء: آية ٦٣.

(٤٦) التَّحْريرُ والتَّنْوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور،٢١/ ١٥٤.

(٤٧) سُورَةُ الأنْعَام: آية ٨٢.

(٤٨) التَّحْريرُ والتَّنْوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور، ٢١/ ١٥٥، و انظر الحَديث في صَحيحِ مُسْلِم: كِتَابُ الإِيمَانَ، بَابُ صِدْقِ الإِيمَانِ و إِخْلَاصِهِ،١/ ١١٤، رقم (١٢٤).

(٤٩) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٤.

(٥٠) سُورُة الإسْرَاء: آية ٢٣.

(٥١) انظر لَطَائف الإشَارَات: عَبْدُ الكَريم بن هَوازِن بن عَبْدِ المَلِكِ القُشِيريّ (ت:٤٦٥هـ)، ٣/ ١٣١، تَحْقيقُ إبراهيم البَسْيونِيّ، ط. دار الكِتَابِ العَرَبِيِّ، القَاهِرَة، مصر، سنة ١٩٧١م.

(٥٢) الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرآن: القُرْطُبِيُّ، ١٤/ ٦٣.

(٥٣) التَّحْريرُ و التَّنْوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور، ٢١/ ١٥٦.

(٥٤) حَديثٌ صَحيحٌ. انظر تَخْريجُهُ في: صَحيحِ البُخَارِيِّ: كِتَابُ البِرِّ و الصِّلَةِ و الْآدَابِ، بابُ بِرِّ الوالِدَيْنِ و أَنَّهُمَا أَحَقُّ بِهِ،٤/ ١٩٧٤، رقم (٢٥٤٨)، و سُنَنُ أبي داود: أبو داود سُلَيْمَان بن الأشْعَث بن إسْحاق بن بشير بن شَدَّاد بن عمْرو الأزَدَيُّ السِّجِسْتانِيُّ (ت:٢٧٥هـ)، أبوَابُ النَّوْمِ، بابٌ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ،٤/ ٣٣٦،رقم (٥١٣٩)، تَحْقيقُ مُحَمَّد مُحيي الدِّينِ عَبْد الحَميد، ط.المَكْتَبَةِ العَصْرِيَّةِ، صَيْدا، بيروت، لبنان، (د.ت)، والسُّنَنُ الكُبْرَىٰ: البَيْهَقِيُّ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الاخْتِيَارِ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ،٤/ ٣٠٠، رقم (٧٧٦٣).

(٥٥) السِّرَاجُ المُنير: الخَطيبُ الشِّرْبِينِيُّ،٣/ ١٨٦.

(٥٦) البَيْتُ لِلْأَحْوَصِ بن مُحَمَّد بن عَاصِمِ بن ثَابِتِ بن أبي الْأَفْلَحِ الأنصَارِيُّ. انظر: الأمالي= شُذورُ الأمالي: أبو علي القَالي، إسماعيل بن القاسِم بن عيذون بن هارون بن عيسىٰ بن مُحَمَّد بن سلمان (ت:٣٥٦هـ)،٢/ ٣، تَرْتيبُ مُحَمَّد عبد الجَوَّاد الأصْمعي، ط. دار الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، ط٢، سنة ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م، و شَرْحُ دِيوانِ الحَمَاسَةِ: أبو عَلِيٍّ أحْمَد بن مُحَمَّد بن الحَسَنِ المَرْزُوقِيُّ الأصْفَهَانِيُّ (ت:٤٢١هـ)،١/ ١٦٢، تَحْقيقُ غريد الشِّيخ، ط. دارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٥٧) سُورَةُ الإسْرَاء: آية ٢٤.

(٥٨) المُحَرَّرُ الوجيزُ في تَفْسيرِ الكِتَابِ العَزيز: أبو مُحَمَّد عَبد الحَقِّ بن غَالِبِ بِنْ عبد الرَّحْمَنِ بن تَمَّام بن عَطِيَّة الأنْدَلُسِيُّ المُحَارِبِيُّ (ت:٥٤٢هـ)، ٤/ ٣٤٨، تَحْقيقُ عبد السَّلامِ عَبْد الشَّافي مُحَمَّد، ط. دارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بَيْروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ .

(٥٩) انظر شَرْحُ صَحيحُ البُخَارِيِّ: ابْنُ بَطَّال أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بن خَلَف بن عبد المَلِكِ (ت:٤٤٩هـ)، ٩/ ١٨٩، تَحْقيقُ أبي تَميمٍ يَاسِرُ بن إبراهيم، ط. مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ، الرِّياضُ، السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٦٠) شَرْحُ صَحيحُ البُخَارِيِّ: ابْنُ بَطَّال ٩/ ١٨٩ - ١٩٠.

(٦١) التَّحْريرُ و التَّنْويرُ: الطَّاهِرُ بن عاشور، ٢١/ ١٥٩.

(٦٢) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٤.

(٦٣) السِّرَاجُ المُنير: الخَطيبُ الشِّرْبِينِيُّ،٣/ ١٨٧.

(٦٤) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٥.

(٦٥) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٦.

(٦٦) انظر الحَديثَ في: الآحَادُ و المَثَانِيَ: أبو بَكْرٍ بن أبي عَاصِمٍ، أحْمَد بن عمرو بن الضَّحَّاك بن مخلد الشَّيْبَانِيُّ (ت:٢٨٧هـ)، ٥/ ٢٨٠، رقم (٢٨٠٦)، تَحقيقُ د. بَاسِم فيصل أحْمَد الجَوابِرَة، ط. دار الرَّايَةِ، الرِّياضُ، ط١، سنة ١٤١١هـ – ١٩٩١م، و شَرْحُ أُصولِ اعْتِقَادِ أهْلِ السَّنَّةِ و الجَمَاعَةِ: أبو القَاسِم هِبَة اللهِ بن الحَسَنِ بن مَنْصور الطَّبرِيُّ، الرَّازِيُّ، اللالِكَائِيُّ (ت:٤١٨هـ)،٤/ ٦٦٨، رقم (١٠٨٠)، تَحقيقُ أحمد بن سعد بن حِمْدان الغَامِدِيُّ، ط. دار طِيبة، السعودية، ط٨، سنة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، و القَضَاءُ و القَدَرُ: أحمد بن الحُسَيْن بن عَلِيٍ بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردِيُّ، الخُرَاسَانِيُّ، أبو بكر البَيْهَقِيُّ (ت:٤٥٨هـ)، ١/ ٢٠٩، رقم (٢٣٧)، تَحْقيقُ مُحَمَّد بن عبد اللهِ آل عَامِر، ط. مَكْتبَةِ العُبَيْكَان، الرِّيَاضُ، السعودية، ط١، سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

(٦٧) سُورَةُ الأنْعَام: آية ١٦٠.

(٦٨) البَيْتُ لِذي الرِّمَّةِ. انظر خَزَانَةُ الأدَبِ و لُبُّ لُبَابِ لِسَانِ العَرَبِ: عبد القَادِر بن عمر البغداديُّ (ت:١٠٩٣هـ)، ٤/٢٢٥، تَحْقيقُ و شَرْحُ عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، ط. مكتبة الخانجي، القَاهِرَةُ، مصر، ط٤، سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م، و شَرْح الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ في أُمَّهَاتِ الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ «لأَرْبَعَةِ آلافِ شَاهِدٍ شِعْرِيٍّ»: مُحَمَّد بن مُحَمَّد حَسَن شُرَّاب، ٣/ ٤٩،ط. مؤسَّسَةِ الرِّسَالَةِ، بَيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

(٦٩) الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآن: القُرْطُبِيُّ، ١٤/ ٦٧.

(٧٠) السِّرَاجُ المُنير: الخَطيبُ الشِّرْبينِيُّ، ٣/ ١٨٨.

(٧١) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٧.

(٧٢) تَعْظيمُ قَدْرِ الصَّلاةِ: أبو عبد الله مُحَمَّد بن نَصْر بن الحَجَّاج، المَرْوَزِيُّ (ت:٢٩٤هـ)، ١/ ٢١٨، تَحْقيقُ د.عبد الرَّحمن عبد الجَبَّار الفريوائيُّ، ط. مَكْتَبَةِ الدَّارِ، المَدينَةُ المُنَوَّرَةُ، السعودية، ط١، سنة ١٤٠٦هـ.

(٧٣) السِّرَاجُ المُنيرُ: الخَطيبُ الشِّرْبِينِيُّ، ٣/ ١٨٩.

(٧٤) سُورَةُ البَقَرَة: آية ٤٥.

(٧٥) السِّرَاجُ المُنير: الخَطِيبُ الشِّرْبِينِيُّ، ٣/ ١٨٩.

(٧٦) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٧.

(٧٧) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٧.

(٧٨) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٨.

(٧٩) التَّحريرُ و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور، ٢١/ ١٦٥- ١٦٦.

(٨٠) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٨.

(٨١) السِّرَاجُ المُنيرُ: الخَطيبُ الشِّرْبِينِيُّ، ٣/ ١٨٩- ١٩٠، و انظر أيْضًا أنْوار التَّنزيل: البَيضَاوِيُّ ٤/ ٢١٥.

(٨٢) البَيْتُ للمُتَلَمِّسِ، جَرير بن عبد العُزِّي- أو عبد المَسيحِ الضَّبْعِيّ(ت: نحو٥٠ ق.هـ). انظر الأصْمَعِيَّات اخْتِيَارُ الأصْمَعِيِّ: الأصْمَعِيُّ، أبو سعيد عبد المَلِك بن قريب بن عَلِيِّ بن أصْمع (ت:٢١٦هـ)،١/٢٤٥، تَحقيقُ أحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، و عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، ط. دار المَعَارِفِ، مصر، ط٧، سنة ١٩٩٣م، و نَصُّهُ فِيه:

و كُنَّا إذا الجَبّارُ صَعّرَ خَدّهُ، ... أقَمْنَا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَتَقَوّمَا

(٨٣) سُورَةُ الإسْرَاء: آية ٢٣.

(٨٤) التَّحْريرُ و التَّنْوير: الطَّاهِرُ بن عَاشُور،٢١/ ١٦٦.

(٨٥) سُوَرَةُ لُقْمَان: آية ١٨.

(٨٦) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٦.

(٨٧) التَّحْريرُ و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عَاشور،٢١/ ١٦٧، و البَيْتُ لأبي النَّجْمِ الفَضْلِ بن قُدَامَة العَجْلِيّ(ت:١٣٠هـ). انظر البُرْصَانُ و العِرْجَانُ و العِمْيَانُ و الحولان: عَمْرو بن بَحْرٍ بن مَحبوبٍ الكِنَانِيّ بالوَلاءِ، الليثِيّ، أبو عُثْمان، الشَّهيرُ بالجَاحِظِ (ت:٢٥٥هـ)،١/٥١١،ط. دار الجِيلِ، بيروت، لُبْنان، ط١، سنة ١٤١٠هـ، و خَزَانَةُ الأدَبِ: عبد القَادِرِ البُغْدَادِيُّ،١/٣٥٩.

(٨٨) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٩. و القَصْدُ مِنَ الأُمور والمعتدِلُ: الَّذِي لَا يَمِيلُ إِلىٰ أَحد طَرَفَي التَّفْرِيطِ والإفراط. انظر لِسَانُ العَرَب: ابْنُ مَنظور،٣/ ٣٥٤.

(٨٩) حَديثٌ مَوْضوعٌ. انظر سِلْسِلَة الأحاديث الضَّعيفَةِ و المَوْضوعَةِ، و أَثَرُها السَّيِّئُ في الأُمَّة: أبو عبد الرَّحْمَن مُحَمَّد نَاصِر الدِّينِ، بن الحَاجِّ نوح بن نَجاتِي بن آدم، الأشْقودريّ الألْبَانِيّ (ت:١٤٢٠هـ)،١/ ١٣٢، رقم(٥٥)،ط. دار المَعَارِف، الرِّياضُ- السعودية، ط١، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(٩٠) السِّرَاجُ المُنير: الخَطيبُ الشِّربينيُّ،٣/ ١٩٠.

(٩١) سُورَةُ لُقْمَان: آية ١٢.

(٩٢)التَّحْريرُ و التَّنْويرُ: الطَّاهِرُ بن عاشور٢١/ ١٦٨- ١٦٩. و يَجْدُرُ بالذِّكْرِ أنَّ الطَّاهِرَ ابن عاشور بَعْدَ أنْ انْتَهىٰ مِنْ شَرْحِ وَصَايا لُقْمَانَ التي وَرَدَتْ في الآياتِ الكَريمَاتِ بِسورَةِ لُقْمَان، عَمَدَ إلَىٰ اسْتيفاءِ كُلِّ ما سَمِعَهُ مِنْ تِلْكَ الوصَايا مِمَّا كَانَ مَأثورًا في كُتُبٍ و مَعَارِفَ مَنْ سَبقوه مِنَ العُلَمَاءِ، و ذَلِكَ مَعَ التَّوثيقِ لِمَا أوْرَدَ مِنْ تِلْكَ الوصايا، دُونَ التَّعليقِ مِنْ جَانِبِهِ عَلَىٰ مَا أوْرَدَ مِنْها بالقَبولِ أو بالرَّفْضِ، طَالَمَا أنَّ تِلْكَ الوصايا تَتَضَمَّنُ- كمَا بَدَا للبَاحِثِ- فَوائِد و مَنَافِعَ للنَّاسِ. انظر التَّحرير و التَّنوير: الطَّاهِرُ بن عاشور، ٢١/ ١٦٨- ١٧٢.

(٩٣) سُورَةُ لُقْمان: آية ١٩.

(٩٤) انظر بَحْر العُلوم= تَفسيرُ السَّمَرْقَنْدِيُّ: نَصْرُ بن مُحَمَّد بن أحْمَد بن ابراهيم، السَّمَرْقَنْدِيُّ أبو الليْث، ٣/ ٢٦، ط.دار الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت، لُبْنَان، ط١، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(٩٥) البَيْتُ لأبي العَبَّاسِ حَمَد بن ذُؤَيْبٍ بن مُحَمَّد بن قُدَامَة الحَنْظَلِيّ الدَّارَمِيّ (ت: نحو سنة ٢٢٨هـ)، و كانَ يَمْدَحُ فيهِ هَارونَ الرَّشيد. انظر الكَامِل في اللغَةِ و الأدَب: مُحَمَّد ابن يزيد المُبَرِّد، أبو العَبَّاس (ت:٢٨٥هـ)،٢/ ١٢١، الحَاشِيَة رَقَمْ (١)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفَضْل إبراهيم، ط. دار الفِكْرِ العَرَبِيِّ، القَاهِرَة، مصر، ط٣، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، و نَصُّهُ فيهِ: جَهِيرُ الكَلامِ جَهِيرُ العِطَاسِ ... جَهيرُ الرِّواءِ جَهِيرُ النَّغَمْ

(٩٦) السِّرَاجُ المُنير: الخَطيبُ الشِّربينيّ، ٣/ ١٩٠- ١٩١.

(٩٧) انظر الرِّوايات في الدُّرِّ المَنثورِ في التَّفسيرِ المَأثور: السُّيوطِيُّ،٦/ ٥١٣- ٥٢٠.